أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك): حالة الجزائر

(دراسة قياسية)

The Impact of Oil Exports on Economic Growth in the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC): The Case of Algeria

(An Econometric Study)

إعداد الطالبة:

سارة جدي

إشراف الأستاذ الدكتور:

قاسم الحموري

حقل التخصص . الاقتصاد

الفصل الدراسي الثاني 2012

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في منظمة الدول العربية المصدرة للبترول(أوابك): حالة الجزائر

(دراسة قياسية)

The Impact of Oil Exports on Economic Growth in the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC): The Case of Algeria

(An Econometric Study)

مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي تخصص إحصاء تطبيقي، جامعة الجزائر 2009

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

إعداد الطالبة:

سارة رمضان جدي

وافق عليها:

الأستاذ الدكتور قاسم الحموري.....رئيسا ومشرفا

أستاذ في الاقتصاد، جامعة اليرموك

الدكتور أنور حاج راشد القرعان.....عضوا

أستاذ مشارك في الاقتصاد، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور أحمد محمد الشياب.....عضوا

أستاذ في الإدارة العامة، جامعة اليرموك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى والدي الكريمين حفظهما الله...

إلى أخواتي العزيزات...

إلى أصدقاء الدرب والدراسة...

إلى الجزائر الحبيبة...

أهدي ثمرة جهدي المتواضع...

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الشكر والتقدير

أحمد الله حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه...

لا يسعني بعد الانتهاء من هذا الجهد إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد، والذين كان لهم الفضل علي طوال مسيرتي التعليمية.

كما أتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى مشرفي وأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور "قاسم الحموري" على تكرمه بالموافقة على الإشراف وا ٍنجاز هذا العمل المتواضع، وعلى المجهود الذي أبداه في إسداء النصح والتوجيه، وكذلك مراجعة وتدقيق هذه الرسالة طوال فترة إنجازها، دون أن أغفل عن المساندة التي لطالما أبداها لي أثناء فترة دراستي في جامعة اليرموك، وكذلك لتواضعه وحسن تعامله الذي يشهد له كل طالب.

إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على قراءة وتنقيح هذا العمل، ولم يبخلوا بوقتهم وجهدهم في مراجعة ومناقشة هذه الرسالة ٍإثرائها بآرائهم السديدة: إلى الأستاذ الدكتور "أحمد الشياب" على قبوله مناقشة هذه الرسالة وتحمله عناء مراجعتها بغرض إخراجها في أحسن الأشكال، وكذلك إلى إلى الدكتور الفاضل "أنور القرعان" الذي لطالما أسدى لي النصح والمساندة أثناء دراستي وا ٍقامتي في الأردن، دون أن أغفل عن المساندة التي لطالما أبداها لي في إنجاز هذه الرسالة.

كما لا يفوتني تقديم الشكر الجزيل لكل زملائي وزميلاتي وأصدقائي الذين رافقوني في مسيرتي ووقفوا بجانبي وساندوني في كل خطوة من خطوات إعدادي لهذه الرسالة.

الباحثة: سارة جدي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
– الإهداء.	أ
– الشكر والتقدير.	ب
– فهرس المحتويات.	ت
– فهرس الجداول.	ج
– فهرس الأشكال.	خ
– الملخص باللغة العربية.	د
– **الفصل الأول:** **الإطار العام للدراسة**	
– مقدمة.	1
I. مشكلة الدراسة.	4
II. أهمية الدراسة.	5
III. أهداف الدراسة.	6
IV. فرضيات الدراسة.	6
V. حدود الدراسة.	7
VI. منهجية الدراسة.	7
VI. تنظيم الدراسة.	8
– **الفصل الثاني:** **الإطار النظري والدراسات السابقة**	
– مقدمة.	10
I. الإطار العام لمفهوم النمو الاقتصادي.	11
I. 1. ماهية النمو الاقتصادي.	11
I. 2. أنواع النمو الاقتصادي.	12
I. 3. لمحة عن تطور نظريات ومحددات النمو الاقتصادي.	13
II. الإطار العام لمفهوم التجارة الخارجية.	16
II. 1. ماهية التجارة الخارجية.	16
II. 2. تطور نظريات التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.	17

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

II. 3. سياسات التجارة الخارجية.	19
III. تطور الإطار النظري للصادرات والنمو.	21
III. 1. الدراسات المتعلقة بالصادرات والنمو الاقتصادي.	22
III. 2. لدراسات المتعلقة بالصادرات النفطية والنمو الاقتصادي.	27
– الفصل الثالث: النفط والاقتصاد الجزائري	
– مقدمة	34
I. اقتصاديات النفط.	34
I. 1. ماهية وخصائص النفط.	35
I. 2. التطور التاريخي للسوق النفطية العالمية.	36
I. 3. أسعار النفط العالمية وأنواعها.	38
I. 4. العرض والطلب العالمي على النفط.	40
I. 1.4 العرض النفطي العالمي.	41
I. 2.4. الطلب النفطي العالمي.	43
II. تنظيمات البلدان المنتجة والمستهلكة للنفط.	45
II. 1. تنظيمات البلدان المنتجة للنفط.	46
II. 2. تنظيمات البلدان المستهلكة للنفط.	48
III. قام وا إحصائيات متعلقة بالنفط.	49
IV. لمحة عن الاقتصاد الجزائري.	51
IV. 1. تطور الاقتصاد الجزائري.	51
IV. 2. دور النفط في الاقتصاد الجزائري.	56
IV. 1.2 التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر.	56
IV. 2.2 ور النفط في الصادرات الجزائرية.	60
IV. 3.2 دور النفط في التنمية الاجتماعية.	68
– الفصل الرابع: أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي	
– مقدمة.	70
I. منهجية الدراسة.	70
I. 1. متغيرات الدراسة.	71

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

I. 2. نموذج الدراسة.	71
I. 3. مصادر البيانات	75
II. الدراسات القياسية.	76
II. 1. حالة منظمة الدول العربية المصدرة للبترول.	76
II. 1.1. تحليل لارتباط بين متغيرات الدراسة خلال الفترة 1980 . 2009.	76
III. 2.1. تحليل الانحدار بين متغيرات الدراسة خلال الفترة 1980 . 2009.	86
II. 2. تصنيف الدول بحسب نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات.	97
II. 1.2. تصنيف الدول بطريقة التصنيف الهرمي.	97
II. 2.2. تقدير النماذج الإحصائية للمجموعات.	98
II. 3. حالة الجزائر.	104
II. 1.3. تحليل الانحدار بين متغيرات الدراسة.	104
II. 2.3. اختبارات التكامل المشترك(Cointegration Tests) .	111
II. 3.3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model).	116
– **الفصل الخامس:** **النتائج والتوصيات**	
I. النتائج.	121
II. التوصيات	128
المراجع.	130
الملاحق.	140
الملخص باللغة الإنجليزية.	149

قائمة الجداول

رمز الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	تطور إجمالي الناتج المحلي (1981-1983).	54
(2-3)	تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1980-2009).	62
(3-3)	تطور نسب التغطية خلال الفترة (1980-2009).	64
(4-3)	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2002-2006).	65
(5-3)	هيكل الصادرات النفطية الجزائرية خلال الفترة (2002-2006).	67

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(1-4)	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية.	78
(2-4)	مصفوفة الارتباط.	79
(3-4)	القيم الذاتية.	79
(4-4)	إحداثيات المتغيرات.	80
(5-4)	اختبارات *ADF* للجذور الوحدوية للمتغيرات موضوع الدراسة.	88
(6-4)	اختبارات *PP* للجذور الوحدوية للمتغيرات موضوع الدراسة.	89
(7-4)	نتائج تقدير النموذج حسب طريقة LS.	90
(8-4)	اختبارات ADF للجذور الوحدوية لبواقي الانحدار.	90
(9-4)	نتائج t-test لمتغيرات الدراسة.	92
(10-4)	نتائج اختبار ARCH.	95
(11-4)	نتائج اختبار الارتباط المتعدد.	95
(12-4)	مجموعات الدول المكونة.	97
(13-4)	ختبارات الجذور الوحدوية لمتغيرات الدراسة.	99
(14-4)	نتائج اختبار ARCH.	100
(15-4)	اختبارات الجذور الوحدوية لمتغيرات الدراسة.	101
(16-4)	نتائج اختبار ARCH.	103
(17-4)	اختبارات الجذور الوحدوية باستعمال اختباري ADF و PP .	106
(18-4)	نتائج تقدير LS للنموذج.	107
(19-4)	نتائج اختبار ADF للجذور الوحدوية لبواقي الانحدار.	107
(20-4)	نتائج اختبار t على المتغيرات المستقلة.	108
(21-4)	نتائج اختبار ARCH.	110
(22-4)	نتائج اختبار WHITE.	110
(23-4)	نتائج إ تباط الاختبار المتعدد	110
(24-4)	اختبارات الجذور الوحدوية لبواقي الانحدار	113
(25-4)	اختبارات CRDW للتكامل المشترك	114

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(26-4)	اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون-جيسيليس	115
(27-4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة الخطوتين لـ: انجل-جرانجر	118
(28-4)	اختبار DW للارتباط الذاتي للأخطاء.	119
(29-4)	اختبار ARCH لتجانس البيانات.	120

قائمة الأشكال

رمز الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-3)	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2002 إلى 2006 .	67
(2-3)	هيكل الصادرات النفطية خلال الفترة من 2002 إلى 2006 .	69
(1-4)	القيم الذاتية.	80
(2-4)	التمثيل البياني ثنائي البعد لمتغيرات الدراسة F1-F2.	82
(3-4)	التمثيل البياني ثنائي البعد لأفراد الدراسة F1-F2.	83
(4-4)	التمثيل البياني ثنائي البعد لمتغيرات و أفراد الدراسة F1-F2.	84
(5-4)	التمثيل البياني عند المستوى لسلاسل المتغيرات.	87
(6-4)	التمثيل البياني لمجموعات الدول.	98
(7-4)	التمثيل البياني عند المستوى لسلاسل المتغيرات.	105

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملخص

سارة جدي. أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي، حالة منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، دراسة قياسية من 1980 إلى 2009. رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، 2012، (إشراف: أ.د. قاسم الحموري).

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في مجموعة البلدان المنضوية تحت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط OAPEC خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2009. ولتحقيق ذلك، تم تقدير نموذج قياسي (انطلاقا من دالة الإنتاج الاعتيادية مع إضافة متغير الصادرات) يتشكل من إجمالي الناتج المحلي (GDP) مُمَثلا للنمو الاقتصادي، كمتغير تابع وأربعة متغيرات مفسرة هي: متغير الصادرات النفطية (OILEXP)، ومتغير الصادرات غير النفطية (NOILEXP)، ومتغير تراكم رأس المال (KS)، ومتغير العمل (LAB). وقد تم دراسة أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في ثلاث حالات مختلفة هي: حالة منظمة الدول العربية المصدرة للبترول أولا، وحالة مجموعات دول صنفت حسب نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات ثانيا، وحالة الجزائر ثالثا. كما تم الاستعانة بطريقتين في تحليل أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي، تمثلت الأولى في تحليل معطيات الدراسة خلال الفترة 1980 إلى 2009 بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي XL-STAT 10، وتمثلت الطريقة الثانية في تحليل الانحدار بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي E-VIEWS 7 ، وذلك بفحص استقرارية (Stationarity) السلاسل الزمنية الخاصة بكل متغير باستخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test).

وقد توصلت الدراسة في الحالة الأولى، حالة دول الأوابك، إلى وجود ارتباط موجب وقوي بين إجمالي الناتج المحلي مع كل من الصادرات لنفطية، وتراكم رأس المال من جهة،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ووجود ارتباط موجب بين إجمالي الناتج المحلي والصادرات غير النفطية من جهة ثانية، ووجود ارتباط سالب وضعيف بين إجمالي الناتج المحلي ومتغير العمل من جهة ثالثة. وبعد إجراء التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، تبين أن هناك دلالة إحصائية لكل متغيرات النموذج باستثناء متغير العمل، كما تبين أن متغير تراكم رأس المال أكثر أهمية من متغير الصادرات النفطية.

وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي XL-STAT 10 تم تصنيف مجموعتين من الدول تضم المجموعة الأولى الدول التي تفوق نسبة صادراتها النفطية 95% من إجمالي الصادرات، بينما تضم المجموعة الثانية الدول التي تتراوح نسبة صادراتها النفطية ما بين 60 إلى 70%. وقد أظهرت النتائج أهمية أكبر لكل متغيرات الدراسة في نموذج المجموعة الثانية مقارنة بنموذج المجموعة الأولى، باستثناء متغير العمل الذي ظهر غير دال إحصائيا في كلا النموذجين.

أما فيما يخص حالة الجزائر وبالاستعانة بكل من اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج (Cointegration Test) و بميكانيزم تصحيح الخطأ (Error Correction Mechanism)، تبين أن متغير تراكم رأس المال يعتبر أكثر أهمية من متغير الصادرات النفطية من ناحية التأثير على النمو الاقتصادي، كما بينت النتائج أيضا بأن كلا من الصادرات غير النفطية والعمل لا يؤثران على إجمالي الناتج المحلي، ومن ثم لا يمارسان أي تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاستخدام الرشيد لإيرادات الصادرات النفطية في دعم الاستثمار، والعمل على تحسين نوعية الإنتاج و الخدمات وزيادة القدرات التنافسية، بهدف رفع قيمة الصادرات خارج المحروقات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الصادرات النفطية، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، التجارة الخارجية، سياسة تشجيع الصادرات، تركيز الصادرات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مقدمة

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية في أي بلد، لما له من آثار وانعكاسات على مؤشرات الأداء الاقتصادي، كالناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات، إضافة إلى كونه مؤشرا جوهريا على القدرة الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد المحلي في الأسواق الدولية.

يتمتع قطاع التجارة الخارجية بأهمية خاصة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء، فمن خلال نشاط الاستيراد يتوفر للدولة الكثير من السلع غير المتوفرة محليا سواء كليا، بسبب عدم توافر العناصر الانتاجية اللازمة لها بميزة نسبية أو عدم ملاءمة الظروف الطبيعية لإنتاجها، أو جزئيا بسبب أن هذه السلع تنتج محليا، لكن بكميات أقل من الكميات الكافية لإشباع الطلب المحلي عليها، أو بتكلفة أكبر من تكلفة استيرادها.

كما تسمح التجارة الخار جية في الوقت نفسه بتوسيع الأسواق الخارجية من خلال عرض فائض المنتجات المحلية من خلال نشاط التصدير، مما يمكن الدولة من تعظيم تدفقاتها النقدية من خلال تعظيم دخولها عن طريق التخصص في الانتاج، ومبادلة منتجاتها مع البلاد الأخرى، وا عادة تخصيص الموارد الإنتاجية بشكل أكثر كفاءة و فعالية.

هذا، ويؤثر كلا النشاطين التصديري والاستيرادي على الجانب المادي من الاقتصاد متمثلا بالإنتاج والتوظيف، وعلى الجانب النقدي ممثلا بأسواق المال وأسواق الصرف الأجنبي.

ولقد اعتبرت الصادرات النشاط الرئيس الذي يؤدي نموه إلى نمو باقي قطاعات الاقتصاد القومي، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي، لما يوفره قطاع التصدير من عملات أجنبية تسهم في تمويل المستوردات، والتي بدورها تسهم في زيادة الناتج المحلي وذلك عن طريق توفير السلع الرأسمالية والوسيطة الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في هذا السياق، حاولت العديد من الدراسات إبراز دور الصادرات وتأثيرها في نمو العديد من الدول النامية منتهجة في ذلك طرقا استقصائية متنوعة خلال فترات زمنية مختلفة، فعلى سبيل المثال قام كل من (Balassa,1978)، و(Tyler,1981)، و(Feder,1982) بتقصي أثر الصادرات على النمو في بعض الدول النامية، حيث خلصت دراساتهم إلى تأكيد الأثر الإيجابي للصادرات وأهميته لدى الاقتصادات النامية باعتبارها أحد المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي.

تشكل الدول أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (OAPEC) جزءا مهما من بين الدول التي تسعى لرفع معدل نمو ها الاقتصادي لتحقيق الرفاهية لأفراد مجتمعاتها، حيث يمثل هدف التنمية فيها محورا رئيسا في خططها التنموية وسياساتها الاقتصادية لاسيما في ظل أوضاعها الاقتصادية المختلفة. فجميع الدول أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوابك) تقع في مجموعة الدول النامية، وبالرغم من أن أغلبها يمتلك موارد طبيعية ثمينة، وتعتبر إلى حد ما دول غنية، إلا أنها تعاني من اختلالات في اقتصادياتها، ويتضح ذلك من خلال اعتمادها الكبير على صادراتها النفطية مقابل إهمال الصادرات خارج النفط.

وتتركز غالبية صادرات دول الأوابك في الصادرات النفطية،حيث تشكل إير اداتها أهم مصادر الدخل القومي لمعظم الدول الأعضاء، وبالتالي أهم مؤثر على النمو الاقتصادي في هذه الدول، فعلى سبيل المثال تشكل الصادرات النفطية الجزائرية ما يقارب 98% من إجمالي الصادرات، وتسهم بأكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي (مجلة البنك المركزي، 2011).

هذا وقد حذرت العديد من الدراسات من مخاطر استمرار تهميش حكومات دول الأوابك في بر امجها الاقتصادية لأداء الصادرات السلعية غير النفطية مقابل الاعتماد الكلي على صادرات النفط ، وطالبت باتخاذ إجراءات جوهرية لتشجيع الصادرات غير النفطية. كما بينت أن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التخصص الشديد في إنتاج وتصدير سلعة واحدة لتغطية كافة الصادرات يجعل إقتصاديات هذه الدول أكثر تأثراً بمخاطر التقلبات الحادة في أسعار النفط، وما يتبعها من انعكاسات سلبية على حصيلة البلاد من النقد الأجنبي، و تقليل قدرة استيرادها، الأمر الذي يقودها في النهاية إلى عجز ميزانها التجاري مع العالم الخارجي.

وعلى هذا الأساس تأتي هذه الدراسة في محاولة استقصاء أثر الصادرات النفطية على النمو في الدول الأعضاء بمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول من جهة، وفي الجزائر من جهة أخرى من خلال اللجوء إلى اختبار نموذج قياسي أعد لهذه الغاية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

I. مشكلة الدراسة

تواجه الدول أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول مشكلة الاعتماد الكثيف على إيرادات الصادرات النفطية في تمويل مشاريعها الإنتاجية والإنمائية، بمقابل إهمال القطاعات الأخرى. وبالرغم من تشجيع بعض بلدان المنظمة للصادرات خارج النفط إلا أنها ما تزال تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات.

وإذا ما علمنا بأن المحروقات تصنف ضمن الطاقات غير المتجددة الآيلة إلى التناقص، في المدى المنظور، فمن الضروري استثمار موارد النفط استثمارا عقلانيا في تشجيع القطاعات خارج النفط بهدف بناء اقتصاد متنوع وتنافسي.

في ظل هذه الظروف، جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في الدول أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول من جهة، وفي الجزائر كونها عضوا في المنظمة من جهة أخرى.

وتأتي هذه الدراسة منسجمة مع الواقع الاقتصادي للدول الأعضاء في المنظمة، من حيث تماشيها مع اهتمام الحكومات بهذا الموضوع، إذ تعتبر التجارة الخارجية، والصادرات النفطية، والنمو الاقتصادي من الأولويات التي ينبغي البحث و الدراسة فيها.

من خلال ما سبق، تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

أولا:

ما مدى تأثير الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في الدول أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2009 ؟

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيا:

ما مدى تأثير الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2009 ؟

ثالثا:

هل لاختلاف نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات بين دول منظمة الأوابك أهمية في تأثيرها على النمو الاقتصادي أم لا ؟

II. أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية قطاع التصدير في تحقيق النمو الاقتصادي لدى مجموعة دول الأوابك، و تأتي أهمية الدراسة كونها تهتم بمجموعة من الدول التي يشترك معظمها في أن الصادرات النفطية تعتبر أهم مؤشر للنمو الاقتصادي فيها من جهة، وفي أن معظم الدراسات العربية والعالمية ركزت على متغيرات الصادرات الإجمالية و لم يتم الفصل بين الصادرات النفطية وغير النفطية إلا في دراسات محدودة من جهة أخرى.

كما وترتبط أهمية هذه الدراسة بالفترة الزمنية التي تقوم عليها (1980 -2009)،و التي شهدت أزمة انخفاض أسعار البترول، والتي أثرت على دول المنظمة بشكل عام من جهة، وعلى الجزائر من جهة أخرى.

كما تكمن أهمية الدراسة في أنها تقوم بالبحث فيما يتعلق باختلاف نسب الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات بين دول المنظمة وما يترتب عن ذلك من آثار على النمو.

ونظرا لقلة الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع بالتحديد، جاءت هذه الدراسة لتختص بدراسة أثر الصادرات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي لدى دول الأوابك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

III. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- قياس أثر وحجم الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي لدى منظمة الدول العربية المصدرة للبترول.
- معرفة ما إذا كانت هنالك إختلافات في درجةتأثير الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في المنظمة حسب نسبتها إلى إجمالي الصادرات.
- قياس أثرالصادرات النفطية الجزائرية على النمو وذلك من خلال النماذج القياسية التي أعدت لهذه الغاية.

IV. فرضيات الدراسة

تبين النظرية الاقتصادية أن للصادرات أثرا إيجابيا على النمو في البلدان النامية، ولما كانت دول الأوابك دولا نامية، فإن الدراسة تقوم على فرضية أساسية تتمثل في وجود آثار إيجابية للصادرات على النمو.

وتتبع بالتالي الفرضيات التالية:

- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في دول الأوابك.
- هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين الدول الأعضاء في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي حسب نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات.
- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغير الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

V. حدود الدراسة

تقوم هذه الدراسة على حدود تاريخية وجغرافية، نلخصها فيما يلي:

أ. الحدود التاريخية: تستند هذه الدراسة إلى البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2009، حيث تعتبر هذه المدة (30 سنة) كافية لبناء نماذج قياسية واعتمادها في التنبؤ.

ب. الحدود الجغرافية: تمثل منظمة الدول العربية المصدرة للبترول الحدود الجغرافية لهذه الدراسة، حيث تتكون من إحدى عشر ة دولة، تم التركيز على عشر دول منها بعد استبعاد العراق نظرا لعدم توفر البيانات المتعلقة بالدراسة.[1]

VI. منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة في تحليلها للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتطورها على المنهج الوصفي التحليلي من جهة، وذلك بالاستعانة بطريقة تحليل المركبات الأساسية (Principal Component Analysis) التي تبين قوة الارتباط بين المتغيرات موضوع الدراسة، وعلى المنهج الكمي القياسي في دراسة أثر الصادرات النفطية على النمو بالاستعانة بطريقة تحليل الانحدار(Regression Analysis) التي توضح قوة التفسير من عدمها للمتغير التابع من طرف المتغيرات المفسرة من جهة أخرى. ولتحقيق ذلك، تم الاستعانة بالاختبارات الاحصائية التالية:

- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test لسكون السلاسل الزمنية، معتمدين في ذلك على اختباري ديكي فولر Dicky Fuller Test وفيلبس بيرون Phillips Perron Test.
- اختبار T للمعنوية الوحدوية لكل متغير من متغيرات الدراسة، واختبار F للمعنوية الكلية للنموذج.

[1] سوف يتم التعريف بمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول OAPEC لاحقا في الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- اختبار Durbin-Watson (DW) للإرتباط الذاتي للأخطاء Serial Correlation .
- اختباري ARCH و WHITE لعدم تجانس البيانات Heteroscedasticity .
- اختبارات التكامل المشترك والمتمثلة في: مقاربة أنجل وجرانجر Engel- Granger Test، ومقاربة درين واتسون CRDW Test، ومقاربة جوهانسون وجسلس Johansen -Jeseluis Test .

كما استعانت هذه الدراسة بطريقتين في تقدير النماذج القياسية هما:

- ✓ طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS.
- ✓ ميكانيزم تصحيح الخطأ Error Correction Model .

VII. تنظيم الدراسة

إضافة إلى الفصل المتعلق بالإطار العام للدراسة، تحتوي هذه الدراسة على أربعة فصول أخرى مفصلة كما يلي:

- الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة، ويكون مخصصا لاستعراض النظريات الاقتصادية المختلفة والدراسات التي عالجت موضوعي الصادرات والنمو الاقتصادي، مع محاولة إبراز أوجه التوافق بين هذه النظريات والدراسات حيثما كان ممكنا.
- الفصل الثالث: النفط والاقتصاد الجزائري، ويكون مخصصا لاستعراض معلومات عامة عن اقتصاديات النفط في العالم من جهة، وفي الدول العربية من جهة أخرى. كما سيتم في هذا الفصل استعراض لمحة عن تطور الاقتصاد الجزائري، وأهم الاصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى دعم وتطوير التجارة الخارجية.
- الفصل الرابع: النمذجة القياسية لأثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي ضمن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول من جهة، وضمن مجموعات البلدان المصنفة حسب نسبة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات من جهة ثانية، وضمن الاقتصاد الجزائري من جهة ثالثة.

- الفصل الخامس: يتم من خلاله استعراض ما خلصت إليه الدراسة من نتائج، ويليها توصيات ومقترحات الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مقدمة

إن دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي لا يزال من الموضوعات الهامة التي تناقش في الميادين الاقتصادية المختلفة، إذ تعتبر التجارة الخارجية لأي دولةالمر آة الحقيقية التي تعكس أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، ومدى ارتباط اقتصاد الدولة بالاقتصاديات الأخرى. كما اعتبرت الصادرات النشاط الرئيس الذي يؤدي نموه إلى نمو باقي قطاعات الاقتصاد، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي، كونها أداة لتصريف الفائض من المنتجات المحلية مقابل الحصول على النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية (البطاينة، 1997).

ونظرا لأهمية النشاط التصديري في تحقيق النمو، أجريت العديد من الدراسات الاقتصادية لتبيان العلاقة بينهما، وذلك باستخدام العديد من الطرق القياسية والمؤشرات المختلفة. وقد قام الباحثون و المفكرون منذ القدم بدراسة العلاقة بين هذين المؤشرين، وخلص أغلبهم إلى تدعيم فكرة الأثر الإيجابي للصادرات على النمو. و بالمقابل، لم يهتم الباحثون كثيرا بالفصل بين الصادرات خاصة في البلدان النفطية التي تشكل صادراتها النفطية نسبة عالية من مجموع الصادرات ككل.

وعليه، يأتي هذا الفصل لعرض الإطار النظري لتطور العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أهم الدراسات التي حظي بها هذا الموضوع. ولتحقيق هذا الغرض تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام. تناول القسم الأول الإطار العام لمفهوم النمو الاقتصادي، ولمحة عن تطور نظرياته. وخصص القسم الثاني للتعريف بالتجارة الخارجية ، وتطور الفكر الاقتصادي فيما يخصها، بالإضافة إلى لمحة عن سياسة تشجيع الصادرات. أما القسم الثالث فقد استعرض تطور النظرية الاقتصادية في مجال الصادرات والنمو الاقتصادي، وأهم الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الصادرات النفطية والنمو الإقتصادي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

I. الإطار العام لمفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف دول العالم، سواء المتقدمة منها أو النامية. ونظرا للأهمية التي يحظى بها هذا النمو وأثره في قوة الدول وتقدمها في معترك الحياة الدولية، كان لابد من وضع تعريف دقيق له، كي يجري بناء الأبحاث الاقتصادية عليه.

I. 1. ماهية النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه ظاهرة كمية، وبالتالي فهو الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي (Simo Kuznets, 1971)، و بأنه زيادة الإنتاج من السلع و الخدمات في أي دولة، بأي شكل من الأشكال مما يتبعها زيادة في الناتج الوطني (منصور ومصطفى، 1995). ويعرف أيضا بأنه الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل مايحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (الأمجد، 2009).

كما يعرف بأنه الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر، بشكل طبيعي و دون فعل أو تأثيرات مسبقة (Jean-Luc Dacut, 2005). ويعرف أيضا بأنه الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي نتيجة حلول تغييرات عضوية في مكونات المجتمع الاقتصادي تعكس بصفة تلقائية و من خلال التوازن الاقتصادي . زيادة في طاقة البلد الإنتاجية، يتسع بها حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات أو تزداد بها عوامل الإنتاج و ترتفع إنتاجيتها، مع احتفاظ تعداد السكان بمعدل طبيعي (وجدي، 1983).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويعرف دومينيك سلفاتور وبوجين دوليور (2004) بأنه توسع قدرة الاقتصاد على الإنتاج خلال الزمن، حيث أن هذا التوسع في الإنتاج يكون نابعا من الزيادة في الموارد الطبيعية والبشرية ورأس المال والتقدم التكنولوجي.

ومن خلال العرض السابق لمجموع التعريفات للنمو الاقتصادي يمكننا استنتاج التعريف التالي: النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الناتجة عن الزيادة في الناتج الوطني، ويحدد في المدى القصير، وهذه الزيادة تكون بزيادة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والتقدم التكنولوجي ورأس المال.

I. 2. أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى: (صواليلي، 2006).

أ . **النمو الاقتصادي الموسع** : ويتمثل هذا النمو في كون نمو الناتج الوطني يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي يكون ساكنا.

ب . **النمو الاقتصادي المكثف** : ويتمثل في نمو الناتج الوطني بنسبة تفوق نمو السكان، مما يؤدي إلى ارتفاع نمو الدخل الفردي.

كما يشتمل النمو الاقتصادي على ثلاثة عناصر أساسية هي: العمل، ورأس المال والتقدم التكنولوجي (بن جلول، 2007).

أ. **العمل** : وهو أحد عوامل الإنتاج الأساسية، إذ يمثل مجموع الخدمات الإنتاجية، أي كل من المجهود الجسماني البشري والمهارات والقدرات العقلية. ويرتبط العمل بمجموع الأفراد الناشطين، وعدد ساعات العمل المبذول من طرف كل عامل من جهة ، وبإنتاجية عنصر العمل (حاصل قسمة الإنتاج الكلي المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه) من جهة أخرى. إن حدوث أي زيادة في الإنتاج سواء عن طريق زيادة عدد العمال وعدد ساعات العمل أو زيادة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنتاجية عنصر العمل مع بقاء عدد العاملين و ساعات العمل ثابتة، ستؤدي إلى إحداث نمو اقتصادي للدولة.

ب . رأس المال :و يقصد به وسائل الإنتاج من مواد خام، ومعدات، و مواد نصف مصنعة ومواد مخزونة من أجل الإنتاج.

لا شك أن عملية تراكم رأس المال تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أنه كلما زاد استهلاك وسائل الإنتاج، و زاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين رأس المال، ترتفع الطاقات الإنتاجية بدرجة أكبر، والتي تساعد بدورها على تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي.

ج . التقدم التكنولوجي : و يقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة اختراعات و اكتشافات علمية، والتي يمكن استخدامها في تحسين الإنتاج كما أو نوعا، بتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار و القدرة الشرائية في المجتمع ، مع الحفاظ على نفس كميات الإنتاج أو التقليل منها في بعض الحالات، و بالتالي تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي.

I. 3. لمحة عن تطور نظريات و محددات النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأولويات التي تسعى الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيقه على حد سواء. وتختلف النظريات الاقتصادية اختلافاً كبيراً حول محددات النمو الاقتصادي، فالتجاريون ومنهم هيوم Hume، رأوا أن التجارة المقيدة تؤدي إلى زيادة رصيد الدولة من المعادن النفيسة التي تمثل ثروة للأمة. بينما رأت المدرسة الطبيعية أن الفائض الاقتصادي يتولد من الأراضي الزراعية (القدير، 2005).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويرى سميث، Smith (مأخوذ من عبد الباسط 2000) أن التخصص وتقسيم العمل هما الأساس لرفع الإنتاجية، حيث أن تخصص العمال في إنتاج معين سيمكنهم من إنتاج كمية أكبر بالمجهود نفسه وتتحدد ثروة الأمة بالرصيد الرأسمالي المتراكم في المجتمع الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإدخار الفردي ويولد الفائض الاقتصادي.

واتفق ريكاردو، Ricardo (مأخوذ من بن جلول 2007) مع سميث فيما يخص الاهتمام بالقطاع الفلاحي واعتبره أهم النشاطات الاقتصادية، كما اعتبر الأرض أساس أي نمو اقتصادي، وركز على مبدأ تناقص الغلة، وفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج لاستبعاد مبدأ تناقص الغلة.

واختلف ماركس ، Marx (مأخوذ من عجمية والليثي 2001) مع الكلاسيكيين سميث و ريكاردو من حيث تركيزهم على النظام الرأسمالي الذي اعتبروه أساس العملية التنموية. وبنى ماكس أفكاره على انتصار الاشتراكية وسقوط الرأسمالية، وهكذا تتحقق التنمية، حيث تصل البشرية إلى مجتمع لاصراع فيه ولا طبقات ولا ملكية خاصة لوسائل الإنتاج.

أما شومبيتر، Shumpeter (مأخوذ من بن جلول 2007)، فقد اعتمد في تحليله للنمو الاقتصادي على دور المنظم، حيث يكمن النمو في تحليله في التغيرات الاقتصادية الأساسية، و لهذا لابد من توفر أشخاص تتوفر فيهم سمات خاصة لقيادة هذه العملية..

ويعتبر كينز، Keynes (1936) في "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" أن الاستثمار هو المحرك للنمو وليس الادخار، كما اعتقد سميث والاقتصاديون التقليديون. وحدد من خلال نموذجه العلاقة بين زيادة الاستثمارات و نمو الدخل الوطني (المضاعف الذي يقيس أثر الاستثمار في الدخل الوطني). وانطلاقا من كون الدخل الوطني عبارة عن مجموع دخول فردية وأن الاستثمار من جراء النمو يتحول إلى دخول فردية أيضا كما يعتقد كينز، فإن هذا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سيؤدي إلى زيادة في الكتلة النقدية في الدخل الوطني تفوق مقدار الاستثمارات التي انطلقت منها عملية النمو، حيث يتم إدخار الجزء الاخر من الدخل و لايسهم في زيادة الدخل الوطني.

وانطلاقاً من افتراض كينز بتساوي الاستثمار مع الادخار في اقتصاد مغلق، فإن النمو في نموذج هارود، Harrod ، و دومار، Domar ممثلا بالدخل الوطني يرتبط مع نسبة الادخار، و مع التغير (الزيادة) في الناتج الوطني المترتبة عن زيادة رأس المال أو إنتاجية الاستثمار. و يعتبر هذا النموذج أن التوفير ورأس المال هما أساس عملية النمو الاقتصادي.

ويعتبر نموذج سولو، Solow للنمو 1956، من أشهر النماذج النيوكلاسيكية. إذ يفترض هذا النموذج إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج ونمو عرض العمل بمعدل ثابت وأن الادخار هو نسبة من الدخل يتم استثمارها. وبدلاً من افتراض ثبات العلاقة بين الناتج ورأس المال، استخدم سولو دالة الإنتاج الخطية المتجانسة التي تسمح بإمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل.

أما بالنسبة لنظرية النمو الداخلي (Eendogenous Growth Theory) و التي برزت في منتصف الثمانينيات، فقد ركزت في تفسير النمو على تراكم المعارف، والمنشآت العلمية ورأس المال البشري وكذلك نفقات البحث و التطوير . وقد قدم كل من (رومر، Romer)، و (بارو، Barro)، و (لوكاس،Lucas) نماذج حركية للنمو تركز على التقدم التقني حيث يعتمد فيها النمو على رأس المال البشري الذي يتصف بعدم تناقص العوائد، و بالتالي يسمح باستمرار النمو إلى ما لا نهاية، عكس رأس المال المادي (عبد الباسط، 2000) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

II. الإطار العام لمفهوم التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية حيوية لجميع الدول، أو على الأقل تلك الدول التي تعمل بإلحاح لدفع التنمية بالسرعة الممكنة، حيث أصبحت أحد الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وأخذ النظر إليها يزداد أهمية لدورها الهام والمميز في السياسة التنموية لهذه الدول، وبالرغم من اختلاف الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية في الدول النامية من مرحلة إلى أخرى من مراحل النمو الاقتصادي، إلا أنها تمارس دورا هاما ورئيسيا في اقتصاديات الدول النامية لارتباط معظمهم بشكل وثيق بالاقتصاد العالمي.

II. 1. ماهية التجارة الخارجية

هناك عدة تعريفات للتجارة الخارجية منها ما يلي:

- الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (سامي، 1993).
- المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة (العصار، 2000).
- عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل (حمدي، 1996).

من التعريفات السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية هي عبارة عن عمليات التبادل التجاري الخارجي المختلفة سواء أكانت في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. و تتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة و غير منظورة (الحمري، 2008).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

I. 2. تطور نظريات التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

لقد أثار موضوع علاقة التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية جدلا واسعا بين الاقتصاديين قديما وحديثا حول ما إذا كانت التجارة الخارجية تشجع التنمية الاقتصادية أو تعوقها، الأمر الذي أدى إلى ظهور مجموعات مؤيدة و أخرى معارضة و مجموعة موازنة بين الاثنين.

يرى أنصار المجموعة الأولى (المدرستان الكلاسيكية و النيوكلاسيكية) أن التجارة الخارجية هي اداة ووسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، و بالتالي على الدول النامية العمل على الاستفادة من هذا الدور الذي تقوم به التجارة الخارجية في تحريك النمو باتباع سياسات تجارية متحررة.

فعلى سبيل المثال، أشار أدم سميث Adam Smith لأثر التجارة في تهيئة الفُرصة لتطبيق التخصُّص، وتقسيم العمل، وتصريف فائض الإنتاج، ومن ثم اتساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجيَّة (حسن، 2001).

وفيما بعد تمكن ريكاردو Ricardo من إبراز دور التجارة الخارجية وأهميتها في الإنماء الاقتصادي بشكل يفوق آدم سميث وعلى أسس علمية جديدة، وأوضح كيفية قيام التجارة الخارجية على أساس اختلاف النفقات النسبية الذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص و تقسيم العمل على النطاق الدولي، وذلك بضرورة توفر شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل (حسن، 2001).

أما عند مالتوس Malltus، فالنمو الاقتصادي يتوقف على المدخرات وعلى وجود طلب حقيقي والذي لا يتحقق إلا بمجرد نمو السكان، فهو يرى أن التجارة الخارجية تسمح بزيادة الانتاج المحلي فالأفراد الذين تتاح لهم فرصة الحصول على سلع مستوردة يصبح لديهم استعداد أكبر

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

للعمل، وهكذا فإن قيام التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة عرض العمل ما يعني وفقا للكلاسيك زيادة الانتاج و النمو.

أما بالنسبة للنيوكلاسيك، فيرى هكشر وأولين Heckcsher-Ohlin أن التجارة الخارجية تؤدي إلى تعظيم الانتاج المحلي والعالمي وا لى زيادة الدخول و المدخرات و منه تحقيق رأس مال أكبر و بالتالي الوصول إلى نمو أكبر مقارنة بذلك الذي سيتحقق بدون تجارة خارجية (حسن، 2001).

أما أنصار المجموعة الثانية فيعتقدون أن الطرح السابق لا ينطبق على الدول النامية وأن مكاسب التجارة الخار جية تحصل عليها الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

فعلى سبيل المثال،يرى بر يبيش Brebesh أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي يعمل على تحويل منافع التقدم الفني من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، ويضيف أنه وفقا لظروف المنافسة الكاملة فإن الدول المتقدمة تطبق فنون انتاجية كبيرة تجعل أسعارمنتجاتها تنخفض مقارنة بمنتجات الدول النامية،و هذا كاد أن يكون في صالح هذه الدول، لكن الواقع العملي أثبت عكس ذلك لأن انخفاض الأسعار سيؤدي إلى زيادة الطلب بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل و هذا يعني تدهور طويل الأجل، وعلى الدولة اتباع سياسة حمائية للحد منه و الإعتماد على التصنيع المحلي من خلال إحلال الواردات (الكواز، 2001).

كما يؤكد سنجر Singer اراء بريبيش (مأخوذ من زروق)، حيث يرى أن الدول المتقدمة تستفيد من ناحيتين كونها مستوردة للمواد الخام ومصدرة للسلع الصناعية، أما الدول النامية فتخسر من ناحيتين كونها مصدرة للمواد الخام و مستوردة للسلع الصناعية، إذ لو ارتفع الدخل نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها فإن ذلك يقلل من حماسها على التصنيع حيث تشجع تلك الزيادة في الدخل على زيادة استيراد السلع الاستهلاكية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما فيما يخص المجموعة الثالثة، فيرى أصحابها أن التجارة الخارجية تساعد على تحقيق التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك أي بين العرض و الطلب، من خلال إمكانية تصريف الفائض من الإنتاج في السوق الخارجية، عن طريق التصدير أو توفير القدر المناسب و اللازم من السلع عن طريق الاستيراد إذا زاد الاستهلاك عن الإنتاج المحلي.

أما الفكر الحديث، فيعتبر التجارة الخارجية هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي للدول المصدرة والمستوردة على السواء، كونها على سبيل المثال تمكن من مبادلة السلع التي لديها قدرة ضعيفة على تحقيق التقدم (مواد أولية) بسلع لديها قدرة أكبر على تحقيق التنمية، مما يتيح لها استيراد المعارف التقنية و المهارات من الدول المتقدمة.

II. 3. سياسات التجارة الخارجية: سياسة تنمية الصادرات

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الاجراءات المتخذة من قبل الدولة، بصدد علاقاتها الاقتصادية من الخارج، و خاصة في مجالي الاستيراد و التصدير، وتقوم هذه الإجراءات على تطبيق المبادئ الاقتصادية المختلفة بهدف توجيه التجارة الخارجية الوجهة التي تعتقد الدولة أنها تتفق مع مصلحتها الوطنية و تحقق أهدافها المرجوة.

وتهدف السياسات التجارية (سياسة إحلال المستوردات وسياسة تشجيع الصادرات) في الدول النامية إلى الحد من استيراد المنتجات الأجنبية وتشجيع الصادرات من المنتجات المحلية، وذلك لتقليل العجز الذي تعانيه تلك الدول في موازين تجارتها الخارجية، وبالتالي تحسين أوضاع موازين مدفوعاتها، بالإضافة إلى ما يوفره قطاع التصدير من عملات أجنبية تسهم في تمويل المستوردات الأمر الذي ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول (فضل، 1995).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولقد أثبتت تجارب كثيرمن دول العالم الدور الهام الذي يسهم به قطاع التصدير في نمو وارتقاء هذه المجتمعات، واستطاعت دول مثل كوريا و تايوان و الصين من خلال نشاط التصدير تحقيق نمو سريع في العمالة حتى وصلت إلى حد التشغيل الكامل. وأصبحت هذه الدول لا تواجه في الواقع مشكلة البطالة.

كما تعمل الصادرات على فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية، فالتوسع في حجم الصادرات يسهم في توسيع حجم المنشآت الإنتاجية واستغلال الخامات الطبيعية، ما يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وتقليل التكاليف ورفع جودة السلع المحلية .(Gemmell N, 1987)

وتقوم سياسة تشجيع وتنمية القطاع التصديري على زيادة حجم الصادرات، وبالتالي زيادة مدخول الدولة من العملات الأجنبية لتمويل مستورداتها من السلع الإنتاجية و الاستهلاكية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية. كما و ترتبط هذه السياسة بإمكانات الدولة على استغلال الميز ة النسبية والمطلقة في تشجيع السلع المراد تصديرها للسوق الخارجية، و بالتالي إعطاء الدولة قدرة تنافسية في السوق الدولية[1].

ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي على الدولة تكوين إدارة متكاملة و كفاءة و فعالية في اختيار الأدوات الملائمة التي تتماشى مع اقتصادها، خاصة في ظل اقتصاد عالمي شديد المنافسة والتعقيد على المستويات كافة. وقد أوجد الخبراء و المهتمون بهذه السياسة مجموعة من السياسات والبرامج لدفع معدلات نمو الصادرات يمكن تلخيصها بما يلي: (عبد الحميد، 2009)

1. **بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري** لمتابعة تنفيذه بصورة متكاملة بدءا من مرحلة الإنتاج، و انتهاء بعرض السلعة في السوق العالمية.

[1] http://www.mfti.gov.eg/programs/export.htm

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2. **سياسة تحسين جودة الصادرات و مناخ الاستثمار** عن طريق إقامة شبكات الإنتاج للتصدير، والاهتمام بالبحث والتطوير، وتأهيل ودعم المنشآت الإنتاجية ذات التوجه التصديري، وكذا وضع برامج تدريبية لتنمية مهارات المصدرين ورفع قدرتهم التنافسية في الأسواق العالمية.

3. **التمويل والإئتمان والتأمين للصادرات** كأحد الشروط الأساسية لنجاح التوجه التصديري للخارج، وقد يقدم الإئتمان بالعملة المحلية أو الأجنبية في الداخل أو الخارج. كما يوفر التمويل عن طريق تقديم قروض ميسرة للمصدرين وتأسيس برامج لتأمين الصادرات.

4. **التسويق والترويج** من خلال إنشاء وكالات ترويج للصادرات ،وتنفيذ حملات للتعريف بالمنتجات في الخارج، وكذا إنشاء مكاتب تجارية و معارض دائمة و مؤقتة من أجل الترويج للمنتجات في الأسواق الدولية.

5. **دور قطاع خدمات النقل في تنمية الصادرات** سواء النقل البحري أو الجوي من خلال تقديم خدمات بأسعار تنافسية ومستويات جودة عالية، حتى يمكن تحقيق النمو للاقتصاد، و من ثم الرواج للصادرات.

III. تطور الإطار النظري للصادرات و النمو

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية و الحديثة أفكارا تعكس أهمية نشاط التصدير، حيث أصبح هذا الأخير بمثابة آلة النمو التي تحرك و تدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية كافة (Nurkes R, 1961).

ولتتبع تطور العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، لابد من استعراض بعض الدراسات التي فسرت العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو وتحليلها، مع التركيز على أعمال أهم الاقتصاديين في هذا المجال. كما سنقوم بالتمييز بين الإطار النظري للدراسة الذي يشمل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

دراسات متعلقة بالصادرات إجمالا والنمو الاقتصادي من جهة، ودراسات متعلقة بالصادرات النفطية والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.

III. 1. الدراسات المتعلقة بالصادرات و النمو الاقتصادي

فسرت المجموعة الأولى من الدراسات التجريبية كدراسة كل من ايمري Emery (1967)، وسيريون و والش Syron and Walsh (1968) ، وسيرفن Serven (1968)، وكارفيس Karvis (1970) ، وميكايلي Michaely (1977)، وهيلر وبورتر Heller and Porter (1978) وباغواتي Bhagwati(1978) بالإضافة إلى كروجر Krueger (1978) النمو الاقتصادي على أنه التوسع في الصادرات وحدها، وقامت في معظمها على علاقات إحصائية بين متغيرين اثنين فقط.

كما اعتمدت أغلبية البحوث على فحوص الإرتباط الثنائي وفحص سبيرمان كوسيلة للتأكيد على وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي و الصادرات.

فعلى سبيل المثال، أجرى Robert Emery (1967) دراسة للعلاقة بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي في50 دولة خلال الفترة(1953-1963)، حيث توصل إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرين، وقد بلغت درجة الارتباط بينهما 72%. كما أسفرت الدراسة عن أن كل زيادة في الصادرات بمعدل 2.5% يترتب عليها زيادة بمعدل 1% في نصيب الفرد من الناتج القومي. كما خلصت الدراسة إلى أن الدولة التي تريد رفع معدلات نموها الاقتصادي، ينبغي أن تعنى باستخدام السياسة التي تحقق انتعاشا لصادراتها (Emery R, 1967).

واتفق معه Michaely (1977) في دراسته التي أجريت على عينة مكونة من 41 دولة ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، وانطلاقا من تقدير علاقة انحدار بسيط بين الناتج المحلي الإجمالي وتركيز الصادرات إلى إجمالي الدخل القومي، انتهى إلى وجود علاقة إيجابية وقوية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بين هذين المتغيرين. وعند تقسيم العينة السابقة إلى جزئين حسب مستوى دخل كل بلد (منخفض أو متوسط) وباستعمال معامل ارتباط سبيرمانSpearman Correlation Coefficient، وجد الباحث أن هناك علاقة إيجابية و قوية بين المؤشرين لدى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط أكثر من تلك ذات الدخل المنخفض. وفسر Michaely هذا الاختلاف بضرورة وجود حد أدنى من النمو لكي يكون للصادرات أثر إيجابي على النمو(Michaely Michael, 1977) .

أما المجموعة الثانية والتي شملت كلا من بالاسا Balassa(1978) ، وتايلور Tyler(1981) ، وفيدر Feder(1983)، وكافوسي Kavoussi (1984)، ورام Ram(1985) ودراسة موسكو(1989)Moschos ، فقد اهتمت بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات، غير أن معظم الباحثين من هذه المجموعة أخذ بعين الاعتبار كلا من متغيري اليد العاملة ورأس المال.

و استعانت معظم الدراسات السابق ذكرها بطريقة المربعات الصغرى في تحليلها للبيانات التي كانت من النوع المقطعي(Cross-Section Data)، و التي احتوت على أكثر من دولة، وعدة فترات زمنية في آن واحد (Pooled Data).

فعلى سبيل المثال استخدم Balassa (1978) نمو الناتج القومي الإجمالي كمتغير يتأثر بنمو الصادرات بالإضافة لكل من متغيري الاستثمار المحلي و الأجنبي و القوى العاملة ، حيث تم قياس هذه العلاقة على 11 دولة نامية خلال الفترة 1960- 1973، وباستخدام معامل الارتباط سبيرمان Spearman و كذلك تقدير علاقة انحدار متعدد بين المتغيرات الأربعة المأخوذة بعين الاعتبار ، توصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي (ارتفاع الصادرات بوحدة وحدة يقابله ارتفاع ب 0.04 في معدل الناتج القومي الإجمالي) .(Balassa, 1978)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي نفس سياق دراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، قام Tyler (1981) بتقصي هذا الموضوع في إطار دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، حيث اقترح دمج إجمالي الصادرات كمدخل إضافي في دالة الإنتاج. و قد أقام الباحث ستة انحدارات لبيانات مقطعية لعينتين منفصلتين تكونت الأولى من 55 دولة نامية ذات دخل متوسط، و الثانية من 49 دولة خلال الفترة 1960-1977. وخلص الباحث إلى نتيجة تتوافق مع تلك التي جاء بها (Balassa.1978)و التي تتلخص في أن دمج الصادرات كمتغير تفسيري في دالة الإنتاج النيوكلاسيكية يؤدي إلى تعظيم القوة التفسيرية للدالة.

أما فيما يخص الدراسات التي اعتمدت على السلاسل الزمنية للبيانات (Time-Series Data) ابتداء من 1990، والتي اهتمت بقياس العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لدولة معينة ولفترات زمنية متعددة، فتعتبر الأكثر شيوعاً في الدراسات الحديثة لأن نتائجها أكثر دقة من نتائج النوع الأول(Data Cross –Section) والتي تفترض أن جميع الدول تحت الدراسة تتشابه في هياكلها الاقتصادية، وهذا غير صحيح، وبالتالي فإن النتائج النابعة عنها تعتبر مضللة مما يؤدي إلى فشل السياسات المقترحة المبنية على هذا النوع من الدراسات.

وقد توصلت أكثر من نصف الدراسات التي نشرت بعد عام 1990 إلى عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين الصادرات و النمو الاقتصادي، و إنما انحصرت على علاقة إيجابية على المدى القصير بين توسع الصادرات و نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) .

فعلى سبيل المثال، قام كوغلر Kugler باستخدام سلسلة زمنية للبيانات (1970-1 إلى 1987-4) ، و كذا اختبار استقرارية البيانات (unit root test) لست دول صناعية، وتوصل بعد الفحوص الاحصائية اللازمة إلى عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين الصادرات و نمو الناتج

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

المحلي الإجمالي إلا في دولتين من أصل ست دول هما فرنسا و ألمانيا الغربية. وبالتالي ضعف فرضية النمو الدي تقوده الصادرات (export-led growth).

كما قام سيرلتي Serletis 1991 باستخدام النوع نفسه من البيانات السابقة و الاستعانة باختبارات جرانجر السببية، و كنتيجة لذلك أيد فرضية النمو الذي تقوده الصادرات في المدى القصير، كما لم يعثر على تكامل مشترك بين المتغيرات.

نفس النتيجة أيضا توصل إليها أيضا اليوسف Yousif 1997 في دراسته عن الصادرات والنمو الاقتصادي لأربع دول من الخليج العربي هي: المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وعمان وذلك خلال الفترة 1973-1993 وبالاستعانة بالأساليب الإحصائية كاختبارات استقرارية البيانات، وفحوص التكامل المشترك بين المتغيرات، توصل الباحث إلى أن الصادرات تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في المدى القصير فقط، و غيابه على المدى الطويل في الدول الأربع.

وفي دراسة لقياس الأداء التصديري الأردني و أثره على النمو الاقتصادي للفترة (1972-1996)، قام بها الحموري و خصاونة (1996) ، توصل فيها الباحثان إلى أن معامل متغير الصادرات يحمل إشارة سالبة أي أن أثره على معدل النمو الاقتصادي يعتبر محايدا. وأرجع الباحثان ذلك إلى طبيعة الصادرات الأردنية إذ أن معظمها من المواد الخام و التي تكون قيمتها المضافة قليلة جدا، مما يجعل أثرها على الاقتصاد بشكل عام محدود، على عكس قطاع الصناعات التحويلية التي كان لها أثر هام و ملحوظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، حيث تبين أن نمو هذا القطاع بمقدار 1% سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي والصادرات بمقدار 1.1% و 2.8% على التوالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واتفق معهما حسين و كارنراتي، Hossain and Karunaratne (2004) في بحثهما عن سياسة تشجيع الصادرات و مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي 2004 في بنغلادش ، حيث توصل الباحثان باستعمال بيانات السلاسل الزمنية للفترة الممتدة من 1974 إلى 1999 إلى وجود علاقة إيجابية بين صادرات الصناعات التحويلية و النمو الاقتصادي، و غياب العلاقة طويلة الأمد بين الصادرات و النمو الاقتصادي، ووجود علاقة سببية بينهما.

أما بيكو Biko 2003 فقد عمل على فحص طبيعة العلاقة السببية بين الصادرات و النمو في سلوفينيا في الفترة من 1992 إلى 1999، كما قام باختبار استقرارية البيانات و نموذج تصحيح الخطأ، حيث أظهرت النتائج أن العلاقة السببية تسير باتجاهين لكثير من القطاعات التصديرية و النمو الاقتصادي.

ومن بين الدراسات التي استخدمت بيانات السلاسل الزمنية و فحوص استقرار البيانات كذلك دراسة Daniel Johnson (2006)، حيث اهتم الباحث بدراسة قياسية للعلاقة بين اختبار درجة التكامل بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الطوغو خلال الفترة 1965-2002. وقد أدرج الباحث أربع متغيرات وهي الناتج المحلي الإجمالي متغيرا تابعا و ممثلا للنمو الاقتصادي، واليد العاملة، والإنفاق الحكومي، والصادر ات كمتغيرات مستقلة. وتوصل الباحث إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيري الصادرات و النمو الاقتصادي، ولكن هناك علاقة سببية في الاتجاهين بينهما.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

III، 2، الدراسات المتعلقة بالصادرات النفطية و النمو الاقتصادي

بالرغم من أهمية العلاقة بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي خاصة في الدول البترولية (مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للبترول)، إلا أن دراسة و تحليل هذه العلاقة لم تحظ باهتمام الباحثين كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الصادرات بصفة عامة والنمو الاقتصادي.

ومن الدراسات القليلة التي تناولت علاقة الصادرات النفطية بالنمو الاقتصادي نجد دراسة عبدالله محمد شامية في ليبيا عام 1990 للفترة 1970-1987 ، والتي هدفت إلى تحليل أثر التجارة الخارجية الليبية على معدلات النمو الاقتصادي وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية. وقد وجد الباحث أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين النمو الحقيقي لإجمالي الصادرات الوطنية و النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، فزيادة نمو الصادرات الحقيقية بنسبة 1% يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.62%. أما عند تقسيم الصادرات إلى صادرات نفطية و غير نفطية، فقد تبين وجود علاقة ضعيفة و غير معنوية بين نمو الصادرات الحقيقية غير النفطية و نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ تأثيرها الحدي حوالي 0.004%، في حين وجد أن العلاقة بين نمو الصادرات النفطية الحقيقية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قوية و إيجابية، فزيادة النمو الحقيقي للصادرات النفطية بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.68% .

و هذا ما أكدته دراسة نجيب عمار بلعيد في ليبيا عام 1998 للفترة 1981-1994، إذ اهتم الباحث بدراسة أثر تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي الليبي، مستخدما الأسلوب الوصفي في تحليل النتائج التي نصت على أن هناك تركز ا شديدا في نوعية السلع المصدرة و انحصار هذا التركيز على تصدير النفط الخام، حيث بلغت درجة التركيز السلعي للصادرات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الليبية في المتوسط حوالي 98،8% خلال فترة الدراسة، أما عند دراسة أثر الصادرات الوطنية في النمو الاقتصادي باستخدام الأسلوب القياسي، فقد تبين أن للصادرات الوطنية تأثير ا إيجابيا على النمو الاقتصادي، وأن زيادة نمو الصادرات الحقيقية بنسبة 1% سيترتب عليها زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.41%. و عند تقسيم الصادرات إلى صادرات نفطية و غير نفطية، تبين أن للصادرات النفطية دورا إيجابيا في إحداث النمو الاقتصادي فزيادة نمو الصادرات النفطية الحقيقية بنسبة 1% ترتب عليها زيادة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.94%، في حين لم يكن للصادرات غير النفطية أي دور في إحداث النمو الاقتصادي، بل كان تأثيرها عكسيا على الاقتصاد الليبي.

وفي دراسة لسعد محمد الكواز 1998 في العراق هدفت إلى تقدير أثر الصادرات الإجمالية والتفصيلية على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 1973-1990، (ويقصد بالصادرات التفصيلية صادرات نفطية و صادرات تقليدية، أما الصادرات الإجمالية فهي مجموع النوعين من الصادرات). واستخدم فيها الأسلوب القياسي في تحليل النتائج التي أظهرت أن الصادرات الإجمالية ذات أثر إيجابي و معنوي على الناتج المحلي الإجمالي قدر ب 37%. وتبين من خلال عملية التقدير أيضا أن للصادرات النفطية أثر ا قويا على الناتج المحلي الإجمالي، وهو أكبر من تأثير الصادرات التقليدية على الرغم من تأثيرها الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبين أن 59% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في الصادرات النفطية، في حين أن نسبة تفسير الصادرات التقليدية للنمو الاقتصادي لم تتعد 2%.

واتفق قيس ناظم غزال مع سعد محمد الكواز في دراسته التي قام بها عام 1999 بالعراق، والتي هدفت إلى قياس أثر الصادرات العراقية النفطية وغير النفطية على النمو

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصادي للفترة 1970-1990 ، حيث تم تقسيم الصادرات إلى مجموعتين رئيستين هما الصادرات النفطية و الصادرات غير النفطية، واستخدم الأسلوب القياسي في تحليل النتائج التي تم الحصول عليها من نماذج الانحدار الخطي المتعدد. وقد تبين من خلال عملية التقدير أن 72% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في الصادرات النفطية، وأن الصادرات النفطية تنمو بمعدل قدره 13.5% في حين أن الصادرات غير النفطية تنمو بمعدل قدره 8.6% خلال مدة البحث و هذه المعدلات تشير إلى أن الصادرات النفطية تسهم بنسبة أكبر في النمو الاقتصادي مقارنة بالصادرات غير النفطية.

كما توصل الحموري 2000 في دراسته التي اهتمت بدراسة تأثير التجارة الخارجية لدولة قطر على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تقدير أثر كل من الصادرات والواردات(1980–1998) إلى أن الصادرات القطرية تركزت في معظمها على الصادرات النفطية، و بالتالي فإن تذبذب قيمة الناتج المحلي الإجمالي اعتمد بشكل كبير على تغير قيمة الصادرات النفطية القطرية.

أما فيما يخص دراسة وصاف سعيدي بعنوان تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 2002، فقد حاول الباحث تحليل العلاقة بين نمو الصادرات و نمو الناتج المحلي الخام باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية، حيث فصل الباحث بين الصادرات الإجمالية (الصادرات النفطية و غير النفطية) والصادرات خارج النفط. ولقد تبين من خلال عملية التقدير أن هناك ارتباطا موجبا بين نمو الصادرات الإجمالية و نمو الناتج المحلي و الذي ساوى 55.81%، و أن هناك ارتباطا موجبا و لكن بقيمة أقل بين نمو الصادرات خارج النفط و نمو الناتج المحلي الإجمالي و الذي ساوى 20.69%،و هذا ما فسره الباحث بسيطرة صادرات النفط بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات الوطنية، حيث أن الصادرات خارج النفط لا تتعدى 5%.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي السياق نفسه، قام الباحث بالافاني Pahlavani (2005) بدراسة حول محددات النمو الاقتصادي للفترة من1960 و 2003 فصل فيها بين الصادرات النفطية و الصادرات غير النفطية. وقد قام الباحث بتحليل السلاسل الزمنية و التقدير بالاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ. وخلص إلى نتيجة مفادها وجود علاقة إيجابية و قوية على المدى الطويل بين متغيري الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي.

ومن الدراسات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة دراسة ليزونا Lizona عام 2005، التي اهتمت بقياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الكونغو خلال الفترة 1972-2002 حيث أخذ الباحث ستة متغيرات في عين الاعتبار وهي: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، ورأس المال، والصادرات النفطية، والصادرات غير النفطية، وعدم الاستقرار السياسي، وحجم المبادلات كمتغيرات مستقلة. وقد استعمل الباحث المنهج القياسي على المديين الطويل و القصير، وتوصل إلى أن هناك تأثير ا إيجابيا لكل من الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي لكن غير دال إحصائيا، في حين أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وما يمكن ملاحظته هو أن زيادة المداخيل الناتجة عن الصادرات لم تؤد إلى انخفاض في معدلات البطالة، و هذا ما فسره الباحث بأن هذه المداخيل تضيع في الدائرة الاقتصادية الداخلية للبلد ولا تصل إلى مرحلة الاستعمال من أجل حل المشاكل الاجتماعية. وأضاف بأن من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلال استقرار البلد تدني مستويات الدخل و الركود الاقتصادي .

ومن الدراسات المهمة أيضا في هذا المجال دراسة العبدلي 2005 في الفترة ما بين 1960 و2001، إذ اهتم الباحث بدراسة أثر نمو الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، حيث تم تقدير نموذج قياسي تضمن ثلاثة متغيرات: متغير تابع و هو الناتج المحلي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي، ومتغيرين تفسيريين هما متغير الصادرات كعامل اقتصادي خارجي و متغير الاستثمار كعامل اقتصادي داخلي. واتبع في الدراسة منهجين في تقدير النموذج هما التقدير الفردي لكل دولة، و التقدير بالأسلوب الجمعي، كما تم استخدام المتغيرات الصورية للفصل بين الدول الإسلامية النفطية والأقل دخلا و متوسطة الدخل. ولقد اتضح أنه هناك فروقا في درجة تأثير كل من الاستثمار والصادرات على النمو الاقتصادي بالنسبة لكل صنف من الدول الإسلامية، حيث ظهر متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية النفطية بعكس الدول الأقل دخلا و متوسطة الدخل إذ ظهر متغير الاستثمار أكثر أهمية من متغير الصادرات.

أما دراسة محبوب2007 بالمملكة العربية السعودية، فقد هدفت إلى بيان مدى إمكانية التقليل من اعتماد الدولة على دخل البترول، والبحث عن سبل رفع مساهمة صادرات القطاع الصناعي نسبة إلى الصادرات النفطية من أجل تنويع مصادر دخل الدولة . ومن أجل تحقيق هدف هذه الدراسة استخدم الباحث اختبار دوربون – واتسون (Durbin and Watson test) لفحص طبيعة العلاقة بين الصادرات الصناعية ونمو الناتج المحلي غير النفطي للوقوف على مدى قدرة القطاع الصناعي على النمو وخاصة ذلك الذي يتمتع بمزايا نسبية تنافسية من أجل أن تنمو معه الصادرات الصناعية التي يمكن أن ينعكس أثرها بشكل مباشر على النمو الاقتصادي وتنويع مصادر دخل الدولة . و قد توصل الباحث إلى أن لصادرات النفطية تأثير ا أكبر على الناتج المحلي الإجمالي من تأثير الصادرات الصناعية غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأخيرا دراسة مرزا Merza (2007) في الكويت خلال الفترة 1970–2004، التي تناولت دراسة العلاقة بين متغيرين هما الصادرات (النفطية و غير النفطية)، والنمو الاقتصادي. و استعمل فيها الباحث مجموعة من الأساليب القياسية كاستقرارية البيانات، وفحوص السببية، والتكامل المشترك، ونماذج تصحيح الخطأ. وبينت نتائج الدراسة وجود تكامل مشترك طويل الأمد بين المتغيرات الثلاثة، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين متغيري الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي، و علاقة سببية في اتجاه واحد بين الصادرات غير النفطية و النمو الاقتصادي.

بشكل عام، وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، إلا أنها لم تستطع الوصول إلى نتيجة قطعية حول طبيعة العلاقة أو اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و الصادرات. ومن الانتقادات العديدة لهده الدراسات أن معظمها لم تأخذ بعين الاعتبار التأكد من استقرار البيانات المستخدمة في التحليل، الأمر الذي قد يكون له أثر في الحصول على نتائج زائفة رغم قوة المؤشرات الإحصائية مثل ارتفاع R^2 وسلامة اختبار F و DW.

كما أن هذه الدراسات لم تقم في الكثير منها بالفصل بين الصادرات النفطية و غير النفطية إلا في عدد محدود جدا منها، مما قد يحد من معرفة الأثر الفعلي للصادرات النفطية على النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول المصدرة للبترول.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في عدة جوانب أهمها أنها تفصل بين الصادرات النفطية وغير النفطية لتقصي الأثر الفعلي للصادرات النفطية على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى كونها تقوم بدراسة أثر الصادرات النفطية على النمو في مجموعات من دول

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأوابك صنفت على أساس نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات وذلك لمعرفة الفارق و الاختلافات في درجة تأثير الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي بين هذه الدول إن وجدت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث:

النفط والاقتصاد الجزائري

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مقدمة

يعتبر النفط من أهم دعائم الكيان الاقتصادي، حيث يمثل كل من البترول و الغاز ما يقارب 66% من الطاقة الكلية المستخدمة في العالم حاليا، وتمثل احتياطات النفط في منظمة الدول العربية المصدرة للبترول" أوابك" ما نسبته 58.1% من احتياطات العالم ككل [1]. وتكمن الأهمية الاقتصادية لنفط الدول العربية في الاحتياطات الكبيرة والمعدلات العالية لمتوسط إنتاجية بئر البترول الواحد، كما أن المناطق الشاسعة غير المستكشفة في تلك الدول تمثل المصدر الواعد لتغطية الطلب العالمي المستقبلي من النفط (العواد، 2008).

وعليه يأتي هذا الفصل لاستعراض أهمية النفط في اقتصاديات البلدان العربية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة ضمن أربعة أجزاء: يتناول الجزء الأول اقتصاديات النفط وماهيته و خصائصه، وتطور السوق البترولية تاريخيا، وماهية أسعار النفط العالمية وأنواعها، بالإضافة إلى عرض موجز للطلب والعرض العالمي للنفط وأهم العناصر المؤثرة فيهما. ويستعرض الجزء الثاني أهم التنظيمات النفطية سواء للبلدان المنتجة أو المستهلكة للنفط. أما الجزء الثالث فقد خصص لإحصائيات الدول العربية المصدرة للنفط. بينما تناول الجزء الرابع تطور الاقتصاد الجزائري وأهمية النفط في اقتصاد الجزائر.

I. اقتصاديات النفط

عرف الإنسان النفط منذ القدم وربما منذ بداية الحياة الإنسانية على الأرض. ولقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة، حيث يعد محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر والمستقبل، ولكن النفط في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتمييز والحروب ومازال المحرك الأساس لآليات السياسة و الاقتصاد(ابراهيم، 2010).

[1] http://www.oapecorg.org/ar/default.htm

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وباعتبار النفط المصدر الأساس للطاقة في الحضارة الصناعية، فقد كان في العقود الماضية وما يزال، أهم محاور الصراع بين الدول في مناطق وجوده، وسوف تستمر أهميته في المستقبل، ويزداد الصراع من أجله، إلى أن تحل مكانه مصادر بديلة للطاقة. ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى، تنامت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي، و أصبح النفط أحد أهم الأهداف العسكرية و المعايير الرئيسية في رسم الخرائط السياسية و الاقتصادية (الشوك والدليمي، 2010).

I. 1. ماهية و خصائص النفط

النفط كلمة من أصل لاتيني تعني زيت الصخر، وتستخدم هذه الكلمة بصورة عامة لتشمل الزيت النفطي والغاز الطبيعي، حيث يعرف الزيت النفطي بأنه نفط في صورة سائلة أي البترول، بينما يعرف الغاز الطبيعي بأنه نفط في صورة غازية (محمد، 2010).

ويتكون النفط من مركبات هيدروكربونية أي أن أساسها الكيميائي عنصري الهيدروجين والكربون، والتي تتخذ أشكالا مختلفة يمكن الحصول عليها فرادى عن طريق التقطير والتصنيع.

يوجد النفط عند سطح الأرض أو في باطنها كما أنه لا يوجد إجماع للعلماء حول أصله حيث يرجع بعضهم أصله إلى مواد عضوية، ويرجع البعض الآخر أصل النفط إلى مواد غير عضوية إلا أنهم يتفقون على أن النفط يوجد في الطبيعة بكميات محدودة قابلة للنفاد، ويعتمد البحث عن النفط واستخراجه وا ٍنتاجه على تضافر جهود مجموعة كبيرة من العلماء في عدة مجالات مثل علوم الأرض،و علوم البحار،و الكيمياء والفيزياء،و المساحة،و الهندسة والاقتصاد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

I. 2. التطور التاريخي للسوق النفطية العالمية

يعد النفط من الموارد الإستراتيجية الهامة التي يدور حولها ولأجلها التنافس والصراع الدولي بهدف السيطرة على المصادر والأسواق، والتحكم في آليات الإنتاج والتسعير والتوزيع. ولقد مرت السوق النفطية العالمية بالعديد من المراحل عبر التاريخ انطلاقا من السوق التنافسية البسيطة وسوق احتكار القلة، وصولا إلى ظهور أسواق جديدة أكثر تنافسية خاصة مع بروز دول جديدة مستهلكة للطاقة البترولية[1].

أ. سوق بترولية تنافسية (1850-1870): منذ الاكتشاف التجاري للسلعة البترولية و قيام سوق لها، وتطور صناعتها البترولية، ظهرت شركات بترولية صغيرة دخلت ميدان استغلال الثروة البترولية على المستوى العالمي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت المنافسة فيما بينها شديدة، نتج عنها زوال بعض الشركات و دمج البعض الآخر ضمن شركات بترولية أخرى، حتى صارت هذه الأخيرة شركات كبرى احتكارية، قوية في إمكانياتها المادية و الفنية والتكنولوجية.

ب. سوق احتكار القلة (1870-1940): تميزت هذه المرحلة بتمركز شديد في الصناعة البترولية الأمريكية، كما برزت خمس شركات كبرى سيطرت على الصناعة البترولية و سوقها الدولية، ما أدى إلى انتقال السوق من سوق تنافسية إلى سوق احتكارية،لتصبح عندها عمليات الاستكشاف والاستخراج، والنقل والتوز يع من احتكار هذه الشركات و بالتالي التحكم في الأسعار.

ج. سوق احتكارية "كارتل الشركات العظمى " (1940-1960): بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت سبع شركات كبرى،تحكمت في جميع مجالات الصناعة البترولية، كما قامت بفرض عدة حواجز منها فرض أنظمة الأسعار. وتميزت هذه الفترة بالدور المحدود للدول المنتجة

[1] h p://etudiantdz.net/vb/t43050.html le 22/12/2011

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

للبترول وخاصة الدول الحديثة الاستقلال، حيث كان مجال تدخلها لا يتعدى فرض الضرائب والمطالبة بحصة إنتاج مرتفعة.

د. سوق احتكار الأوبيك (1960-1973): تميزت هذه الفترة بميلاد منظمة الأوبيك عام 1960 ببغداد، نتيجة قيام الشركات الكبرى بإغراق السوق النفطية، وقيامها بتخفيض السعر عام 1956 أثناء أزمة قناة السويس وعام 1960 لتنتقل بعدها السيطرة إلى هذه المنظمة، خصوصا بعد تحكمها في عمليات التموين و إعادة توزيع المداخيل البترولية لصالحها ، كما قامت بإنشاء عدة عقود جديدة مع الشركات الحرة، نتيجة لزيادة الطلب العالمي على البترول الخام بصفة مستمرة.

ن. سوق احتكار قلة الأوبيك (1973-1981): تعتبر فترة السبعينات فترة تأميم المحروقات، وبداية تحكم الدول المنتجة في عمليات الإنتاج، و ميلاد شركات وطنية بترولية كبرى ذات رأسمال عمومي تقوم بإعلان و تحديد السعر، و بذلك انتقلت السوق البترولية من سوق المشترين إلى سوق البائعين بمعنى أنه بعد أن كان المشتري يبحث عن بائع للبترول يحدده هو مسبقا بكميات محددة أيضا، أصبح البائع ينادي على سلعته و بالسعر الذي يراه مناسبا.

هـ. سوق بترولية أكثر تنافسية (1981- حاليا): بلغ في هذه المرحلة عدد الدول المنتجة للبترول أكثر من 75 دولة بما فيها دول منظمة الأوبيك، كما ظهرت دول جديدة مستهلكة للطاقة البترولية إلى جانب الدول الغربية الصناعية والمتمثلة في دول شرق آسيا مما أدى إلى ظهور تنافس بين المنتجين و المستهلكين في تحديد سعر السلعة البترولية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

I. 3. أسعار النفط العالمية و أنواعها

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض و طلب هذه السلعة.و هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، و هذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن، ويسمى هذا السعر الذي يحدث عنده الاستقرار بالسعر التوازني أو سعر السوق. ويستمر التعامل بهذا السعر في سوق السلعة إلى أن يحدث تغير افي الظروف المتعلقة بالعرض و الطلب ما يؤدي إلى اختلال التوازن و بالتالي حدوث تفاعل جديد بين قوى العرض والطلب إلى أن يتم التوصل إلى سعر توازني جديد (السماك، 1980).

ويعرف السعر البترولي بأنه تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة، نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها.

وقد اختلفت طرق تحديد السعر النفطي والعوامل المؤثرة فيه بحسب طبيعة السوق، فخلال الفترة الأولى من اكتشاف النفط تجاريا كانت السوق الحرة سائدة والمنافسة شديدة بين الشركات، عرف حينها السعر النفطي على أنه كلفة إنتاج النفط مضافا إليها الربح المتوسط، وبتغير طبيعة السوق يتغير مفهوم السعر، ليصبح سعرا احتكاريا، خاضعا لسيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى التي تعمل على تنظيم أرباحها ليتطور بعد ذلك إلى سعر يخضع إلى عوامل السوق وطبيعتها (مقيلد، 2008).

وفي ما يلي تعريف موجز لكل من هذه الأسعار حسب تطورها الزمني:

أ. الأسعار المعلنة: تعد الولايات المتحدة الأمريكية أول من استخدم مصطلح الأسعار المعلنة وكان ذلك في عام 1880 و هي تعني الأسعار التي تحدد من قبل مشتري النفط و ليس بائعيه،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كما كان السعر آنذاك يعلن رسميا من طرف الشركة المسيطرة، و بعد أن تحولت السوق الأمريكية إلى سوق منافسة بدخول شركات نفطية جديدة تم الاتفاق على تحديد الأسعار المعلنة في موانئ التصدير بدلا من آبار الإنتاج (السماك، 1986).

الميزة الأساسية لهذا النوع من الأسعار هي الثبات والاستقرار، إلا أنه بتطور السوق البترولية انخفضت الأسعار المعلنة لتصبح غير معبرة في السوق البترولية إلا أنها بقيت كأسعار اسمية تستعمل فقط لاحتساب العوائد البترولية المالية بين الشركات البترولية.

ب. الأسعار المتحققة: ظهر هذا النوع من الأسعار في أواخر الخمسينات من القرن الماضي بظهور الشركات البترولية المستقلة، و هي الأسعار التي تحصل عليها الشركات من مبيعات النفط خارج عملياتها المتكاملة، وتمثل الأسعار الفعلية التي كان النفط يباع بموجبها في السوق الحرة أي أنها الأسعار التي يتفق عليها بين طرفين مستقلين.

وقد ازدادت أهمية هذه الأسعار لدى الدول العربية بعد أن أخذت ميكانيكية السوق تلعب دورا رئيسا في تحديد سعر النفط و قيام الشركات الوطنية بممارسة حقها المشروع في تسويق نفوطها، وقد طبقتها العراق بنجاح بعد تأميمها لشركة نفط العراق عام 1972 (السماك،1980).

جـ. أسعار الإشارة: تمثل هذه الأسعار مستوى و سطا بين السعرين المعلن و المتحقق، حيث أنها لا تقل عن الأسعار المعلنة و لا تزيد عن الأسعار المتحققة، كما أن احتساب هذا النوع من الأسعار يتم على أساس معرفة معدل السعر المعلن و الفعلي لعدة سنوات. وقد كانت أول من طبق هذه الأسعار عام 1965 إذ اعتمد كسعر معمول به في بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية لاقتسام العوائد النفطية فيما بينها.

د. سعر التكلفة الضريبية: هي الأسعار التي تعبر عن الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى للحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الامتيازات التي عقدتها مع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدول المنتجة للنفط، و هو يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا إليها عائد الحكومة المتمثل في الضريبة على الدخل فهو يعتبر كسعر تتحرك وفقه بقية الأسعار الأخرى في السوق البترولية.

هـ. **الأسعار الفورية:** و تمثل هذه الأسعار أحدث أنواع الأسعار التي ظهرت في سوق النفط العالمية و ذلك في أواخر عام 1978، وهي أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا وتكون متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء البيع والشراء وينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء. ويعود بروز هذا النوع من الأسعار إلى الاختلال في العرض البترولي في نهاية السبعينات لعدة أسباب أهمها انقطاع البترول الإيراني وعدم تلبية الاحتياجات العالمية المتزايدة من البترول(السماك، 1986).

I. 4. العرض والطلب العالمي على النفط

بدأ العالم يبحث عن مصدر أخر للطاقة بعد اكتشاف المحرك البخاري ليقوم مقام المصادر التقليدية التي أعتيد استعمالها و خصوصا الفحم الحجري، و خلال القرن التاسع عشر استطاع الإنسان أن يكتشف ذلك المصدر الجديد للطاقة وهو النفط.

وقد بدأ الإنتاج العالمي بازدياد منذ عام 1861 حيث بلغ 2.1 مليون برميل يوميا. وخلال فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية، شهدت الصناعة النفطية تطورات هامة بسبب ظروف تلك الحرب بالإضافة إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 1929، حيث ارتفع الإنتاج النفطي العالمي خلال الحربين الأولى والثانية من 407.5 مليون برميل عام 1914 إلى نحو 503.5 مليون برميل عام 1918 أي بزيادة قدرها 20%، ومن 1988 مليون برميل عام 1938 إلى نحو 2595 مليون برميل عام 1945 على التوالي (السماك،1986).

وبعد الحرب العالمية الثانية شهدت الصناعة النفطية نموا واسعا في محاولة لتعمير ما خلفته الحرب من دمار في جملة الاقتصاد العالمي، واتضح بعد ذلك التزايد الكبير الذي طرأ

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على الإنتاج العالمي خلال السنوات السابقة، وهذه الزيادة أملتها الحاجة المتزايدة للتعمير والإنشاء وتحقيق التقدم الاقتصادي في مناطق متعددة من العالم. كما يستهلك العالم اليوم حوالي 80 مليون برميل نفط يوميا، تستهلك منها الولايات المتحدة الأمريكية وحدها نحو 21%، أي أن 4% من سكان العالم يستهلكون نحو 25% من الإنتاج العالمي للنفط (Walsh, 2011) .

I. 1.4. العرض النفطي العالمي[1]

هو عبارة عن تلك الكميات التي يتم عرضها في السوق النفطية للبيع خلال فترة زمنية معينة بغرض تلبية الحاجيات الإنسانية الضرورية، و قد يتضمن العرض النفطي كل النفط المنتج أو معظمه، و قد يضاف إليه جزء صغير من الاحتياطي استعدادا لمواجهة أي زيادة متوقعة في الطلب، أو ربما لمواجهة الطوارئ في حالة حدوث اختلال في الإمداد بالنفط الخام.

يمكن للعرض النفطي أن يتغير في المدى القصير بالزيادة أو بالنقصان بسبب مجموعة من العوامل التي قد تختلف من بلد لأخر، ويمكن تلخيصها في أربع نقاط أساسية:

❖ **الطاقة الإنتاجية** وهي متعلقة بالقدرات الإنتاجية والتخزين والنقل، فكلما كانت نسبة استغلال الطاقات الإنتاجية مختلفة كلما كان بالإمكان إجراء تغيير في حجم العرض النفطي خصوصا بالزيادة في المدى القصير.

❖ **الوضعية الاقتصادية والاجتماعية** فمن الناحية الاقتصادية تتطلب الزيادة في العرض النفطي أي الزيادة في الإنتاج القيام باستثمارات نفطية ضخمة تدوم لعدة سنوات، لكي يكون بالإمكان استغلال الحقل النفطي و دخوله مرحلة الإنتاج الفعلي.

[1] h p://etudiantdz.net/vb/t43050.html le 23/12/2011

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما من الناحية الاجتماعية، فمن المعروف أن غالبية الدول النفطية دول نامية، و معظم مواردها من العملة الصعبة تأتي من مداخيل الجباية البترولية، وبالتالي يصعب عليها تخفيض عرضها للنفط الخام على الأقل في المدى القصير.

❖ **عقبات سياسية متعلقة بالسياسة البترولية العالمية** و مدى تكيفها مع وضع الدول النفطية أو المستهلكة للطاقة البترولية وذلك بالنسبة لطبيعة السوق سواء سوق لأجل أو سوق فورية.

❖ **نسبة حجم المبادلات** التي تجري في كل منها.

من خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج بسهولة بأن مرونة عرض السلعة النفطية من خلال علاقتها بالسعر شبه معدومة في المدى القصير، بينما هي واضحة تماما في المديين المتوسط أو الطويل إذ أنأي تغير في الأسعار يصاحبه تغير ا أقل في العرضالنفطي وذلك مقار نة بالمدى القصير.

ويتأثر العرض النفطي بمجموعة من العوامل تنعكس عليه بالزيادة أو بالنقصان، منها:

التكلفة الإنتاجية: وهي أهم العوامل المؤثرة على العرض النفطي بصورة إيجابية أو سلبية، فعند انخفاض مستوى التكلفة يتزايد حجم الإنتاج و بالتالي الكمية المعروضة منه، و العكس في حالة ارتفاع التكلفة الإنتاجية حيث تتقلص الكميات المنتجة و بالتالي حجم العرض النفطي عند سعر محدد.

الطلب النفطي: انطلاقا من فكرة الطلب يخلق العرض، فإن الطلب على النفط يعتبر من أهم محفزات العرض النفطي ، إذ يشجع على زيادة الإنتاج النفط لتلبية الطلب و العكس في حالة انخفاض مستوى الطلب.

السعر النفطي: إن أي زيادة أو انخفاض في السعر تعني الزيادة أو الانخفاض في المداخيل النفطية للدول المصدرة، وبالتالي ومن أجل تعظيم هذه المداخيل تقوم الدول النفطية برفع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حصصها الإنتاجية لتستوعب الزيادة في السعر. أما في حالة الانخفاض في السعر، فإن استجابة العرض النفطي لهذا الانخفاض ليست بنفس السرعة والنسبة التي يعرفها في حالة الارتفاع في السعر، وذلك لأن السلعة البترولية هي السلعة الأساسية إن لم نقل الوحيدة من مداخيل البلد النفطي والذي يستغل معظم هذه المداخيل لتغطية تكاليف احتياجاته الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، فهو في حالة انخفاض السعر قد يلجأ في المدى القصير على الأقل إلى رفع حجم عرضه للنفط لإعادة المداخيل من العملة الصعبة إلى مستواها المعهود.

سعر السلع البديلة: تؤثر السلع البديلة للطاقة البترولية على جانب هام من العرض النفطي وخاصة في المدى الطويل، فمقدار توفر هذه السلع على المستوى العالمي و قابليتها للمنافسة إلى جانب النفط من خلال خصائصها المتعلقة بنوعيتها و دورها في المحافظة على البيئة يؤدي إلى التفكير في التخفيض التدريجي للإنتاج النفطي في حال كان سعر السلع البديلة أقل ب من السعر النفطي.

I. 2.4. الطلب النفطي العالمي [1]

الطلب النفطي عبارة عن تلك الكميات من السلعة النفطية التي يحتاجها الإنسان خلال فترة زمنية محددة و عند سعر محدد بهدف إشباع تلك الحاجيات الضرورية له سواء أكانت لغرض استهلاكي مثل البنزين أو لغرض إنتاجي مثل المنتجات البتروكيماوية.

كما يعتبر الطلب النفطي طلبا مشتقا كون أن النفط مادة أولية لا يمكن استخدامها مباشرة إلا بعد تحويلها، ومنه يمكن تقسيم الطلب النفطي إلى نوعين: الطلب على النفط الخام والطلب على المشتقات النفطية.

[1] h p://etudiantdz.net/vb/t43050.html le 23/12/2011

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتتميز مرونة الطلب على النفط بأنها شبه معدومة في المدى القصير و هذا يعود إلى أن أي زيادة في السعر لا تؤدي بالضرورة إلى النقص في الطلب في المدى القصير نظرا لضرورة السلعة سواء النفط الخام أو المشتقات النفطية. أما في حالة الانخفاض في السعر، فإن المستهلك يتوجه إلى زيادة طلبه غير أن هذا الطلب يبقى محدودا نظرا لكون طاقته التخزينية محدودة أيضا.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الطلب النفطي نذكر منها:

❖ **سعر النفط الخام:** هناك علاقة عكسية بين السعر و الطلب النفطي، فانخفاض الأسعار يحفز المستهلكين على زيادة طلبهم من السلعة، والعكس صحيح، ومع استمرار ارتفاع الأسعار فإن المستهلك سيبدأ بالبحث عن مصادر الطاقة البديلة. علما بأن تأثير السعر على الطلب في المدى القصير شبه معدوم.

❖ **سعر السلع البديلة:** يختار المستهلك البترول عن باقي السلع الأخري المنافسة في حال كانت أسعارها مرتفعة مقارنة بسعر البترول الخام، أما في حال ما إذا كان سعر البترول مرتفعا مقارنة بسعر السلعة البديلة، فإن المستهلك سيبدأ بالتفكير في إمكانية استبدال الطاقة البترولية بطاقة أخرى أقل سعرا. لكن رغم تعدد و تنوع مصادر الطاقة البديلة للبترول، إلا أن تأثيرها يبقى محدودا في المديين القصير و المتوسط لأنه من الصعب استبدال النشاط الصناعي المعتمد في مجمله على البترول في فترة قصيرة أو حتى متوسطة.

❖ **معدل النمو الاقتصادي:** يمثل البترول مصدرا أساسيا للطاقة في أي نشاط اقتصادي في وقتنا الحالي، فأي زيادة في النشاط الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك الطاقة البترولية لتغطية حاجيات هذا النمو، و عليه يمكن اعتبار الطلب البترولي مرتبطا بمستوى تطور النمو الاقتصادي، فكلما زاد معدل النمو كلما زادت الحاجةللطاقة البترولية و العكس صحيح.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

II. تنظيمات البلدان المنتجة و المستهلكة للنفط

رغم الاعتراف بأن النفط ليس هو العامل الوحيد في التنمية إلا أنه لا يزال يشكل أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الدول العربية المنتجة للنفط وبدرجة أقل في الدول العربية الأخرى، حيث يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيس للدول المنتجة كما أن الفارق الكبير بين تكاليف إنتاجه والأسعار التي يدفعها المستهلكون أدى إلى تراكم فوائض مالية أثرت إيجابا على جميع القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة و الزراعة والخدمات(ابراهيم، 2010) .

وتمثل تجارة النفط الخام و مشتقاته نسبة مرتفعة من التجارة العالمية خاصة وأنه يتدفق من مجموعة من الدول إلى مجموعة أخرى، مما يجعل لأي تغير في أسعاره أثرا كبيرا على الميزان التجاري و من ثم على مستوى الأداء الاقتصادي لكل من الدول المصدرة أو المستوردة له.

وتأتي أهمية النفط بالنسبة للدول النفطية من خلال مساهمته الفاعلة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره الدول البترولية من عملة صعبة ضرورية لتمويل السلع الرأسمالية والاستهلاكية و الخدمات من ناحية، ومن كونه مادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية خاصة صناعة التكرير والبتروكيماويات من ناحية ثانية، بالإضافة إلى كونه أحد عناصر الإنتاج الضرورية لأية صناعات أخرى (طاهر، 1997).

كما تأتي أهميته بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط من خلال كونه أحد عناصر الإنتاج وسلعة لازمة لإشباع حاجات أساسية من جهة، ومن خلال وجود فرص عمل لمواطنيها في الدول المصدرة للنفط، وما يترتب عن ذلك من تحويلات مالية بالعملات الصعبة من جهة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أخرى، بالإضافة إلى المساعدات والقروض الميسرة التي يمكن أن تتلقاها من الدول العربية المصدرة للنفط (عتيقة، 1987).

ونظرا للدور المحوري الذي يلعبه النفط في اقتصاديات الدول وأهميته الكبرى في إحداث التنمية، فقد أنشئت العديد من المنظمات العالمية و العربية سواء بين الدول المصدرة أو المستوردة للنفط وذلك من أجل محافظة كل منها على مصالحها الخاصة وتحقيق أهدافها المرجوة. وفي ما يلي تقديم لكل من منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط أوابك بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط، ونبذة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و وكالة الطاقة الدولية بالنسبة للدول المستهلكة والمستوردة للنفط.

II. 1. تنظيمات الدول المنتجة للنفط

أ. منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك Organization of the Petroleum Exporting Countries[1]: (OAPEC) تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك يوم 14-9-1960 بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط آنذاك و هي السعودية وا يران والعراق والكويت وفنزويلا، في اجتماع انعقد بالعاصمة العراقية بغداد، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها. وترجع فكرة قيام هذه المنظمة إلى نهاية الخمسينات وبالتحديد بين عام 1959و عام 1960 ،وعندما تمادت الشركات الاحتكارية في تخفيض أسعار النفط الخام المصدر تضررت في اقتصاديات دول الإنتاج الأمر الذي دفعها إلى التفكير في إيجاد صيغ جديدة تكفل مصالحها و تحول دون تبديد موارد ثروتها و تمكنها من السيطرة على الأسعار و ترتيبات الإنتاج. وتعتبر الدول الخمس التي حضرت الاجتماع عام 1960 و التي وقعت اتفاقية إنشاء المنظمة هي الدول المؤسسة، وتضمالمنظمة حاليا اثنتي عشر ة دولة هي:

[1] http://www.opecorg.or

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قطر، واندونيسيا، وليبيا، والإمارات، والجزائر، ونيجيريا، وأنغولا، إضافة إلى الدول الخمس المؤسسة، وانتقل مقرها عام 1965 من سويسرا إلى العاصمة النمساوية فيينا.

تصنف الأوبك على أنها منظمة حكومية وفقا للنظام الدولي و بموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، والمنظمة ليست مؤسسة تجارية ولا تدخل في عمليات مادية وتجارية، ويعتبر الأمين العام للمنظمة الشخص القانوني المسؤول عن أعمالها، كما أن موظفيها يعدون موظفين مدنيين دوليين.

توفر دول أوبك حاليا 40% من النفط العالمي و لديها احتياطات أكيدة تمثل 70% من نفط العالم.

ب. منظمة الدول العربية المصدرة للبترول الأوابك Organization of the Arab Petroleum Countries[1] : (OAPEC) منظمة إقليمية سلعية متخصصة ذات طابع دولي، أنشئت باتفاقية بين أقطار تنتج البترول وتصدره، وتهدف إلى التعاون فيما بينها، وتوحيد جهودها، لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية في شتى مجالاتها، وللإفادة من مواردها وا ٍمكاناتها لإقامة المشاريع المشتركة، وخلق صناعة بترولية متكاملة، عن طريق التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

تم الاتفاق على إنشاء منظمة الدول العربية المصدر ة للنفط، والتوقيع على ميثاقها في بيروت في 9 كانون الثاني/يناير 1968، بين كل من المملكة العربية السعودية، والمملكة الليبية آنذاك (ليبيا– حاليا) ودولة الكويت (الأعضاء المؤسسون). وتم اختيار الكويت مقرا للمنظمة.

ومنذ قيام المنظمة وحتى عام 1982، ارتفع عدد أعضائها من ثلاثة أقطار إلى أحد عشر قطرا مصدرا للبترول، وهي:

[1] http://www.oapecorg.org/

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- المملكة العربية السعودية (1968).

- دولة الكويت (1968).

- ليبيا(1968).

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (1970).

- دولة قطر (1970).

- دولة الإمارات العربية المتحدة (1970).

- مملكة البحرين (1970).

- الجمهورية العربية السورية (1972).

- جمهورية العراق (1972).

- الجمهورية التونسية (1982).

- جمهورية مصر العربية (1973)

II. 2. تنظيمات البلدان المستهلكة للنفط:

أ. منظمة التعاون و التنمية Organization for Economic Co-operation and Development[1]**: (OECD)** وهي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية و اقتصاد السوق، وتسعى لتقوية التعاون القائم بين الديمقراطيات الصناعية و المستندة إلى نظامها الاقتصادي و السياسي الحر. نشأت في سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي للمساعدة على إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، و بعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدانا غير أوروبية، و في سنة 1960 تم إصلاحها لكي تكون منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.

* أنظر الملحق (3)

[1] http://www.oecd.org

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ب. وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency [1]: (IEA) تُعد منظمة الطاقة الدولية إحدى منظمات الدول المستهلكة للنفط، وتضم 21 بلدا من المستوردين الأساسيين للنفط، وتعمل بصفتها وكالة مستقلة ضمن منظمة الاقتصاد والتنمية. ولقد أخذت الدول الصناعية أعضاء وكالة الطاقة الدولية في تركيز اهتمامها لمعالجة مشكلة الطاقة، والعمل معا من أجل تخفيض اعتمادهم على النفط المستورد وذلك بالحث على الاقتصاد في استعمال الطاقة وتنمية مصادر بديلة لها.

III أرقام وإحصائيات متعلقة بالنفط[2]:

يستعرض هذا العنصر البيانات المتعلقة بالاحتياطي والإنتاج والاكتشافات الجديدة لكل من البترول والغاز الطبيعي في الدول العربية*.

- قدر احتياطي الدول العربية من النفط الخام في نهاية عام 2009 بحوالي 683.6 مليار برميل، بزيادة طفيفة تبلغ حوالي 0.42% مقارنة بعام 2008 .ويمثل احتياطي الدول العربية في عام 2009 حوالي 58.1% من الاحتياطي العالمي البالغ 1176.9 مليار برميل، ويأتي احتياطي المملكة العربية السعودية على رأس احتياطي الدول العربية و العالم إذ بلغ 264.6 مليار برميل، وهو يشكل 38.71% من احتياطي الدول العربية، و22.5% من الاحتياطي العالمي.

- أما الغاز الطبيعي فقد حققت احتياطاته في الدول العربية لعام 2009 زيادة طفيفة أيضا مقارنة بعام 2008 بلغت حوالي 0.48% ليصل الاحتياطي إلى 54.48 تريليون متر مكعب، و تمثل ما نسبته 29.1% من الاحتياطي العالمي. وتحتل دولة قطر المرتبة الأولى بين الدول

[1] http://www.iea.org/

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التقرير الإحصائي السنوي 2010 الصفحة 2-4

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العربية بحصة تقدر بنحو 25.4 تريليون متر مكعب، و تمثل ما نسبته 46.6% من احتياطي الدول العربية، و13.6% من الاحتياطي العالمي.

- على صعيد إنتاج النفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي، فقد بلغ إنتاج الدول العربية في عام 2009 نحو 24.7 مليون برميل يوميا محققا بذلك نسبة انخفاض تقدر ب 6.54% مقارنة بعام 2008. ويشكل إنتاج الدول العربية من النفط الخام ما يقارب 30.2% من الإنتاج العالمي. من جهة أخرى، بلغ إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الدول العربية قرابة 432.6 مليار متر مكعب في عام 2009 منها حوالي 407.8 مليار متر مكعب من إنتاج الدول الأعضاء في أوابك، أي ما نسبته 94.3% من إنتاج الدول العربية، و قد استأثرت الدول العربية بما يقارب 14.5% من الإنتاج العالمي.

- لقد حققت الدول العربية خلال عام 2009 ما يقدر بـ 127 اكتشافا جديدا، منها 80 اكتشافا للنفط و47 اكتشافا للغاز الطبيعي، وقد كان للدول الأعضاء في أوابك نصيب الأسد في هذه الاكتشافات إذ استأثرت بـ 66 اكتشافا للنفط و 43 للغاز الطبيعي، أي ما مجموعه 109 اكتشافات.

- أما إجمالي استهلاك الطاقة فقد بلغ في عام 2009 ما يقارب 10.91 مليون برميل مكافئ نفط يوميا منها 5.68 مليون ب م ن/ي نفط خام و مشتقات نفطية، و ما يقارب 4.95 مليون ب م ن/ي غاز طبيعي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

IV. لمحة عن الاقتصاد الجزائري:

منذ الاستقلال أطلقت الجزائر مشاريع اقتصادية كبرى أدت إلى إنشاء قاعدة صناعية ثقيلة معتمدة بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات الذي اعتمد عليه الاقتصاد الجزائري في تمويل المشاريع التنموية للبلاد. ويعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا مصدره الأساسي المحروقات.

IV. 1. تطور الاقتصاد الجزائري

في الثمانينات من القرن الماضي شهد الاقتصاد الجزائري صعوبات كبيرة، فأزمة عام 1986 وانخفاض أسعار البترول وجهت ضربة قوية لاقتصاد الجزائر، إذ حقق الميزان التجاري عجزا كبيرا قدر بـ 6589.45 مليون دينار جزائري، كما اتخذت معدلات النمو الاقتصادي نسبا سالبة(0.8 و2) سنتي 1987و1988 على التوالي (بن شهرة، 2010)، الأمر الذي دفع بمتخذي القرار إلى المضي في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية أبرزها إصلاحات أوائل التسعينات من القرن الماضي المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي،كونها القناة التي عبر من خلالها الاقتصاد الوطني من النظام المخطط إلى نظام السوق.

وتسعى الجزائر إلى وضع إستراتيجية اقتصادية واجتماعية بالتعاون مع البنك العالمي على المدى المتوسط، فهي مطالبة بالتكتل إقليميا سواء في إطار اتحاد المغرب العربي أو السوق العربية المشتركة بقصد تكوين قوة توازن اقتصادية و سياسية مستقبلا. و فضلا عن الإصلاحات السابقة، عملت السلطات العمومية على إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001 إلى 2003 و كذلك إطلاق برنامج لدعم النمو للفترة 2005-2009، فرغم تحقيق الاقتصاد الجزائري لنسبة نمو تقدر بـ 6.8% سنة 2003[1] إلا أن المجلس الوطني الاقتصادي

[1] http://www.majliselouma.dz le 12/01/2012

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

والاجتماعي أوصى بضرورة وضع مخطط على المدى المتوسط لدعم النمو الاقتصادي خاصة بعد انتهاج الجزائر النموذج التصديري بالخصوص في مجال المحروقات والذي يطمح من خلاله إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال الوصول و الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي عالية على المدى الطويل.

وكان لتنفيذ الجزائر إصلاحاتها الاقتصادية النتائج المرغوب فيها مثل استعادة قوة ميزان المدفوعات و التحكم في التضخم والبطالة حيث تراجع معدل البطالة من حوالى 17% في 2001 إلى 10.2% في 2009، بينما انخفضت نسبة البطالة بين الشباب من أكثر من 50% إلى أكثر قليلا من 20% في 2009، و هو انخفاض جوهري رغم ارتفاعه [1]كما تراجع حجم المديونية الخارجية و تحسن احتياطي الصرف تحسنكبير ا إذ بلغ إجمالي الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي في نهاية عام 2010 157 مليار دولار أي ما يعادل أكثر من 3 سنوات من السلع و الخدمات.

لكن وعلى الرغم من تزايد معدلات النمو الاقتصادي إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 170 ملياردولار ا أمريكيا سنة 2008 و يتوقع وصوله إلى حوالي 205 مليار دولار أمريكي، إلا أن نقطة الضعف الأساسية للاقتصاد الجزائري هي اعتماده الكثيف على الإيرادات الهيدروكربونية في تمويل إنفاقه العام، فالإيرادات النفطية تمثل 98% من إجمالي صادرات الجزائر، وحوالي ثلثي الإيرادات العامة في الميزانية الجزائرية (بن أشنهو،2004) وكما هو الحال في البلدان النفطية، فإن القطاع غير الهيدروكربوني في الجزائر هو قطاع موجه للداخل(أي لا يستهدف التصدير إلى الخارج)، ويعتمد على الإنفاق الحكومي العام.

وقد مر الاقتصاد الجزائري بالمراحل التالية:

[1] h p://alphabeta.argaam.com/?p=26430 le 12/01/2012

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أ. اقتصاد مخطط 1962-1971 :

تميزت هذه الفترة بتأميم القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الجزائري كقطاعي البنوك والمناجم في سنة 1966، وقطاع المؤسسات ما بين 1966 و 1970 وقطاع المحروقات في 24 فبراير 1971، بالإضافة إلى تأسيس شركات وطنية، ففي سنة 1965م مثلا تأسست كل من الشركة الوطنية للنفط والغاز ،والشركة الجزائرية للحديد والصلب،والشركة الوطنية للصناعات النسيجية، والشركة الوطنية للتأمين. وقد اعتبرت هذه الشركات آنذاك أدوات أساسية لتحقيق إستراتيجية التنمية، وخلال فترة لم تعد هذه الشركات قادرة على حصر أهدافها والتي كانت محددة ومسطرة من قبل الجهاز المركزي والوصاية لأن هناك أهدافا أخرى تتعارض وطبيعة نشاطها بسبب عوامل عدة من بينها قلة الإطارات و نقص الخبرة، وتلبية المطالب الاجتماعية وكذا خلق شروط الاستقرار السياسي (لواتي،2005).

وفي هذ المرحلة كانت أهداف الاقتصاد الوطني غير محددة حسب قانون العرض والطلب وا ِنما حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعة، وهذا ما جعل التحكم في عملية التصنيع واتخاذ القرارات يتم خارج الشركات الوطنية من قبل الجهاز المركزي و ما دفع بالسلطة إلى اتباع نمط آخر للتسيير.

ب. مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري 1971-1980:

جاءت مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد و لتعتمد على أساس النظام الاشتراكي الذي يرتكز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج و تدخل الدولة و التخطيط المركزي و تحقيق المصلحة العامة بالإضافة إلى تحويل تسيير المؤسسة الوطنية العمومية من الأسلوب التقليدي إلى أسلوب جديد يتخذ من العاملين عناصر نشطة في تسيير المؤسسات العمومية وفقا لميثاق التسيير الاشتراكي للشركات و الذي ينظم وظيفتين رئيستين لمصلحة هؤلاء العاملين تتمثلان في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المساهمة في اتخاذ القرار من جهة و الرقابة على سير المؤسسة من جهة أخرى . وقد عرفت هذه الفترة العديد من النقائص والتناقضات منها:

-تعدد مراكز اتخاذ القرار: والذي من أهم أسبابه جهل العامل لأسس و ميادين التسيير.

- تعدد المهام و الوظائف: أي الاهتمام بالمهام الثانوية و إهمال الوظائف الرئيسة للمؤسسة مما أدى إلى التأثير السلبي على إنتاجية المؤسسة و مواردها المالية (بن عنتر، 2002).

جـ. مرحلة التسيير الرأسمالي الحر للاقتصاد الجزائري:

كان من الضروري على المؤسسة العمومية في هذه الفترة الخضوع لعملية إصلاح شامل تأخذ على عاتقها الفعالية و الكفاءة، حيث تم اتخاذ إجراءين سنة 1980 تمثلا في إعادة الهيكلة العضوية من جهة، حيث كان الغرض منها تحويل مؤسسات القطاع العام البالغ عددها 85 مؤسسة وطنية إلى 145مؤسسة صغيرة أكثر تخصصا وكفاءة (صخري، 1993). وقد أسهم هذا الإجراء في زيادة الناتج المحلي الإجمالي كما يبينه الجدول التالي:

الجدول (3 . 1): تطور إجمالي الناتج المحلي

السنوات	1981	1982	1983
مقدار الزيادة	%2.4	%4.3	%7.3

المصدر: عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الجزائر، ص54

و إعادة الهيكلة المالية من جهة أخرى بغرض إعادة هيكلة ديون المؤسسة بإعادة تنظيم سجلات استحقاقات الفائدة و رأس المال و تصفية الذمم بين المؤسسات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومع انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتدهور قيمته بالإضافة إلى التسيير السيء للمؤسسة، سعت الجزائر إلى البحث عن أحسن السبل لبناء اقتصاد وطني عصري وإخراج المؤسسة الوطنية من البيروقراطية و إعطائها الحرية اللازمة لإصدار قراراتها الخاصة لتسيير مواردها المالية و المادية وهذا ما أكده الميثاق الوطني(1986) و الذي نص على صنع المزيد من الاستقلالية الاقتصادية للمؤسسة قصد تحسين فعاليتها على مستوى نموها الخاص و على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة وذلك عن طريق احترام معايير الإنتاج والإنتاجية، و التحكم الأفضل في قواعد التسيير(بن عنتر، 2002).

وبعد أن تمت مناقشة قضية النظام الرأسمالي، بدأت في عام 1988 مرحلة التطبيق بعد دراسة مشاريع و قوانين حددت الحكومة شروطها و مخططاتها.

د. مرحلة اقتصاد السوق:

حظي موضوع التحول إلى اقتصاد السوق بأهمية بالغة في السنوات الأخيرة، حيث برزت ظاهرة التحول هذه التي أطلق عليها وصف الخصخصة و بشكل ملموس بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. كما تزايد الاهتمام بالخصخصة بفعل الضغوطات التي يمارسها صندوق النقد الدولي على الدول النامية المدينة، و أصبحت فكرتها مقبولة حتى بالنسبة للدول المعارضة خاصة بعد انهيار الاقتصاديات المركزية لهذه الدول.

فالجزائر على سبيل المثال قامت بتبني هذه الفكرة نظرا للأوضاع المزرية التي مرت بها الدولة، حيث مرت في العشرية الأخيرة بمرحلة خطيرة إذ أثرت الأوضاع السياسية غير المستقرة فيها على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للبلد. كما تم في هذه الفترة تخريب العديد من ممتلكات الدولة مما أدى إلى هجرة الكوادر و الإطارات من جهة، وإفلاس المؤسسات وغلقها من جهة أخرى. وفي سنة 1990 أصدرت الدولة قانون 90/10 الخاص بالقرض و النقد، و بموجبه أنشئ

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مجلس النقد و القرض حيث أدركت الدولة من خلاله أن السير الأفضل للتنمية و النهوض بالاقتصاد هو الانتقال إلى تحرير الاقتصاد الوطني بإتباع سياسة السوق الحرة و رفع يد الدولة عن العديد من الأمور الاقتصادية و إبراز نية توجهها السياسي نحو ما يسمى ب "اقتصاد السوق" (بن عنتر، 2002).

IV. 2. دور النفط في الاقتصاد الجزائري

يحتل قطاع المحروقات مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري، حيث يمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلد، و يمد الاقتصاد الوطني بثلثي إيرادات الميزانية الوطنية و 98% من إيراداته الخارجية (بن أشنهو، 2004).

IV. 1.2 التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر

بدأت المحاولات الأولى لاكتشاف البترول في الجزائر ابتداء من منتصف عام 1952 وأسفرت عن اكتشاف أكبر وأهم حقل بترولي هو حقل حاسي مسعود عام 1954، ولقد اتجهت أنظار وأطماع الحكومة الفرنسية إلى الصحراء الجزائرية، وما يضمه باطنها من ثروات بترولية، وبعد أن تأكد وجود احتياطي ضخم شرعت فرنسا فيرسم البرنامج وا ِعداد المخططات وا ِصدار القوانين التي تنظم عمليات الاستغلال لهذه الثروة، بدعوى أن الجزائر فرنسية، ولما فشلت في دعواها هذه لجأت إلى فكرة التقسيم، ومبدأ الصحراء غير جزائرية، ونتيجة لفشل فرنسا في تحقيق أهدافها، بدأت المفاوضات بينها وبين الجزائر وانتهت إلى توقيع اتفاقيات أيفيان التي وضعت حدا للحرب بين الطرفين ونظمت استغلال الثروات الموجودة في باطن الأرض بالصحراء من بترول وغيره من المعادن، وفتحت الباب لاستقلال الجزائر عام 1962 (الدعوشي، 1983).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أ. الجزائر ما قبل النفط (1962-1971):

كان الوضع البترولي عشية استقلال الجزائر يتسم بسيطرة فرنسا على كافة العمليات البترولية في البلد، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، كما كانت الحقول البترولية آنذاك مشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل "شركة ريبال وكريبسي"، وكانت هذه الشركات العامة في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي.الأمر الذي دفع بالجزائر إلى المطالبة بإجراء مفاوضات مع فرنسا من أجل إرساء العلاقات البترولية بين البلدين على أسس ملیمة وا ٍعطائها إطارا يراعي المصالح المشروعة للشعب الجزائري .

ولقد هدف الاتجاه العام لسياسة الجزائر البترولية منذ عام 1965 إلى السيطرة الفعلية على جميع الموارد الطبيعية، وبوجه الخصوص البترول، وتعبئتها من أجل التنمية، كما تبنت الجزائر إستراتيجية عامة تقوم أساسا على تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية، وتأمين الاستقلال الاقتصادي، والسيطرة الفعلية على مجموع نشاطات القطاعات الاقتصادية الرئيسة والسيادة الكاملة في جميع ميادين الحياة الاقتصادية وتطبيق برنامج وخطط التنمية . ومن أجل تحقيق السيطرة هذه، قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء الشركة الوطنية وتسويق المحروقات "سونطراك" في 31/ 1963/12، و التي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات. كما تم إلى جانب ذلك إنشاء الشركة المختلطة الجزائرية للغاز "سونالغاز" في 1967/09/01. وفي عام 1968، قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتروكيماوية، إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بعد انضمامها في 1968/06/22 إلى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وذلك في مؤتمرها الثامن عشر[1]، وتم تأميم قطاع

[1] أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، دراسة منشورة www.oilchangeeco.docx

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحروقات رسميا في 1971/02/24 من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين (وطبان، 1992).

ولقد أوضح الميثاق الوطني يوليو 1967 الاتجاهات الرئيسة لسياسة التنمية الجزائرية تتضمن مجموعة من الأهداف التي تعتبر عماد مخططات التنمية، وهدف أول مخطط تنمية (المخطط الثلاثي) 1967.1969 إلى تجميع الشروط الضرورية لخطة التنمية ووضع الأسس الفنية والقانونية لتطبيق إستراتيجية طويلة المدى للتنمية. كما هدف المخطط الرباعي الأول (1970.1973) إلى زيادة الانتاج القومي، والاهتمام بالصناعة و الزراعة ، وأصبح لسوناطراك بموجبه الحق في: (وطبان، 1992)

- 30% من الإنتاج و أكثر من 50% من التكرير.
- 100% من الصناعة البتروكيماوية و مجموع التوزيع.
- تأميم حقول الغاز.

كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

- تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق.
- تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام.

ب. تطور قطاع النفط من الفترة 1971 وحتى وقتنا الحالي:

تنطلق هذه الفترة مع إصدار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 التي تميزت وثر ة تنموية حاسمة خاصة في قطاع الغاز.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

و في سنة 1973 ومع اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية، أصدرت أوبك قرار ا بخفض إنتاج البترول مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، الأمر الذي انعكس إيجابا على خزينة الدولة إذ حققت إيرادات هامة أعطت دافعا قويا لتجديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

و في عام 1974 صدر المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، الذي هدف إلى دعم و توسيع أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما في الثمانينات، فقد فرضت السوق البترولية العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام و الغاز الطبيعي و هذا راجع لضعف المخطط الخماسي الأول (1980-1984) و الذي تم دعمه بالمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) (الدعوشي، 1983).

ولكن مع انخفاض أسعار البترول سنة 1986، و التي كان لها أثر سلبي على الاقتصاد حيث قدر العجز المالي بالخزينة في نهاية 1993 ب 0.8%[1]، أدركت الجزائر ضرورة تنويع نمط صادراتها بعد أن أيقنت أن أسعار البترول صارت في أيادي أجنبية، حيث قامت بإنشاء ما يلي[2]:

- **الديوان الجزائري لترقية الصادرات**:تأسس في 1996/10/01 هدفه إعداد برنامج لترقية الصادرات وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق وزيادة حجمها.

- **الغرفة التجارية للتجارة و الصناعة**[3]: تأسست في 1996/03/03، بهدف الإسهام في تنظيم اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية في الجزائر وفي الخارج مثل المعارض والندوات والمهام التجارية بغية الرقي بالنشاطات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الخارج وتطويرها.

[1] http://ar.wikipedia.org/ اقتصاد الجزائر
[2] h p://labocolloque5.voila.net/04ibrahimladjelat07.pdf
[3] *www.caci.dz/*

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات:** تأسست في 1996/07/02، هدفها ترقية و تشجيع الصادرات الجزائريةمن غير المحروقات.

- **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية:** تأسست في 2003/07/19 بهدف ضمان تسيير أدوات ترقية الصادرات من غير المحروقات و تسهيل دخول المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية.

- **تصميم برنامج جزائري - فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات:** تأسس في 2008/06/29، ويهدف هذا البرنامج إلى دعم المؤسسات المتواجدة في الخارج لمنح الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مكانة لائقة عبر الأسواق العالمية.

وبالرغم من الجهود المبذولة في تنويع أنماط الصادرات الجزائرية، إلا أن الصادرات النفطية ما تزال تشكل غالبية الصادرات، إذ ما تزال الجزائر تعتمد على الإيرادات المحصلة من خلالها بالدرجة الأولى. ويشهد قطاع المحروقات منذ سنة 2000 و إلى وقتنا الحالي نشاطا مكثفا في مختلف الميادين سواء في مجال البحث أو التنقيب أو في انتقال المحروقات، إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وا نجاز المشاريع مثل "مصفاة تكرير أول للنفط الخام و التكثيف بسكيكدة" في 2005، بالإضافة إلى ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار، مما مكن الجزائر من التسديد و خفض المديونية.[1]

IV. 2.2. دور النفط في الصادرات الجزائرية

لعب قطاع المحروقات في الجزائر دورا رئيسا في تمويل التنمية الإقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يحويها، حيث يسهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 40% وأكثر من 60% من الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية. و مما يمكن

[1] www.Oilchangeeco.docx

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

استنتاجه من صادرات الجزائر اعتمادها مبدأ التصدير الأحادي، مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر ا بأسعار البترول، هذا ما أكدته أزمة 1986 إذ عرف كل من الميزان التجاري الجزائري و ميزان المدفوعات عجزا كبيرا قدر ب11.4% بالمقارنة مع سنة 1985 بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية (مجلة البنك المركزي، 2006).

كما تكمن أهمية هذا القطاع من خلال الجباية البترولية و التي تعتبر طرفا مهما في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، و توجيه و دفع الأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا ساهمت ب 66% من مداخيل الدولة الضريبية (مجلة البنك المركزي، 2006)،وهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تسهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

وتكمن أهمية النفط في المساهمة في خلق وحدات صناعية و في التحويلات البتروكيماوية، حيث يستعمل النفط كمادة أولية وسيطة في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من خلال هذه العملية الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية كالبنزين، البوتان و أنواع عديدة من الزيوت.

وفيما يلي استعراض لمجموعة من الجداول و المنحنيات البيانية لتوضيح تطور التجارة الخارجية الجزائرية، ونسبة وهيكل الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات.

أ. تطور قيم التجارة الخارجية خلال الفترة من 1980 إلى 2009:

مرت التجارة الخارجية الجزائرية بمرحلتين خلال الفترة من 1980 إلى 2009، مرحلة ركود ومرحلة انتعاش، وفيما يلي استعراض لبيانات كل من الصادرات والواردات الجزائرية، وكيفية تطورها خلال الفترة المدروسة:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم (3 . 2): تطور التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1980 . 2009

تطور التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1980.2009								
الفترة من 1980 إلى 1999						الفترة من 2000 إلى 2009		
السنة	الصادرات*	الواردات*	السنة	الصادرات*	الواردات*	السنة	الصادرات*	الواردات*
1980	14.540	12.846	1991	13.311	10.788	2000	22.560	11.699
1981	15.338	13.693	1992	12.154	11.458	2001	20.002	11.920
1982	13.980	13.109	1993	10.880	11.557	2002	20.012	14.491
1983	13.635	12.591	1994	9.585	11.083	2003	26.028	16.238
1984	13.805	14.748	1995	10.940	12.110	2004	34.066	21.807
1985	13.664	15.493	1996	13.969	11.240	2005	48.760	24.837
1986	8.188	14.759	1997	14.890	10.279	2006	56.953	25.217
1987	9.525	12.288	1998	10.880	10.850	2007	63.297	31.632
1988	9.163	13.356	1999	13.040	11.520	2008	79.122	39.171
1989	10.369	15.862	.	.	.	2009	56.798	50.771
1990	14.545	15.472	.	.	.	.	.	.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات البنك المركزي.

* : بمليار الدولار.

انطلاقا من الجدول رقم والذي يمثل إحصاءات تطور التجارة الخارجية، يمكن التمييز بين مرحلتين هما:

المرحلة الأولى (فترة الركود: 1980 . 1999): والتي بدورها يمكن أن تقسم إلى فترتين أيضا، فترة ما قبل 1986، حيث عرفت مستويات الصادرات معدلات حسنة، إذ بلغت 15.338 مليار دولار عام 1981، والمقابلة لقيمة واردات بلغت 13.693 مليار دولار. فترة 1986 . 1999 حيث شهدت معدلات الصادرات تناقصا إذ وصلت أدنى قيمة لها سنة 1986 إذ بلغت 8.188 مليار دولار، وهذا راجع إلى الأزمة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة والناتجة أساسا لتداعيات أزمة النفط العالمية لعام 1986، والتي تلتها الأزمة السياسية والأمنية التي ميزت الجزائر في التسعينات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المرحلة الثانية (فترة الانتعاش: 1999 . 2009): حيث عرفت الصادرات الجزائرية تطورات ملحوظة، إذ بلغت أعلى قيمة لها ما يزيد عن 79 مليار دولار عام 2008. لكن تطور قيم الصادرات الجزائرية كان مصحوبا بمعدلات عالية في الواردات أيضا، حيث بلغت هذه الأخيرة حوالي 50 مليار دولار عام 2009.

ولتبيان الفروق بين كل من الصادرات والواردات الجزائرية، نستعرض تطور نسب تغطية الصادرات للواردات.

ب. تطور معدلات التغطية خلال الفترة من 1980 إلى 2009:

تعتبر نسبة تغطية الصادرات للواردات كمؤشر لفاعلية السياسة التجارية، ولمقدرة التجارة الخارجية في توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية الاحتياجات الداخلية من خلال السوق الدولية، كما أنها مؤشر ممتاز لقياس تطورات طافي الميزان التجاري(معمري، 2011). فيما يلي، نستعرض بيانات نسب تغطية الصادرات للواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2009.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم (3 . 3): تطور نسب التغطية خلال الفترة من 1980 إلى 2009

تطور نسب التغطية خلال الفترة من 1980 إلى 2009					
الفترة من 1980 إلى 1999				الفترة من 2000 إلى 2009	
السنة	نسبة التغطية	السنة	نسبة التغطية	السنة	نسبة التغطية
1980	1.31	1991	1.23	2000	1.92
1981	1.12	1992	1.06	2001	1.67
1982	1.06	1993	0.94	2002	1.38
1983	1.08	1994	0.86	2003	1.60
1984	0.93	1995	0.90	2004	1.56
1985	0.88	1996	1.24	2005	1.96
1986	0.55	1997	1.44	2006	2.25
1987	0.77	1998	1.00	2007	2.00
1988	0.68	1999	1.13	2008	2.01
1989	0.65	.	.	2009	1.11
1990	0.94	.	.	.	.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (1)

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه تفاوتا في نسب تغطية الصادرات للواردات الجزائرية، خاصة في المرحلة الأولى حيث سجلت عجزا تجاريا لأكثر من عشر سنوات وصل إلى حدود 50% سنة 1986، بينما حقق نفس المؤشر نسبا مريحة ابتداء من عام 1999 ليحقق أعلى نسبة له عام 2006 بمعدل تغطية 225%.

ومما لا شك فيه أن هذا التطور الإيجابي الحاصل في معدلات التغطية يعكس دور ارتفاع الصادرات في دعم الاقتصاد الوطني، وبالتالي ارتأينا دراسة هيكل الصادرات الجزائرية لمعرفة أهم المواد المصدرة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جـ. هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2002 إلى 2006:

الهدف من دراسة هيكل الصادرات الجزائرية هو معرفة أكثر المواد المصدرة في الجزائر، وبالتالي أهم المواد التي تعتمد عليها الجزائر في توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية الاحتياجات الداخلية من خلال السوق الدولية. ونظرا لعدم توفر بيانات هيكل الصادرات الجزائرية، اكتفينا بالفترة (2002 . 2006) كعينة عن كامل الفترة.

الجدول رقم(3 . 4): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2002 إلى 2006

	2002	2003	2004	2005	2006
لصادرات بملايين الدولارات الأمريكية					
المواد الغذائية	35	47	66	67	73
الطاقة	18109	23993	31550	45588	53608
المواد الأولية	56	49	97	136	195
المواد نصف مصنعة	403	310	430	481	765
التجهيزات الفلاحية	20	1			1
التجهيزات الصناعية	50	29	50	37	44
السلع الاستهلاكية	27	35	15	19	44
المجموع الجزئي	18700	24464	32208	46328	54730
أخرى	14	4	9	6	10
المجموع	18714	24468	32217	46334	54740
مجموع الصادرات خارج المحروقات	605	475	667	746	1132
نسبة الصادرات خارج المحروقات	3.2	1.9	2.1	1.6	2.1

المصدر: المديرية العامة للجمارك (الخدمات المتصلة غير المحسوبة)

انطلاقا من الجدول السابق، نلاحظ بأن معظم صادرات الجزائر تتمثل في صادرات الطاقة أي النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي، حيث مثلت هذه الصادرات حوالي 97% إلى 98% خلال الفترة من 2002 إلى 2006 من إجمالي الصادرات خلال السنوات المبينة في الجدول. المنحنى البياني التالي يبين أيضا نسبة الصادرات النفطية الجزائرية بالنسبة للصادرات الأخرى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشكل رقم(3 . 1): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2002 إلى 2006

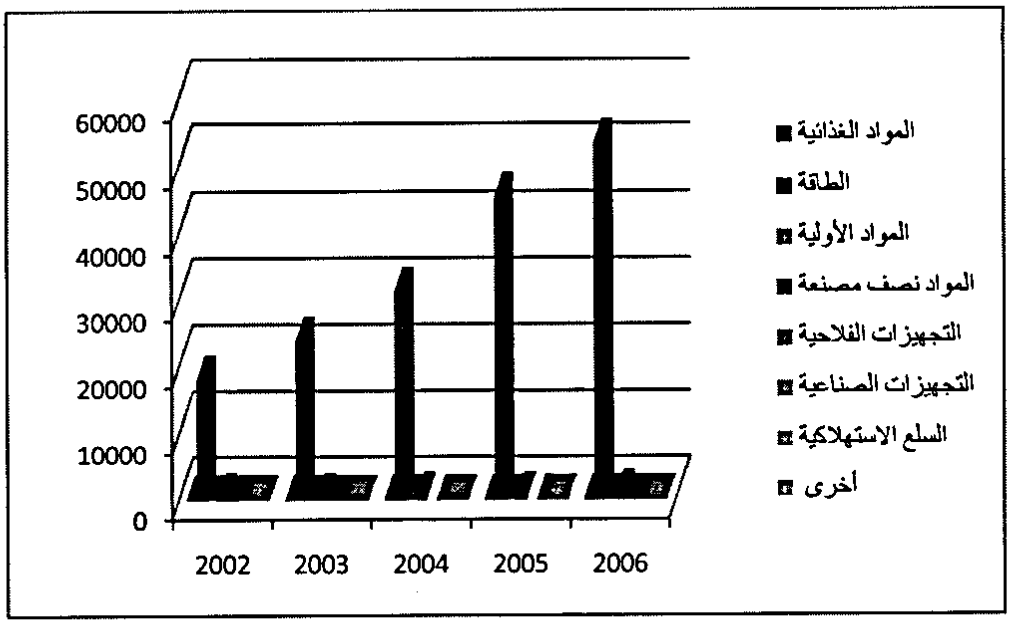

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (3)

د. هيكل الصادرات النفطية خلال الفترة من 2002 إلى 2006:

تتكون الصادرات النفطية من أنواع عديدة من مصادر الطاقة، وفيما يلي استعراض لهذه الأنواع، وكذا النوع الذي يشكل أغلبية صادرات المحروقات الجزائرية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجدول رقم (3 ، 5): هيكل الصادرات النفطية خلال الفترة من 2002 إلى 2006

	2002	2003	2004	2005	2006
القيمة بملايين الدولارات الأمريكية					
البترول الخام	5056	7719	12559	19340	22697
الكوندونسا	3055	3572	4878	6307	7268
مواد البترول المكررة	2493	3018	3029	3940	4756
غاز البترول المميع	1754	2165	2583	3337	3626
الغاز الطبيعي المميع	2888	3778	3757	5337	6383
الغاز الطبيعي	2860	3738	4742	7324	8877
إجمالي الإيرادات من المحروقات	18109	23993	31550	45587	53608
النسبة المئوية					
البترول الخام	27.9	32.2	39.8	42.4	42.3
الكوندونسا	16.9	14.9	15.5	13.8	13.6
مواد البترول المكررة	13.8	12.6	9.6	8.6	8.9
غاز البترول المميع	9.7	9.0	8.2	7.3	6.8
الغاز الطبيعي المميع	16.0	15.7	11.9	11.7	11.9
الغاز الطبيعي	15.8	15.6	15.0	16.1	16.6

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم

يمثل البترول الخام أهم صادرات المحروقات الجزائرية، إذ وصلت نسبته إلى أكثر من 40% من إجمالي هذه الصادرات سنتي 2005 و 2006، يليه كل من الكوندونسا، والغاز الطبيعي المميع، والغاز الطبيعي بنسب متقاربة وصلت إلى حدود 17% سنة 2003 بالنسبة للكوندونسا و16% بالنسبة للغاز الطبيعي المميع، و16.5% سنة 2006 بالنسبة للغاز الطبيعي. وباعتبار البترول الخام أهم نوع في الصادرات النفطية الجزائرية، سيرتكز بحثنا على دراسة أثر البترول الخام (عينة عن الصادرات النفطية) على النمو الاقتصادي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنحنى البياني التالي يبين أيضا هيكل صادرات المحروقات خلال الفترة المبينة أعلاه:

الشكل رقم (3 . 2):هيكل الصادرات النفطية خلال الفترة من 2002 إلى 2006

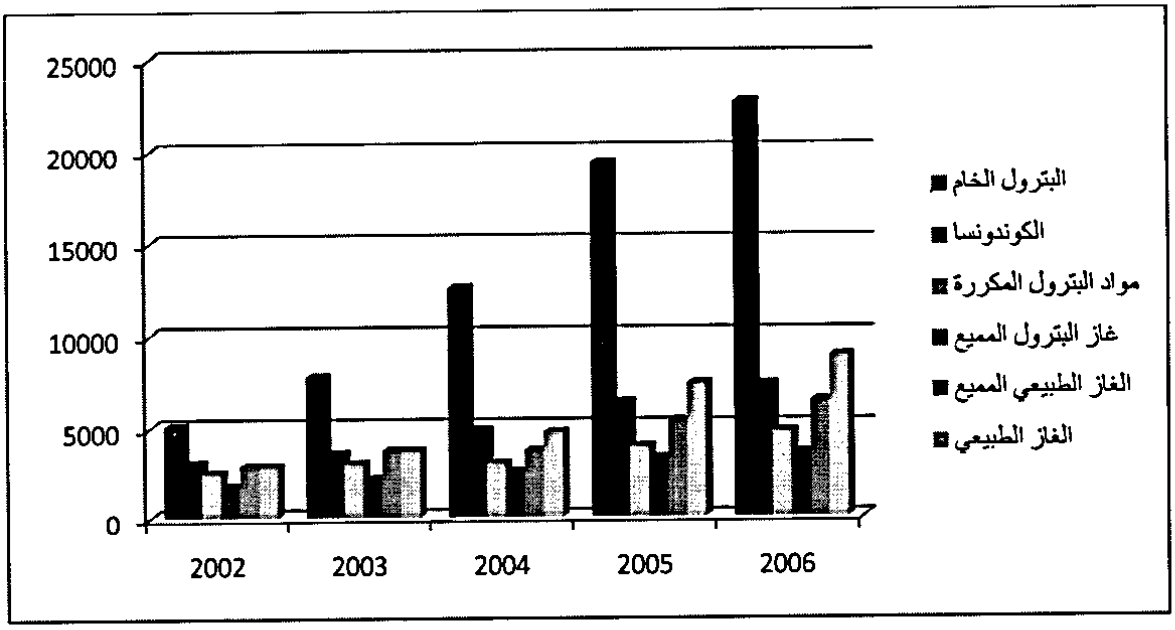

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للجدول رقم (4)

IV. 3.2. دور النفط في التنمية الاجتماعية

في مجال التنمية الاجتماعية، لعبت الاستثمارات البترولية دورا هاما في تغير وتغيير المجتمع، حيث أدى البترول إلى زيادة ملموسة في نمو السكان في مناطقه، والتي تتركز في المدن حيث زادت الهجرة من الريف إلى هذه المدن نتيجة لعوامل الجذب المتمثلة في ظهور الصناعات التحويلية و البترولية و الغازية و ما أتاحته هذه الأنشطة من فرص عمل. ومن أهم الآثار الاجتماعية التي أحدثها النفط في الجزائر كذلك، تطور الحرف والوظائف وزيادة العمالة نتيجة لتنوع الأنشطة المختلفة التي ترتبت على وجود النفط، كما لعب هذا الأخير دورا في تنمية القوى البشرية، تجلى ذلك بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي إذ زاد اهتمامها بالتعليم باعتباره أحد العناصر الأساسية لنجاح سياسة التنمية و كذا الاهتمام بالتدريب المهني، بهدف مواجهة احتياجات البلاد من الفنيين اللازمين للعمل في الأنشطة و المجالات الجديدة، وكان

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الدور البارز في هذا المجال، هو الاهتمام بالتعليم الجامعي، وإقامة المعاهد البترولية المتخصصة، ومراكز التدريب الفني في أنحاء البلاد لتغطية الاحتياجات البترولية والصناعية (الدعوشي، 1983).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الرابع:

أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مقدمة

لقد رأينا في الفصل السابق مدى أهمية النفط في اقتصاديات الدول، وإذا ما علمنا أن الصادرات هي محرك النمو الاقتصادي، فإن الصادرات النفطية هي من السلع الهامة التي تدعم النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول.

وبهدف تقييم العلاقة بين الصادرات النفطية والنمو في الدول العربية المصدرة للبترول، سوف نقوم في هذا الفصل باختبار هذه العلاقة في كل من منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، وفي مجموعتين من الدول قسمت بحسب نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات، وأخيرا في الجزائر، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2009. حيث تم اللجوء إلى منهجي تحليل المعطيات (data analysis) وتحليل السلاسل الزمنية (time series analysis)، وذلك باستخدام اختبارات متعددة للتأكد من صحة النتائج التي يتم الوصول إليها.

فيما يلي، سنعرض خطوات الدراسة وكذا المبادئ الأساسية لكل اختبار تم استخدامه، إضافة إلى أسباب اللجوء إلى كل اختبار دون غيره حسب كل حالة، كما سنرفق كل اختبار قياسي بتفسير وتحليل لنتائجه.

I. منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج القياسي الكمي في دراسة أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي، بالاستعانة بأدوات تحليل السلاسل الزمنية بدل الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى الحصول على نتائج مضللة.

كما سيتم استخدام منهج تحليل البيانات من خلال طريقتين، الأولى: تحليل المركبات الأساسية (Principal Component Analysis) الذي يبين قوة الارتباط بين المتغيرات موضوع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدراسة، والثانية: منهج تحليل الانحدار(Regression Analysis) الذي يوضح قوة التفسير من عدمها للمتغير التابع من طرف المتغيرات المفسرة.

I. 1 متغيرات الدراسة:

انطلاقا مما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، تم اختيار متغيرات الدراسة بهدف تحري أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في منظمة الدول العربية المصدرة للبترول من جهة، وفي إطار الاقتصاد الجزائري من جهة ثانية، وضمن مجموعات الدول من جهة ثالثة، وهذا ضمن نموذج متكامل يعكس الواقع. وقد تم الأخذ بعين الاعتبار خمسة متغيرات متمثلة في: معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع و ممثل للنمو الاقتصادي، وكل من معدل التغير في: متغير الصادرات النفطية، ومتغير الصادرات غير النفطية، ومتغير قوة العمل، ومتغير تراكم رأس المال كمتغيرات مستقلة ومفسرة للمتغير التابع. وفيما يلي استعراض نموذج الدراسة ليتم بعد ذلك تحليل النتائج.

I. 2 نموذج الدراسة:

هناك عدة نماذج قد تم استخدامها في الدراسات التي تناولت تحليل العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي والصادرات التي سبق الإشارة إليها (كدراسة Emery 1967، Walsh 1962، Michaely 1977 ...)، و التي اعتمدت على متغيرين اثنين فقط هما النمو الاقتصادي ممثلا بإجمالي الناتج المحلي GDP والصادرات X .

و الشيء نفسه بالنسبة للمجموعة الثانية من الدراسات (كدراسة Balassa 1978، Taylor 1981، Feder 1983...) التي سبق ذكرها كذلك، إذ اعتمد الباحثون على أكثر من متغيرين (الصادرات والنمو)، حيث أشارت هذه الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال دالة إنتاج تؤثر فيها مجموعة من العوامل المستقلة يمكن التعبير عنها من خلال دالة الإنتاج التالية:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

$$Y = f(A, L, K)$$

حيث أن:

Y: كمية الإنتاج؛

A: التغير التكنولوجي؛

L: العمل؛

K: رأس المال.

كما وتشير الأدبيات السابقة إلى إمكانية إدخال متغيرات أخرى إلى هذه الدالة مثل الصادرات والمستوردات كعوامل محددة للنمو الاقتصادي (Balassa, 1978). حيث تبين النظرية الاقتصادية أن إضافة عنصر الصادرات إلى دالة الإنتاج له أثر مهم على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج، وكفاءة توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية نتيجة وجود المنافسة الخارجية للصادرات في السعر والنوعية ، مما يدفع الدولة إلى التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وا إلى تحسين وتطوير المنتجات والسعي إلى تخفيض التكلفة. وبالتالي يصبح شكل المعادلة بعد إضافة عنصر الصادرات كالتالي:

حيث أن:

Y: نمو الإنتاج؛

A: التغير التكنولوجي؛

L: العمل؛

K: رأس المال؛

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

X: الصادرات.

و بناء على هذه الدالة، يلاحظ أن كمية الإنتاج تعتمد على التكنولوجيا، ورأس المال، وكمية ونوعية العمل المستخدم في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى الصادرات، حيث تساهم هذه العوامل في إحداث نمو اقتصادي.

في بحثنا هذا، تم الفصل بين الصادرات النفطية و الصادرات غير النفطية لتوضيح أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي.

نستطيع الحصول على معادلة النمو كما يلي:

$$Y = f(A, K, L, X) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

يمكن إيجاد التغير في الإنتاج بالنسبة للتغيرات في عناصر الإنتاج بواسطة الاشتقاق الكلي كالتالي:

$$\Delta Y = \frac{\Delta Y}{\Delta L}.\Delta L + \frac{\Delta Y}{\Delta K}.\Delta K + \frac{\Delta Y}{\Delta X}.\Delta X + \Delta A \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (2) على Y، نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta L}.\frac{1}{Y}.\Delta L + \frac{\Delta Y}{\Delta K}.\frac{1}{Y}.\Delta K + \frac{\Delta Y}{\Delta X}.\frac{1}{Y}.\Delta X + \frac{\Delta A}{Y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

ويمكن كتابة المعادلة (3) كما يلي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \left(\frac{\Delta Y}{\Delta L}.\frac{L}{Y}\right).\frac{\Delta L}{L} + \left(\frac{\Delta Y}{\Delta K}.\frac{K}{Y}\right).\frac{\Delta K}{K} + \left(\frac{\Delta Y}{\Delta X}.\frac{X}{Y}\right).\frac{\Delta X}{X} + \frac{\Delta A}{Y} \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

ولأغراض التقدير يمكن كتابة المعادلة بالشكل التالي:

$$Y^* = \beta_0 + \beta_1 L^* + \beta_2 K^* + \beta_3 X^* + \varepsilon$$

حيث أن:

Y^* : معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي؛

β_0: الحد الثابت؛

L^*: معدل النمو في قوة العمل؛

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

β_1: مرونة الإنتاج بالنسبة لقوة العمل؛

K^*: معدل النمو في رأس المال؛

β_2: مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال؛

X^*: معدل النمو في الصادرات؛

β_3: مرونة الإنتاج بالنسبة للصادرات.

و بتجزئة الصادرات إلى صادرات نفطية و غير نفطية، يصبح نموذج الدراسة كالتالي:

$$GDP^* = \beta_0 + \beta_1 OILEXP^* + \beta_2 NOILEXP^* + \beta_3 KS^* + \beta_4 LAB^* + \varepsilon \dots\dots\dots (*)$$

حيث:

GDP^*: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؛

$OILEXP^*$: معدل النمو في الصادرات النفطية؛

$NOILEXP^*$: معدل النمو في الصادرات غير النفطية؛

KS^*: معدل النمو في تراكم رأس المال؛

LAB^*: معدل النمو في عنصر العمل ممثلا في القوى العاملة؛

ε_t: يمثل الخطأ العشوائي للمعادلة والذي يفترض أن قيمته موزعة توزيعا طبيعيا بوسط معلوم وتباين ثابت ومنتهي.

تجدر الإشارة إلى أنه نظرا لصعوبة إيجاد البيانات فيما يخص متغير تراكم رأس المال ، فقد لجأ الباحثون إلى وسائل لاحتسابه. إذ قدره فيدر Feder على أنه التغير في الاستثمار الإجمالي إلى الإنتاج $\frac{\Delta K}{Y}$ (Gershon Feder, 1983)، واعتبره البعض قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ممثلا للاستثمار المحلي (العبدلي، 2005) كما اعتبر أيضا بأنه تكوين رأس المال الإجمالي Gross Capital Formation (بالافاني، 2003).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما في بحثنا هذا قد تم تقديره تبعا لطريقة نسبة التغيير في رأس المال إلى الإنتاج (ICOR) (Incremental Capital-Output Ratio) ، والتي استخدمت في عدة دراسات في التنمية الاقتصادية، و تعود هذه الطريقة إلى ادلمان و تشينري (Chenery-Adelman) ، و التي تقدر رأس المال كما يلي:

$$ICOR = \frac{\sum_{r}^{n}(NIt)}{y_n - y_r}$$

حيث:

ICOR: نسبة التغير في رأس المال إلى الإنتاج.

Nit: صافي تكوين رأس المال في السنة t.

(n, r): بداية و نهاية الدراسة على الترتيب.

تفترض الدراسة أن جميع المرونات $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ تأخذ الإشارة الموجبة.

I. 3 مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على بيانات البنك العالمي (World Bank Indicators)، والتي تقدم إحصائيات لغالبية دول العالم، و على بيانات منظمة الدول العربية المصدرة للبترول خاصة فيما يخص إحصاءات الصادرات النفطية للفترة محل الدراسة.

تم تثبيت البيانات في سنة 1995 كسنة أساس، وذلك لتوفر مجموع بيانات الصادرات النفطية لهذه الدول في السنة المذكورة. كما تم توحيد بيانات الدراسة بالدولار الأمريكي لكل متغيرات الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

II. التحليل القياسي:

بهدف قياس أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي، اتبعت الدراسة ثلاثة مناهج في تقدير النموذج، الأول: التقدير الجمعي أو المدمج حيث تم دمج السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية(عشر دول) خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2009 . والثاني: التقدير الفردي للجزائر خلال الفترة نفسها. والثالث: تقدير مجموعتين من الدول مقسمتين حسب نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات بالاستعانة بالبرنامج الإحصائيXL-STAT. وقد تم الاعتماد على نفس النموذج القياسي.

II. 1. حالة منظمة الدول العربية المصدرة للبترول:

تتكون الدول العربية المصدرة للبترول من إحدى عشرة دولة، وقد تم التركيز على عشر دول منها فقط بعد استبعاد العراق نظرا لعدم توفر أغلبية البيانات الخاصة بهذا البلد والتي تكتسي أهمية بالغة في إعداد النموذج موضوع الدر اسة.

نشير إلى أن بيانات المتغيرات في قيمها الحقيقية مثبتة بأسعار سنة 1995، ومقاسة بالدولار الأمريكي لتجنب اختلاف العملات المحلية للدول الأعضاء في مجموعة الدول العربية المصدرة للبترول.

قبل تقدير النموذج القياسي، من المستحسن أن نقوم بتحليل الارتباط بين متغير ات الدراسة لإعطاء لمحة عن قدرة كل متغير في تفسير الظاهرة المدروسة.

II. 1.1. تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة خلال الفترة 1980-2009

يعني تحليل المعطيات (Data Analysis) مجموعة الوسائل، والطرق، و التقنيات التي تساعد على وصف الملاحظات المأخوذة عندما يتعلق الأمر بعدة متغيرات، أو صفات يمكن أن تكشف عن حقيقة مخبأة في ظاهرة معينة. وبصفة عامة، تطبق هذه الطريقة عندما يتعلق الأمر

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بجدول معطيات كمية متقاطعة (مشاهدات، متغيرات)، بحيث يصبح لحساب المتوسط والتباين لهذه المعطيات معنى .

هناك عدة طرق لتحليل المعطيات، وقد اخترنا لمعالجة النمو الاقتصادي في مدة الدراسة 1980-2009 طريقة تحليل المركبات الأساسية لأنها تعتبر الطريقة المثلى في التحليل.

أ. مفاهيم أساسية حول طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (PCA)

o مفهوم طريقة PCA وأهدافها:

تعتبر طريقة تحليل المركبات الأساسية (PCA)من أقدم الطرق المستعملة في تحليل المعطيات، فقد عرفت لأول مرة من طرف ***KARL PEARSON*** و أدمجت هذه الطريقة في الإحصاء الرياضي من طرف الاقتصادي ***HAROLD HOLTING*** سنة 1933، وهي تقنية لتمثيل المعلومات المستمرة التي تتميز بخاصية المثالية، اعتمادا على بعض الخاصيات الجبرية والجيومترية، ولم تعرف هذه الطريقة تطورا في الاستخدام إلا بعد التطور الذي شهده الإعلام الآلي، لأنها تتضمن حسابات وبيانات معقدة يصعب الحصول عليها دون اللجوء إلى البرامج المخصصة لذلك (Jean.Jacques Croutsche, 1997)

وتهدف هذه الطريقة إلى وصف ورسم المعطيات الموجودة في جدول يتكون من مشاهدات (Individuals) ومتغيرات (Variables) .

ب. التعليق على النتائج المتحصل عليها

o جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

تبين لنا نتائج الجدول رقم(4 . 1) أن كل المتوسطات الخاصة بالمتغيرات موضوع الدراسة موجبة، لكنها تختلف من حيث الأهمية. وتمثل القيمة 680598378792,931 قيمة متوسط الدخل المحلي الإجمالي لكل الأفراد (السنوات) وهي تمثل أعلى متوسط خلال مدة الدراسة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المكونة من 30 سنة، وهذا طبيعي لأن هذا المتغير يضم جميع المتغيرات المدروسة، أما المتغير الهام الآخر فهو متغير الصادرات النفطية الذي يعتبر الأهم في دراستنا، و الذي من الطبيعي أن يأخذ قيمة متوسطة عالية نتيجة للأهمية الكبرى التي توليها البلدان العربية المصدرة للنفط لهذا النوع من الصادرات، حيث تشكل هذه الأخيرة أغلبية صادراتها الإجمالية، ثم يليه تراكم رأس المال وبنسبة تكاد تكون مساوية لمتوسط الصادرات النفطية ، وذلك نتيجة للكم الهائل من الاستثمارات التي قامت بها هذه البلدان خلال السنوات الماضية ضمن برامج المخططات التنموية. ثم نجد متغير الصادرات غير النفطية و الذي يتميز نسبيا بمتوسط صغير كدليل على قلة اعتماد الدول العربية المصدرة للبترول على هذا النوع من الصادرات. وفي الأخير نجد متغير العمل والذي أخذ متوسطا أقل قيمة، وهو دليل على ضعف أهمية هذا العنصر ضمن الظاهرة محل الدراسة.

الجدول رقم (4 - 1): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

Variable	Mean	Std. deviation
GDP	680598378792.931	230681137470.625
OILEXP	165820000000	99330772396.2096
NOILEXP	99680653780.2426	66789626210.2107
KS	164805547426.861	80851775108.2435
LAB	50296221.6469305	14597533.9600324

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 2012

- **الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة**

إن اختبار مصفوفة الارتباط يسمح لنا بالاستنتاجات التالية:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم (4 - 2): الارتبـاط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

gdp	Variables
1	GDP
0,962	KS
-0,167	LAB
0,593	OILEXP
0,218	NOILEXP

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 2012

يتبين من خلال الجدول رقم (4 - 2) أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط إيجابيا وبقوة مع متغير تراكم رأس المال بنسبة 96.2%، تليها الصادرات النفطية بنسبة 59.3%، وبنسبة أقل مع الصادرات غير النفطية بنسبة 21.8%، كما يرتبط سلبيا مع متغير العمل بنسبة 16%.

- **القيم الذاتية (Eigenvalues) ونسب الجمود (Inertness):**

جدول رقم (4 - 3): القيم الذاتية

	F1	F2	F3	F4
Eigenvalue	2.507	1.202	0.278	0.013
Variability (%)	62.663	41.100	5.984	0.542
Cumulative %	52.120	93.220	99.678	100.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 2012

من خلال الجدول رقم 7 والشكل رقم 2، يمكن أن نتبين النقاط التالية:

- المحور العاملي الأول (F1) أو المركبة الأساسية الأولى تمثل 52.12 %من قيمة الجمود الكلي، أما المحور الثاني (F2) فيمثل 41.100%. في المجموعيمثل المحور ان 93.220% من الجمود الكلي، وبذلك يمكن الأخذ بعين الاعتبار هذينالمحاور ين دون المحاور الأخرى، لأنهما يعطيان أحسن تمثيل للمخطط العاملي الأول.

- بالنسبة للمركبات (F3)، (F4) فقد تم التخلي عنها نظرا لمساهمتها الضئيلة في الجمود الكلي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكل رقم (4 - 1): القيم الذاتية

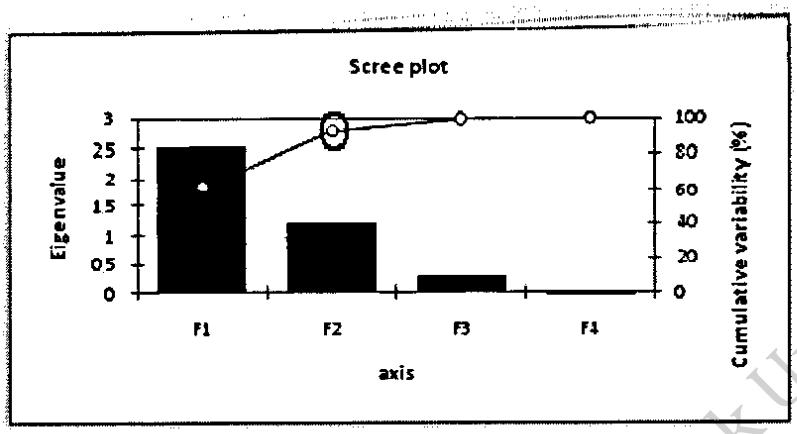

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 2012

- **التعليق على المحاور المختارة**

الجدول التالي يبين إحداثيات المتغيرات على المحورين **F1, F2**

الجدول رقم (4 - 4): إحداثيات المتغيرات

	F1	F2
GDP	0.898	-0.557
OILEXP	0.921	-0.251
NOILEXP	0.811	0.444
KS	0.751	-0,717
LAB	0.338	0.859

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 2012

- **بالنسبة للمحور الأول F1 نلاحظ ما يلي:**

-تظهر معظم المتغيرات ممثلة بقيم موجبة أي كل من: *LAB,GDP, OILEXP, NOILEXP, KS*، ما يعني تمركزها في نفس الجهة من هذا المحور، و الذي يمثل نسبة 62.66% من الجمود الكلي.

-يمكن التمييز بين مجموعتين من حيث قوة الارتباط مع هذا المحور، تتمثل المجموعة الأولى في إجمالي الناتج المحلي، و تراكم أس المال، والصادرات النفطية، والصادرات غير النفطية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهي ترتبط بهذا المحور ارتباطا قويا موجبا. بينما تضم المجموعة الثانية المتغير الذي ارتبط ارتباطا ضعيفا موجبا نسبيا بالمحور الأول، وهو العمل، خلال فترة الدراسة 2009.1980.

➢ **بالنسبة للمحور الثاني F2 نلاحظ ما يلي:**

- يمثل هذا المحور نسبة41.10 % من الجمود الكلي، وهو بذلك أقل من ما يمثله المحور الأول، لكنه يعتبر من بين المركبات الأساسية ذات الأهمية في التحليل.

- المتغيرات التي ارتبطت ارتباطا قويا مع المحور الأول، ارتبطت ارتباطا ضعيفا مع هذا المحور، وذلك عكس المتغيرات الثانية التي أظهرت ارتباطا أقوى مع المحور الثاني.

- يرتبط متغير الصادرات النفطية مع هذا المحور ارتباطا سالبا ضعيفا بإحداثية أخذت القيمة -- 0.251 ، وخلافا لما كانت عليه في المحور الأول، ارتبط متغير العمل ارتباطا قويا مع هذا المحور بإحداثيات تمثلت في 0.859.

- **التمثيلات البيانية:**

  - **التمثيل البياني ثنائي البعد لمتغيرات الدراسة:**

من خلال الشكل التالي الذي يبين إسقاطات المتغيرات موضوع الدراسة على المحور F1-F2 يمكننا استنتاج ما يلي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الشكل رقم (4 - 2): التمثيل البياني ثنائي البعد لمتغيرات الدراسة F1-F2

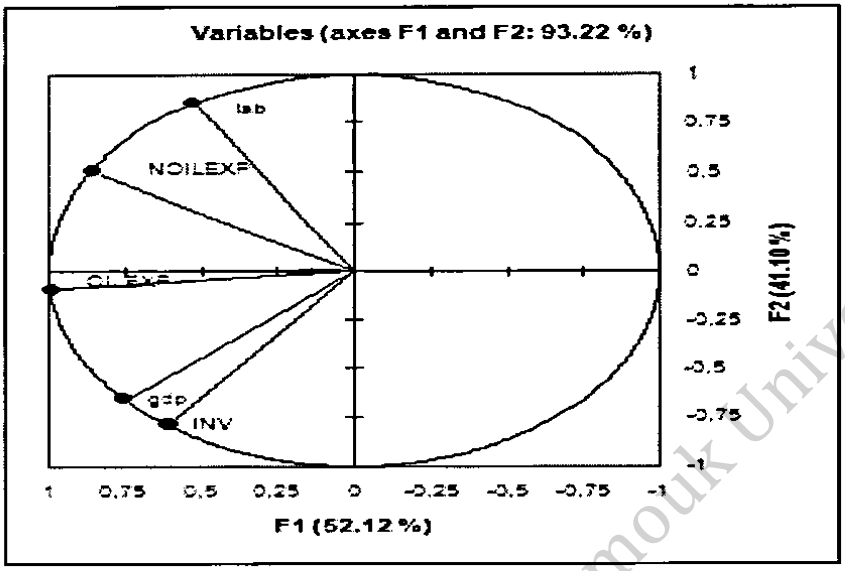

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 2012

-أن جميع المتغيرات ممثلة بشكل جيد، حيث تقع معظمها على دائرة الارتباط. كما أنها تتغير كلها في الاتجاه نفسه.

- المحور F2 يمثل محور الترتيب، حيث يرتب المتغيرات التي عرفت تطورات نسبية أكثر من الأخرى. أيضا، يمكن ملاحظة أن العمل احتل المرتبة الأولى في الشكل من حيث التطور وهذا دليل على تزايد التوظيف في مجموع الدول المصدرة للبترول خلال فترة الدراسة، متبوع بالصادرات غير النفطية ، وربما كان ذلك نتيجة للاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه الأخيرة من طرف الدول العربية المصدرة للبترول خاصة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة. ثم نلاحظ أن الصادرات النفطية التي تمثل أغلبية صادرات هذه البلدان جاءت في المرتبة الثالثة، متبوعة بالناتج المحلي الإجمالي، أما تراكم رأس المال الممول أساسا من طرف مداخيل الصادرات النفطية في هذه البلدان فقد جاء في المرتبة الأخيرة من حيث التطور وهذا راجع إلى أحجام الاستثمارات التي يمكن أن تستغرق وقتا طويلا لتحقيقها.

o المحور F1 يمثل محور التضاد، إذ أنه يفرق بين المتغيرات المرتبطة بتفسير المتغير التابع والمتمثلة في من تراكم رأس المال والصادرات النفطية ، مع تلك الأقل تفسيرا له المتمثلة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في الصادرات غير النفطية والعمل. وهذا ما يدعم النتائج السابقة الخاصة بمصفوفة الارتباط، حيث ارتبطت المتغيرات تراكم رأس المال والصادرات النفطية إيجابا وبقوة بإجمالي الناتج المحلي، على عكس متغير الصادرات غير النفطية الذي بالرغم من ارتباطه الإيجابي بالمتغير التابع إلا أنه يبقى ارتباطا ضعيفا بالمقارنة بالمتغيرات الأخرى، وهذا دليل على ضعف تفسير الصادرات غير النفطية للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع. أما متغير العمل فقد ارتبط سلبا مع المتغير التابع، وهذا ما ظهر واضحا أيضا في الشكل البياني رقم (4 . 2).

- **التمثيل البياني الثنائي البعد لأفراد الدراسة (السنوات):**

من خلال الشكل التالي الذي يبين إسقاطات الأفراد (السنوات) موضوع الدراسة على المحور F1-F2 يمكننا استنتاج ما يلي:

الشكل رقم (4 - 3): التمثيل البياني ثنائي البعد لأفراد الدراسة F1-F2

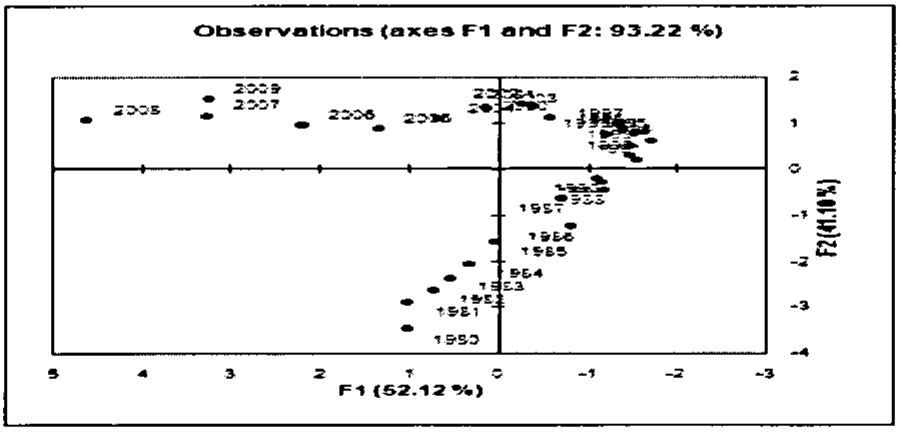

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 2012

- تكون ثلاث مجموعات من السنوات: المجموعة الأولى (1980–1986) إذ كانت السنوات فيها ممثلة بطريقة جيدة (البعد عن مركز الجاذبية)، ومرتبة ترتيبا تصاعديا من السنة الأولى في المجموعة إلى السنة الأخيرة فيها، وتتميز هذه السنوات بالنسبة للدول العربية المصدرة للبترول بأن المؤشرات الاقتصادية كانت جيدة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- المجموعة الثانية (1987- 2003)، وهذه لم تمثل السنوات فيها بطريقة جيدة، نظرا لقرب أغلبيتها من مركز الجاذبية، هذا راجع ربما للثبات الذي ساد هذه السنوات بسبب انخفاض أسعار النفط وبالتالي تدهور المؤشرات الاقتصادية نظرا لارتباطها الوثيق بموارد الصادرات النفطية.

- المجموعة الثالثة (2004- 2009)، حيث يظهر التمثيل الجيد لسنوات هذه الفترة، وذلك دليل على مستويات النمو العالية التي عرفتها الدول العربية المصدرة للبترول بسبب ارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع إيرادات هذه الدول، والتي توجه أغلبيتها نحو البرامج التنموية والاستثمارات في هذه البلدان، إضافة إلى الجهود التي بذلتها مجموعة الأوابك في تطوير قطاع الصادرات غير النفطية خلال هذه السنوات.

- **التمثيل البياني الثنائي البعد لأفراد (السنوات) ومتغيرات الدراسة:**

من خلال الشكل التالي الذي يبين إسقاطات كل من المتغيرات والأفراد(السنوات) موضوع الدراسة على المحور F1-F2 يمكننا استنتاج ما يلي:

الشكل رقم (4 - 4): التمثيل البياني ثنائي البعد لمتغيرات وأفراد الدراسة F1-F2

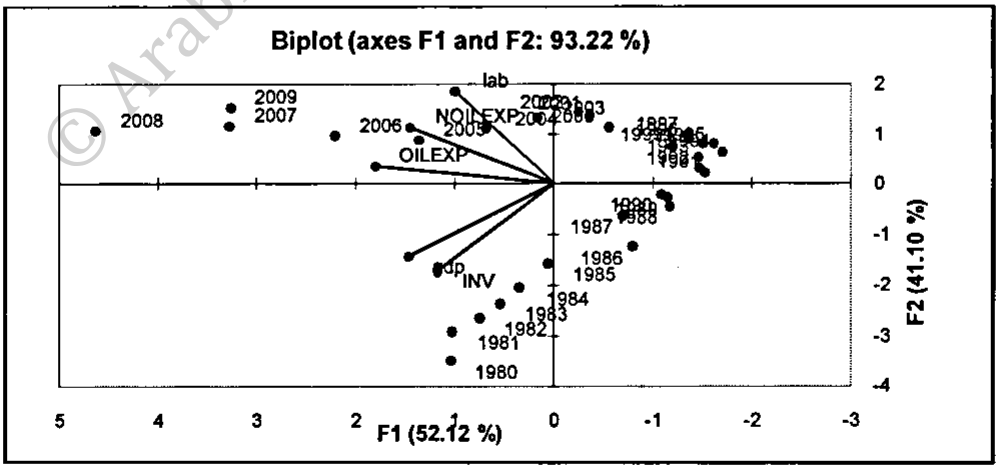

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 2012

- المجموعة الأولى من السنوات (1980-1986)، مرتبطة أكثر بكل من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار. وهذا دليل على الاستثمارات القاعدية التي كانت خلال هذه الفترة خاصة بناء المنشآت النفطية والتنقيب واستخراج النفط .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

o المجموعة الثانية (1987-1999)، **أي السنوات التي تدهورت فيها أسعار النفط، لم تعرف** تغيرات هامة يمكن ذكرها.

o أما المجموعة الثالثة من السنوات أي من (2000-2009) فقد كانت أقوى ارتباطا بكل من الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية، وهذا دليل على ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية خلال هذه الفترة نتيجة لارتفاع أسعار النفط أو زيادة الإنتاج. كما عرفت مستويات الصادرات غير النفطية تطورا في هذه الفترة نتيجة الأهمية الكبيرة التي أولتها الدول العربية لهذا النوع من الصادرات، خاصة بعد إدراك معظمها أن أغلبية ميزانية الدولة مكونة من موارد الصادرات النفطية التي ترتبط بمستويات الأسعار المعروفة بعدم استقرارها.

➢من خلال تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة تبين لنا وجود ثلاث مجموعات من المتغيرات المستقلة من حيث درجة الارتباط بالمتغير التابع (إجمالي الناتج المحلي)، المجموعة الأولى والمتمثلة في متغيري تراكم رأس المال والصادرات النفطية، ارتبطت ارتباطا قويا مع إجمالي الناتج المحلي، أي أن التغير في هذين المتغيرين سيؤثر حتما على النمو الاقتصادي ممثلا بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي. هذه النتيجة تعتبر منطقية في دراستنا، لحالة الدول العربية المصدرة للبترول، حيث أنه من المعروف أن اقتصاديات هذه الدول تعتمد بشدة على إيرادات الصادرات النفطية سواء من أجل الاستهلاك النهائي أو من أجل استخدام هذه الأموال في تمويل استثماراتها ومشاريعها التنموية.

المجموعة الثانية تحتوي على متغير الصادرات غير النفطية، والذي كما تبين سابقا بأنه مرتبط إيجابا بإجمالي الناتج المحلي ولكن بنسبة أقل من تراكم رأس المال والصادرات النفطية، وهذا دليل على أنه بالرغم من الجهود التي بدأت الدول العربية المصدرة للبترول في بذلها من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أجل تشجيع قطاع الصادرات خارج المحروقات، إلا أن هذا الأخير ما يزال ضعيف التأثير على النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

أما المجموعة الثالثة فتضم متغير العمل، حيث تبين من خلال دراسة الارتباط بأنه مرتبط سلبا مع إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة وهذا ما يبدو متعارضا مع افتراضات دوال الإنتاج، وقد يعود ذلك إلى تدني إنتاجية العمل إذا ما قورنت بعدد العمال، أو إلى ظاهرة تضخم العمالة أو ما يصطلح على تسميته بالبطالة المقنعة، حيث يكون حجم العمالة أكبر من متطلبات التشغيل الإنتاجي والخدمي، وبالتالي فهذه الزيادة في الموظفين من دون إنتاجية تذكر ستكون عبئا على إجمالي الناتج المحلي ومن ثمة على النمو الاقتصادي.

وبالرغم من قدرة طريقة المركبات الأساسية في تفسير الارتباط بين متغيرات الدراسة، إلا أنها تبقى غير كافية لدراسة أثر المتغيرات في تفسير الظاهرة المدروسة، وبالتالي سيتم فيما يلي اللجوء لمنهج آخر من التحليل لتعزيز موضوع الدراسة، وهو منهج تحليل الانحدار.

II. 2.1 تحليل الانحدار بين متغيرات الدراسة

تم اعتماد النموذج (*):

$$GDP^* = \beta_0 + \beta_1 OILEXP^* + \beta_2 NOILEXP^* + \beta_3 KS^* + \beta_4 LAB^* + \varepsilon_t$$

بهدف استقصاء فرضيات الدراسة، سيتم إجراء مجموعة من الاختبارات الأولية قبل تقدير نموذج الدراسة.

أ . دراسة الاستقرارية لسلاسل المتغيرات:

قبل القيام باختبارات دراسة الاستقرارية، من المستحسن القيام بالتمثيلات البيانية لمتغيرات الدراسة عند المستوى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

o **بيانات الارتباط (correlogram) لسلاسل المتغيرات عند المستوى:**

باستخدام إحصاءات سنوية وبحساب معدلات النمو لكل متغير من المتغيرات تخص الفترة 1980-2009، سوف يتم إجراء اختبار الجذور الوحدوية Unit Root Test (الاستقرارية) لمتغيرات المعادلة، والتي تقود إلى اكتشاف تضمن سلاسل المتغيرات موضوع الدراسة لجذور وحدة من عدمها، وبما أن البيانات عبارة عن إحصائيات سنوية، فسيتم فقط اختبار وجود مركبة الاتجاه العام دون المرور باختبارات الموسمية.

الشكل رقم (4 - 5): التمثيل البياني عند المستوى لسلاسل المتغيرات

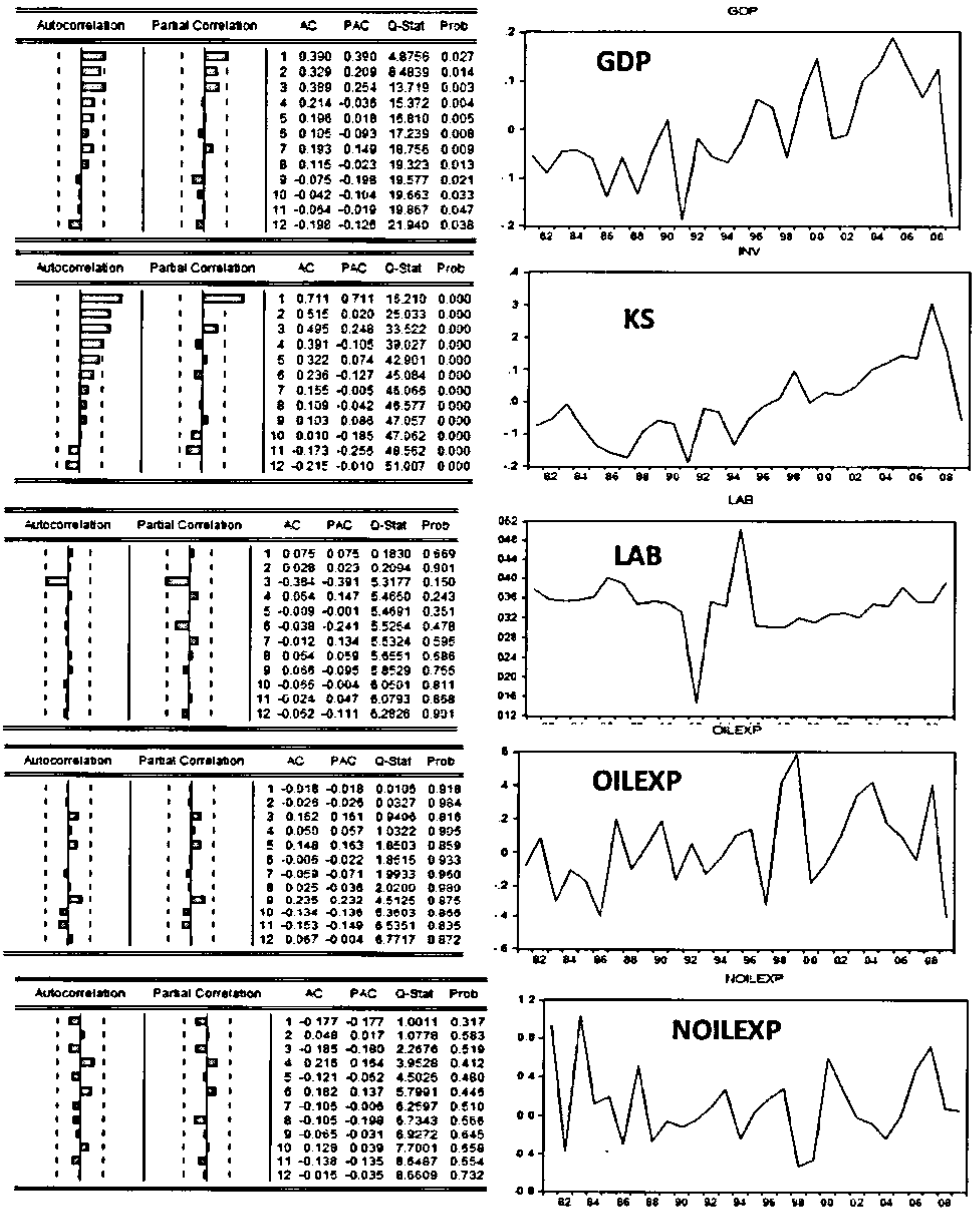

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يوضح الشكل رقم (4 . 5) التمثيلات البيانية لكل المتغيرات المشمولة بالدراسة (التابع والمفسرة)، حيث يتبين أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى. وللتأكد من ذلك، سوف يتم اختبار الجذور الوحدوية، لمعرفة فيما إذا كانت هذه السلاسل مستقرة أم لا، كما سيتم أيضا تحديد الرتبة التي تستقر فيها هذه السلاسل.

- **اختبارات الجذور الوحدوية *Unit Root Test* :**

تهدف اختبارات جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي ***GDP*** والصادرات النفطية ***OILEXP***، والصادرات غير النفطية ***NOILEXP*** ، والعمل ***LAB***،وتراكم رأس المال ***KS***، حيث تبحث في مدى سكون (استقرارية) هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، وكذلك تحديد رتبة تكامل كل متغير على حده. وللوصول إلى النتائج المرجوة، سيتم استخدام نوعين من الاختبارات هما: اختبار ديكي فولر المركب ***Augmented Dicky Fuller (1979)***، واختبار فيليبس بيرون***Phillips- Perron (1988)*** .

ولقد تمت الدراسة التفصيلية لاستقرارية متغيرات الدراسة (أنظر الملحق1 والملحق2). وقد تم تلخيص النتائج النهائية في الجدول التالي:

الجدول رقم (4 - 5): اختبارات *ADF* للجذور الوحدوية للمتغيرات موضوع الدراسة

1st difference (Trend and Intercept)	1st difference (Intercept)	Level (Trend and Intercept)	Level (Intercept)	المتغيرات
		-3.8795*	-2.9675*	GDP*
		-5.5429*	-4.9284*	OILEXP*
		-7.8858*	-8.0887*	NOILEXP*
-4.4175*	-4.6864*	-3.3874	-2.0891	KS*
		-4.5455*	-4.6770*	LAB*

*indicate rejection of Null Hypothesis

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E-Views 7.1

يبين إختبار ADF أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى سواء أكان ذلك بإدراج قاطع أو قاطع ونزعة معا ماعدا متغير تراكم رأس المال ، إذ أن سلسلته الزمنية مستقرة عند الفرق الأول

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعدما تبين أن هذه السلسلة عبار ة عن سلسلة تتبع ما يسمى بـ (Deterministic stationary) ، وهي سيرورة يمكن إرجاعها مستقرة باستخدام طريقة مصفاة الفوارق.

الجدول رقم (4 - 6): اختبارات *PP* للجذور الوحدوية للمتغيرات موضوع الدراسة

1st difference (Trend and Intercept)	1st difference (Intercept)	Level (Trend and Intercept	Level (Intercept)	المتغيرات
		-3.8795*	-3.0137*	GDP*
		-5.8362*	-4.9208*	OILEXP*
		-11.1462*	-9.9614*	NOILEXP*
-4.8188*	-5.1667*	-2.6892	-2.0999	KS*
		-4.6121*	-4.7775*	LAB*

*indicate rejection of Null Hypothesis

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E-Views 7.1

من خلال النتائج المبينة في الجدول (4 . 6) يمكن ملاحظة توافق اختباري ***ADF*** و ***PP*** في استنتاج واحد وهو أن الناتج المحلي الإجمالي ***GDP***، والصادرات النفطية ***OILEXP***، والصادرات غير النفطية ***NOILEXP*** و العمل ***LAB*** عبارة عن سلاسل مستقرة عند المستوى وهي بالتالي عبارة عن سلاسل متكاملة من الدرجة صفر **I(0)**، وبأن تراكم رأس المال عبارة عن سلسلة مستقرة عند الفرق الأول **I(1)**.

ب. اختبار الأداء العام للنموذج:

بعد التأكد من استقرارية بيانات الدراسة عند المستوى (ماعدا متغير تراكم رأس المال)، سنستخدم طريقة المربعات الصغرى لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير وذلك عند التأكد بأن بواقي الانحدار الناتجة عن هذا التقدير مستقرة في المستوى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- **تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى LS:**

تعتبر طريقة المربعات الصغرى محرك التحليل الإحصائي الحديث بالرغم من محدوديتها، وتهدف هذه الطريقة إلى إيجاد قيم تقديرية للوسائط (β_i) على أساس تصغير مجموع مربعات الأخطاء.

وبعد إجراء التقديرات باستعمال طريقة المربعات الصغرى، معتمدين على برنامج **Eviews7.1** تم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (4 ـ 7).

الجدول رقم (4 ـ 7): نتائج تقدير النموذج حسب طريقة LS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.029290	0.079397	0.368903	0.7156
OILEXP	0.220123	0.065200	3.987712	0.0005
NOILEXP	0.064574	0.017483	3.693441	0.0012
KS	0.305092	0.114621	2.661682	0.0135
LAB	-0.115905	2.247127	-0.674697	0.5067
R-squared	0.658693	Mean dependent var		-0.004734
Adjusted R-squared	0.599335	S.D. dependent var		0.099822
S.E. of regression	0.063185	Akaike info criterion		-2.525062
Sum squared resid	0.091824	Schwarz criterion		-2.287168
Log likelihood	40.35098	Hannan-Quinn criter.		-2.452225
F-statistic	11.09701	Durbin-Watson stat		1.901305
Prob(F-statistic)	0.000037			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E-Views 7.1

وتجدر الإشارة إلى أننا اعتمدنا طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية بعد التأكد من استقرارية الأخطاء الناتجة عن هذا التقدير بالاستعانة باختبار ديكي فولر المركب ، و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (4 ـ 8): اختبارات ADF للجذور الوحدوية لبواقي الانحدار

P.Value	Level (Trend and Intercept)	P.Value	Level (Intercept)	المتغيرات
0.0042	-3.6242	0.0079	-3.8012	**E**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E-Views 7.1

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من خلال نتائج الجدول السابق، نلاحظ أن الأخطاء الناتجة عن تقدير النموذج موضوع الدراسة مستقرة عند المستوى، وبالتالي لا يوجد ما يمنع استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في التقدير.

- **التحليل الاقتصادي و الإحصائي لنتائج التقدير:**

قبل اعتماد نتائج النموذج السابق، لابد من إجراء بعض الدراسات والاختبارت والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ **الدراسة الاقتصادية:**

- بالنسبة لحالة الثابت β_0 فقد أخذ القيمة الموجبة، وهذا ما لا يتعارض مع افتراضات نموذج الانتاج.
- بالنسبة لمعامل الصادرات النفطية β_1 ، ومعامل الصادرات غير النفطية β_2 ، ومعامل تراكم رأس المال β_3 فقد بينت نتائج التقدير أن هناك علاقة طردية بينهم وبين المتغير التابع موضوع الدراسة، وهو ما يتوافق مع الافتراضات النظرية للنموذج.
- وبالنسبة لمعامل العمل $_4$ فقد أخذ الإشارة السالبة، وهذا ما لا يتوافق مع الافتراضات النظرية للنموذج.

✓ **الدراسة الاحصائية:**

- **معامل التحديد R^2:** تدل القيمة 0.6586 على أن 65.86% من التغير الإجمالي الحاصل في (GDP)مفسر من قبل المتغير ات المستقلة (OILEXP, NOILEXP, KS, LAB) والباقي أي 34.14% مفسرة من طرف متغيرات أخرى لم يتم إدراجها وهي غير موضحة في النموذج.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

■ اختبارات ستيودنت *Student t* :

فيما يلي، سيتم إجراء اختبار *Student* على معلمات النموذج كل على حده، وذلك باختبار فرضية العدم $H_0 : \beta = 0$ التي تفترض عدم وجود قوة تفسير للمتغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع، ويتم الاختبار عند مستوى دلالة $\alpha = 05\%$ ودرجة حرية $N - K = 30 - 5$

(N تمثل عدد المشاهدات ، و K عدد المعلمات) حيث تقدر قيمة T الجدولية بـ: 2.060.

الجدول رقم (4 -9): نتائج t-test لمتغيرات الدراسة

Variables	Coefficients	T_{cal}	T_{tab}	P.Value	Decision
Constant	0.0292	0.3689	2.060	0.7156	*Can not be rejected*
OILEXP	0.2201	3.9877	2.060	0.0006	*Rejected*
NOILEXP	0.0645	3.6934	2.060	0.0012	*Rejected*
KS	0.3050	4.5150	2.060	0.0139	*Rejected*
LAB	-0.1159	2.9607	2.060	0.5067	*Can not be rejected*

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews 7.1

من الجدول السابق تبين لنا ما يلي:

- ظهر الثابت في هذا النموذج غير دال احصائيا.

- ظهر متغير الصادرات النفطية *OILEXP* ذا دلالة إحصائية حيث أن القيمة المحسوبة لـ t أكبر من القيمة الجدولية عند درجة حرية =25 ومستوى معنوية α=05%، كما أن معلمة المتغير أخذت الإشارة الموجبة، وهذا دليل على العلاقة الطردية بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي GDP ، حيث أن زيادة 1% من الصادرات النفطية ستتعكس بزيادة تقدر بـ 22.01% على الناتج المحلي الإجمالي.

- كما يمكن ملاحظة معنوية الصادرات غير النفطية *NOILEXP*، حيث أن P.Value<0.05، وما نلاحظه كذلك في الجدول (4 . 9) أن القيمة الموجبة هي لمعلمة الصادرات غير النفطية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وبالتالي وجود علاقة طردية بين هذه الأخير ة والمتغير التابع، وأن أي زيادة لـ *NOILEXP* ستنعكس بزيادة أيضا لـ *GDP*، فإذا ارتفعت *NOILEXP* بـ 1% فسترتفع *GDP* بمقدار 6.45%.

-ظهر متغير تراكم رأس المال معنويا إحصائيا، حيث أن القيمة المحسوبة لاختبار t أكبر من القيمة الجدولية عند درجة حرية =25 ومستوى معنوية α=05%. وما نلاحظه كذلك أن القيمة الموجبة لمعلمة الصادرات غير النفطية، وبالتالي وجودعلاقة طردية بين هذه الأخير ة و المتغير التابع، وأن أي زيادة لـ *KS* ستنعكس بزيادة أيضا لـ *GDP*، فإذا ارتفعت *KS* بـ 1% فسترتفع *GDP* بمقدار 30.59%.

- أما بالنسبة لمتغير العمل، فقد ظهر غير دال إحصائيا وذا إشارة سالبة، وبالتالي يمكن القول بأن لا تأثير له على إجمالي الناتج المحلي.

- **اختبار فيشر « F » *Fisher*:**

يوضح لنا هذا الاختبار دلالة النموذج بصورة عامة، وذلك بحساب نسبة الانحرافات الموضحة إلى الانحرافات غير الموضحة بواسطة النموذج: (Johnston and Dinaro, 2002)

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0 \\ H_0: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

بالمقارنة بين إحصائية فيشر المحسوبة $F_{cal} = 11.0970$ والقيمة المجدولة $F_{tab} = F^{0.05}_{(k-1;n-k)} = 2.76$ عند مستوى الدلالة α=05% و درجتي حرية (4,25) نلاحظ أن F_{cal} أكبر من F_{tab}، ومنه لا يمكن رفض الفرضية البديلة H_1 أي أن هناك معنوية عامة (كلية) في النموذج.

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء *Serial correlation test***

تعتمد تطبيق طريقة المربعات الصغرى على جملة من الافتراضات الأساسية، ومن بينها افتراض انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويتم التحري عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء باختبار فرضية العدم التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : p = 0 \\ H_1 : p \neq 0 \end{cases}$$

وللتحقق من وجود أو انعدام الارتباط الذاتي نستعمل اختبار *DURBINE-WATSON (DW)* ونقارن نتائجه مع القيمتين المجدولتين (d1) التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي

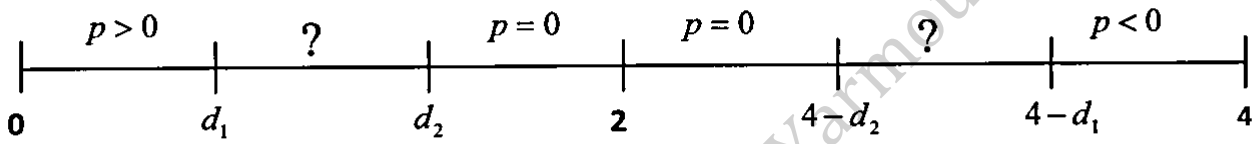

و(d2) التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد الملاحظات (n) وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج عند مستوى الدلالة α (05%) ويتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين حسب المخطط أعلاه الذي يوضح كافة الحالات الممكنة:

قيمة d الوسطية هي (2) وعندها ينعدم الارتباط الذاتي أي يكون $p = 0$، كما يتم قبول أو رفض H_0 حسب الحالات التالية :(عصام شريف، 1981)

*$0 < d < d1$: وجود ارتباط ذاتي موجب .

* $d_1 < d < d_2$: مجال غير محسوم، هناك شك في وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي .

* $d_2 < d < 4-d_2$: استقلال الأخطاء أي عدم وجود ارتباط ذاتي.

* $4-d_2 < d < 4- d_1$: مجال غير محسوم.

*$4- d_1 < d < 4$: وجود ارتباط سالب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من خلال النتائج التي ظهر سابقا، نلاحظ أن قيمة درين واتسون المحسوبة $DW =$ 1.90 وقعت في منطقة استقلالية الأخطاء لأنها محصورة بين $d_2 = 1.77$ و2 ، وبذلك نستنتج عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

- **إختبار عدم تجانس التباينات** ***ARCH test of Heteroscedasticity:***

يتم التحري عن مشكلة عدم تجانس التباينات باستخدام اختبار *ARCH* والذي يتم عن طريق اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: homoscedastic\ errors \\ H_1: heteroscedastic\ errors \end{cases}$$

الجدول رقم (4 - 10): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.415710	Prob. F(1,25)	0.5250
Obs*R-squared	0.441623	Prob. Chi-Square(1)	0.5063

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews 7.1

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن P.Value>0.05، وبالتالي لا يمكن رفض H_0، أي أن التباينات متجانسة.

- **اختبار الارتباط المتعدد Multicolliarity test:**

الجدول رقم (4 - 11): اختبار الارتباط المتعدد Multicolliarity test

	GDP	OILEXP	NOILEXP	KS	LAB
GDP	1	0.53	- 0.17	0.73	-0.17
OILEXP	0.53	1	-0.28	0.14	-0.13
NOILEXP	0.17	-0.28	1	0.03	0.02
KS	0.73	0.14	0.03	1	-0.16
LAB	-0.17	-0.13	0.02	-0.16	1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews 7.1

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الارتباطات Correlations بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أكبر من الارتباطات بين المتغيرات المستقلة فيما بينها، وبالتالي غياب الارتباط المتعدد بين متغيرات الدراسة.

جـ. الاستنتاج:

من خلال التحليل السابق لنتائج النموذج المقدر، تبين أن النموذج خال تماما من مشكلتي الارتباط الذاتي بين الأخطاء وعدم تجانس تبايناتها ومشكلة الارتباط المتعدد، كما بين اختبار الدلالة الإحصائية العامة لـ فيشر أن هناك معنوية كلية في النموذج، إلا أن اختبار المعنوية الوحدوية لـ t قد بين بأن هناك معلمتين يمكن أن تأخذا القيمة الصفرية وهما الثابت ومعامل متغير العمل. أما القدرة التفسيرية للنموذج R^2 فقد قدرت بـ: 65.86%، وهذا دليل على أن المتغيرات المستقلة من شأنها تفسير المتغير التابع أي إجمالي الناتج المحلي بنسبة 65.86%. ظهر من خلال النموذج المقدر أن متغير نمو تراكم رأس المال يعتبر أكثر أهمية من متغير نمو الصادرات النفطية، حيث تبين من الدراسة أن نمو هذا المتغير بمقدار 1% سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.30%، بينما نمو متغير الصادرات النفطية بمقدار 1% سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.22%.

وفيما يخص الصادرات غير النفطية، فإنها لم تفسر سوى 6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في مجموع الدول العربية المصدرة للنفط، وهذا دليل على ضعف قطاع التصدير خارج المحروقات، ما يفسر ضعف تأثيره على النمو.

أما متغير العمل فقد ظهر غير دال إحصائيا في النموذج المقدر سابقا خلال فترة الدراسة الممتدة من 1980 إلى 2009، وقد يعود ذلك إلى تناقص إنتاجية الأيدي العاملة بالتوازي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مع اللجوء المفرط للتوظيف، وبالتالي ارتفاع الميزانية المخصصة لدفع الأجور دون تحقيق عوائد ملموسة ذات تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.

II. 2. تصنيف الدول بحسب نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات

في هذا المبحث سنحاول تصنيف الدول الأعضاء في المنظمة حسب نسبة الصادرات النفطية لإجمالي الصادرات، وذلك بهدف معرفة العلاقة بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في كل مجموعة، واستخراج الاختلافات بين مختلف المجموعات إن وجدت.

كما أننا سنعتمد في تكوين المجموعات على طريقة التصنيف الهرمي، بالاستعانة بالبرنامج XL-STAT.

II. 1.2 تصنيف الدول بطريقة التصنيف الهرمي: تعتبر هذه الطريقة إحدى طرق التصنيف، وتسعى لتصنيف الأفراد الذين لديهم مجموعة مسافات صغيرة جدا فيما بينهم في مجموعات أكثر تجانسا.

باستعمال طريقة التصنيف الهرمي، وبالاستعانة ببرنامج XL-STAT ، تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (4 - 12): مجموعات الدول المكونة

Observation	Class
Saudi Arabia	1
Lybia	1
Kuwait	1
Algeria	1
Bahrein	2
UAE	2
Qatar	1
Syria	3
Egypt	3

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 10.1

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الشكل رقم (4 - 6) : التمثيل البياني لمجموعات الدول

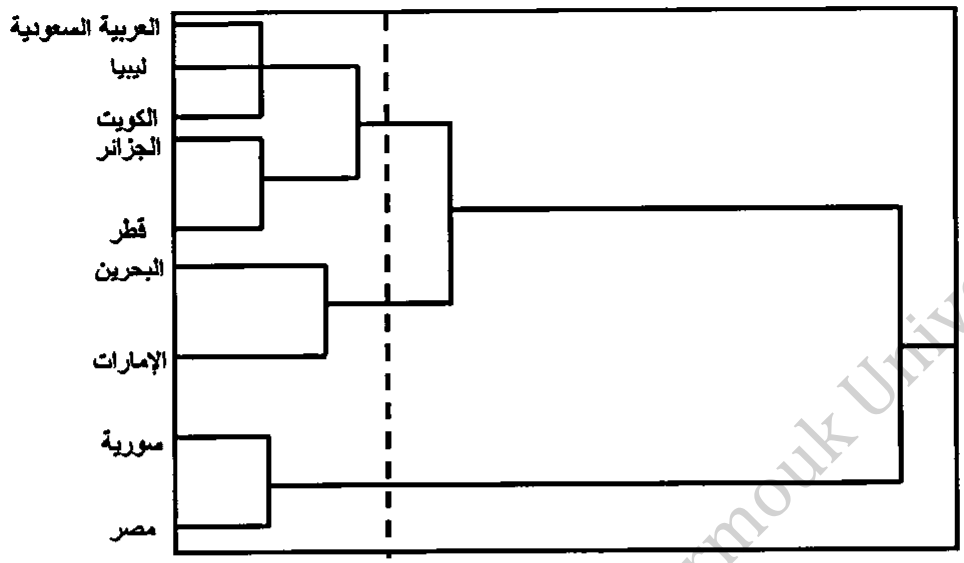

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 10.1

انطلاقا من الجدول (4 - 11) والشكل (4 - 6)، يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات كالتالي:

المجموعة الأولى تضم كلا من: السعودية، وليبيا، والكويت، والجزائر، وقطر.

المجموعة الثانية تضم البحرين و الإمارات العربية المتحدة.

المجموعة الثالثة* مكونة من: سورية ومصر

II. 2.2. تقدير النماذج الإحصائية للمجموعات:

لدراسة علاقة الصادرات النفطية بالنمو الاقتصادي في المجموعتين الأولى والثانية، وباستخدام إحصاءات سنوية تخص الفترة 1996-2009 وبالاستعانة بمعدلات النمو لكل متغير، سنقوم بتقدير نموذجين إحصائيين بالاستعانة بطريقة المربعات الصغرى.

$$GDP^* = \beta_0 + \beta_1 OILEXP^* + \beta_2 NOILEXP^* + \beta_3 KS^* + \beta_4 LAB^* + \varepsilon_t$$

أ. حالة المجموعة الأولى:

* تم استبعاد المجموعة الثالثة من الدراسة أدناه نظرا لضعف نسبة الصادرات النفطية لإجمالي الصادرات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يجب التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بكل مجموعة قبل البدء بعملية التقدير بالاستعانة باختبارات الجذور الوحدوية ADF وPP .

الجدول رقم (4 - 13): اختبارات الجذور الوحدوية لمتغيرات الدراسة

ADF		
Level (Trend and Intercept)	Level (Intercept)	المتغيرات
-3.664685*	-3.99209*	GDP*
-3.69573*	-3.52834*	OILEXP*
-3.99292*	-3.82149*	NOILEXP*
-4.2207*	-4.60973*	KS*
-3.8464*	-3.1483*	LAB*
PP		
-3.68773*	-3.98659*	GDP*
-3.28599*	-3.82229*	OIILEXP*
-3.86728*	-3.12077*	NOILEXP*
-3.4391*	-3.1801*	KS*
-4.13661*	-4.57267*	LAB*

** indicate rejection of Null Hypothesis (signification)*

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E-views7.1

من خلال نتائج الاختبارين السابقين يمكن ملاحظة توافق اختباري ADF وPP في استنتاج واحد هو أن كل السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات كل على حده مستقرة عند المستوى. و بالتالي فهي عبارة عن $I(0)$، و عليه سوف نستعين بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لتقدير النموذج القياسي.

$$GDP^* = 17.2485 + 0.2351\ OILEXP^* + 0.0345\ NOILEXP^* + 0.3420\ KS^* + 0.016 LAB^*$$

t-stat (3.021)* (7.632)* (7.064)* (3.575)* (0.228)

R-squared=0.6539 ; Adjusted R-squared=0.6295 ; S.E. of regression=0.0208

Sum squared resid=0.1509 ; Durbin-Watson stat=1.8632 ; F-statistic=17.988558*

** indicate rejection of Null Hypothesis (signification*

انطلاقا من النتائج أعلاه نلاحظ أن:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- كل معاملات النموذج أخذت الإشارة الموجبة، وبالتالي فهي ترتبط طرديا مع المتغير التابع أي إجمالي الناتج المحلي.

- المعنوية القوية لكل من متغيري الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية ، حيث أن P.Value=0.0000.، تدل على القيم العالية التي أخذتها قيم اختبار t المحسوبة مقارنة بالقيم الجدولية عند درجة حرية مساوية لـ 25 ومستوى دلالة مساو لـ 5%، وهذا دليل على القدرة الكبيرة لهذه المتغيرات في تفسير تغيرات المتغير التابع. إذ أن زيادة الصادرات النفطية بنسبة 1% ستقابلها زيادة بمقدار 23% في إجمالي الناتج المحلي، وزيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 1% ستقابلها زيادة بـ 3% في إجمالي الناتج المحلي. هذا بالإضافة إلى معنوية متغير تراكم رأس المال، حيث أن زيادة هذا الأخير بنسبة 1% ستقابلها زيادة بـ 34% في المتغير التابع.

- أما بالنسبة لمتغير العمل، فهو غير معنوي عند درجة الحرية 25 ومستوى الدلالة 5%، وهذا دليل على عدم قدرته على تفسير التغيرات التي تحصل في المتغير التابع.

- فيما يخص المعنوية الكلية للنموذج، فقد فاقت قيمة اختبار فيشر المحسوبة $cal = 17.98$ القيمة الجدولية $F^{\alpha}_{k-1,n-k} = F^{0.05}_{2,27} = 3.3$ ، وهذا دليل على القدرة التفسيرية العالية التي يتميز بها هذا النموذج، حيث بلغ معامل التحديد R^2 نسبة 65.3%.

- خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث قدرت قيمة DW المحسوبة بـ 1.86 والتي تنحصر بين $d_2 = 1.41$ و2.

- خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباينات، حيث فاقت P.Value الـ 5%، كما هو ملاحظ في الجدول أدناه:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

الجدول رقم (4 - 14): نتائج اختبار ARCH

ARCH Test:			
F-statistic	0.150410	Probability	0.706272
Obs*R-squared	0.177817	Probability	0.673256

نستنتج مما ذكر بأن النموذج خال تماما من المشاكل القياسية. كما بين اختبار الدلالة الإحصائية العامة لـ فيشر أن هناك معنوية كلية في النموذج، وبين اختبار المعنوية الوحدوية لـ t المعنوية الوحدوية لكل عنصر من عناصر النموذج ما عدا عنصر العمل. كما أن القدرة التفسيرية للنموذج كانت عالية إذ قدرت بـ 65.3%.

ب. المجموعة الثانية:

يجب التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية قبل تقدير النموذج (1) . نتائج اختباري ADF وPP مبينة في الجدول (4 . 14).

الجدول رقم(4 - 15): اختبارات الجذور الوحدوية لمتغيرات الدراسة

ADF		
Level (Trend and Intercept	**Level (Intercept)**	المتغيرات
-3.27049*	-3.24804*	**GDP***
-3.51528*	-3.38202*	**OILEXP***
-3.5638*	-3.7085*	**NOILEXP***
-3.2240*	-3.0931*	**KS***
-3.4455*	-3.2195*	**LAB***
PP		
-3.65463*	-3.20389*	**GDP***
-3.99917*	-3.43507*	**OIILEXP***
-3.06686*	-3.26310*	**NOILEXP***
-3.42285*	-3.30027*	**KS***
-3.26506*	-3.75869*	**LAB***

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E-views7.1

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن خلال نتائج الاختبارين السابقين يمكن ملاحظة توافق اختباري ADF وPP في استنتاج واحد هو أن كل السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة عند المستوى. و بالتالي فهي عبارة عن $I(0)$. و بالتالي سوف نستعين بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لتقدير النموذج القياسي.

$$GDP^* = 1.4068 + 0.3163\ OILEXP^* + 0.1353\ NOILEXP^* + 0.4509\ KS^* + 0.005 LAB^*$$

t-stat	(0.921)	(6.983)*	(2.810)*	(3.720)*	(0.222)

R-squared=0.7139 ; Adjusted R-squared=0.6769 ; S.E. of regression=0.0307

Sum squared resid=0.1976 ; Durbin-Watson stat=1.8414 ; F-statistic=12.985708*

* *indicate rejection of Null Hypothesis (signification)*

بناء على الجدول السابق، نلاحظ ما يلي:

- الإشارة الموجبة لكل من معاملي المتغيرات المستقلة والثابت، وبالتالي فهي ترتبط طرديا مع المتغير التابع أي إجمالي الناتج المحلي.

-المعنوية الإحصائية لكل من الصادرات النفطية، والصادرات غير النفطية، وتراكم رأس المال، حيث أن P.Value<0.05، بالإضافة إلى القيم العالية التي أخذتها قيم اختبار t المحسوبة مقارنة بالقيم الجدولية عند درجة حرية مساوية لـ 25 ومستوى دلالة مساو لـ 5%، وهذا دليل على القدرة الكبيرة للمتغيرات المستقلة في تفسير تغيرات المتغير التابع. إذ أن زيادة الصادرات النفطية بنسبة 1% ستقابلها زيادة بمقدار 41% في إجمالي الناتج المحلي، وزيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 1% ستقابلها زيادة بـ 13% في إجمالي الناتج المحلي، وزيادة تراكم رأس المال بنسبة 1% ستقابلها زيادة بمقدار 45% في إجمالي الناتج المحلي.

- المعنوية الكلية للنموذج ، حيث فاقت قيمة اختبار فيشر المحسوبة 12.98= F_{cal}القيمة الجدولية $F^{\alpha}_{k-1,n-k} = F^{0.05}_{2,27} = 3.39$ وهو دليل على القدرة التفسيرية العالية التي يتميز بها هذا النموذج، حيث بلغ معامل التحديد R^2 نسبة 71.3%.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث قدرت قيمة DW المحسوبة بـ1.84 والتي تنحصر بين $d_2 = 1.41$ و2.

- خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباينات، حيث فاقت P.Value الـ 5%، كما هو ملاحظ في الجدول أدناه:

الجدول رقم (4 - 16): نتائج اختبارات ARCH

ARCH Test:			
F-statistic	0.305018	Probability	0.592882
Obs*R-squared	0.355188	Probability	0.551191

جـ. الاستنتاج العام:

بالرغم من أن أغلبية صادرات دول المجموعة الأولى تتمثل في الصادرات النفطية (أكثر من 95% من إجمالي الصادرات)، إلا أن تأثيرها على النمو الاقتصادي يبقى محدودا (حوالي 23%) بالمقارنة مع دول المجموعة الثانية التي تشكل صادراتها النفطية حوالي 60% من الصادرات الإجمالية، إلا أن تأثيرها في إجمالي الناتج المحلي، ومن ثم على النمو الاقتصادي أعلى حيث يصل إلى نحو 31%.

كما نلاحظ ارتفاع نسبة تأثير الصادرات غير النفطية على إجمالي الناتج المحلي في دول المجموعة الثانية، حيث قدرت بـ 13 %، كدليل على تنوع صادراتها بالمقارنة مع دول المجموعة الأولى حيث لم تؤثر الصادرات غير النفطية فيها سوى بـ 3% على إجمالي الناتج المحلي.

أيضا يمكن ملاحظة أن تأثير تراكم رأس المال على إجمالي الناتج المحلي ومن ثم على النمو الاقتصادي يبقى أكبر في بلدان المجموعة الثانية، حيث قدر بـ 45%، في حين أنه لم يتعد نسبة تأثيره 34% في بلدان المجموعة الأولى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لقد أدى التنوع في الصادرات بالنسبة للمجموعة الثانية إلى زيادة تأثير الصادرات غير النفطية إيجابا على إجمالي الناتج المحلي، ومن ثم على النمو الاقتصادي، بالمقارنة ببلدان المجموعة الأولى التي بقيت مستويات صاداتها النفطية عالية جدا.

II. 3. حالة الجزائر

يحتل قطاع المحروقات مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري، حيث يمثل 3/1 من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، و يمد الاقتصاد الوطني ب 3/2 من إيرادات الميزانية الوطنية و 98% من إيراداته الخارجية (KPMG ALGERIE SPA, 2010) .

II. 1.3. تحليل الانحدار بين متغيرات الدراسة

سيتم اعتماد خمسة متغيرات لدراسة أثر الصادر ات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، و هي إجمالي الناتج المحلي كمؤشر للنمو (المتغير التابع)، الصادرات النفطية، والصادرات غير النفطية، وتراكم رأس المال، والعمل كمتغيرات مفسرة.

وعليه فقد تم اعتماد النموذج التالي:

$$GDP^* = \beta_0 + \beta_1 OILEXP^* + \beta_2 NOILEXP^* + \beta_3 KS^* + \beta_4 LAB^* + \varepsilon_t$$

حيث أن:

GDP^*: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؛

$OILEXP^*$: معدل النمو في الصادرات النفطية؛

$NOILEXP^*$: معدل النمو في الصادرات غير النفطية؛

KS^*: معدل النمو في رأس المال التراكمي؛

LAB^*: معدل النمو في عنصر العمل ممثلا في القوى العاملة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ. دراسة الاستقرارية لسلاسل المتغيرات

باستخدام إحصاءات سنوية تخص الفترة 2009.1980 وبالاستعانة بمعدلات النمو لكل متغير سوف يتم إجراء اختبار الجذور الوحدوية (الاستقرارية) لمتغيرات المعادلة المذكورة، والتي تقود إلى اكتشاف تضمن سلاسل المتغيرات موضوع الدراسة لجذور وحدة من عدمها، وبما أن البيانات عبارة عن إحصائيات سنوية أيضا، فسيتم فقط اختبار وجود مركبة الاتجاه العام.

- **بيانات الارتباط لسلاسل المتغيرات عند المستوى:**

الشكل رقم (4 - 7): التمثيل البياني عند المستوى لسلاسل المتغيرات

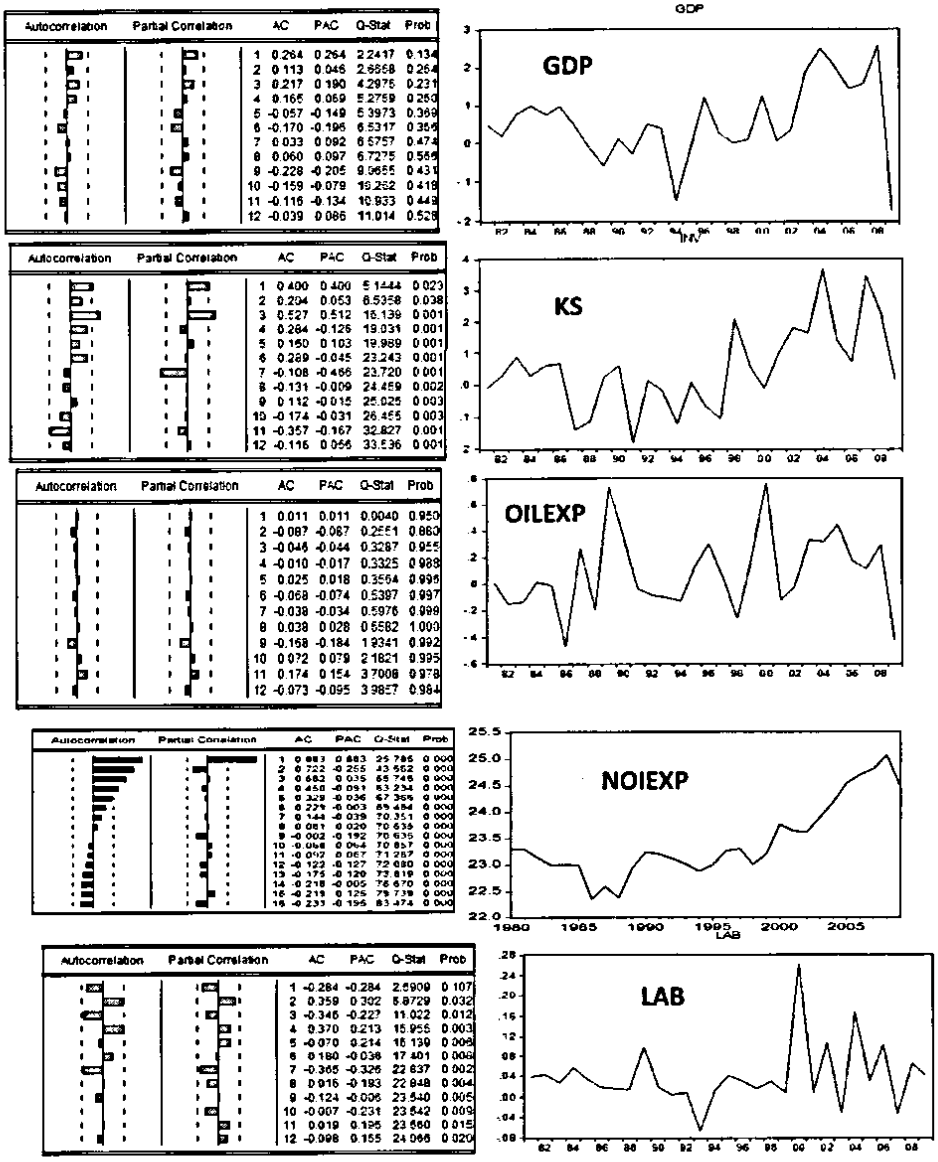

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E-Views 7.1

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من خلال الأشكال المبينة في الشكل (4 . 7)، يتبين أن معظم المتغيرات محل الدراسة مستقرة عند المستوى، وللتأكد من ذلك سنقوم باجراء اختبارات الجذور الوحدوية لكل متغير.

- **اختبارات الجذور الوحدوية:**

الجدول رقم (4 - 17): اختبارات الجذور الوحدوية باستعمال اختباري ADF وPP

ADF				
1st difference (Trend and Intercept)	1st difference (Intercept)	Level (Trend and Intercept	Level (Intercept)	المتغيرات
		-0.320*	-0.321*	GDP*
		-4.907*	-4.757*	OILEXP*
-3.8875*	-3.6475*	-2.677	-2.051	NOILEXP*
-3.4156*	-3.5418.*	-1.847	-0.699	KS*
		-7.047*	-6.888*	LAB*
PP				
		-0.321*	-0.315*	GDP*
		-5.192*	-4.117*	OIILEXP*
-6.9535*	-6.9664*	-1.1602	-1.4301	NOILEXP*
-4.0799*	-3.4309*	-2.073	-2.489	KS*
		-6.942*	-6.828*	LAB*

*denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E-Views 7.1

من خلال النتائج التي ظهرت في الجدول (4 - 16)، نلاحظ توافق اختباري ADF وPP في استنتاج واحد يتمثل في أن السلاسل الزمنية الخاصة بكل من إجمالي الناتج المحلي، والصادرات النفطية، والعمل مستقرة عند المستوى، وبأن السلاسل الزمنية الخاصة بكل من متغيري الصادرات غير النفطية و تراكم رأس المال مستقرة عند الفرق الأول. و بالتالي فهي عبارة عن $I(1)$.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ب. اختبار الأداء العام للنموذج

سنقوم فيما يلي بتقدير نموذج الدراسة بالاستعانة بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، وذلك بعد التأكد من استقرارية الأخطاء الناتجة عن هذا التقدير.

○ تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرىLS

بعد إجراء التقديرات باستعمال طريقة المربعات الصغرى، معتمدين على برنامج **Eviews7.1** تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (4 - 18): نتائج تقدير LS للنموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.026765	0.020729	1.290564	0.2097
OILEXP	0.180368	0.068122	1.669152	0.0985
NOILEXP	0.077853	0.054158	1.437512	0.1143
LAB	0.000284	0.308687	0.000920	0.5992
KS	0.320293	0.129617	2.471065	0.0212
R-squared	0.592544	Mean dependent var		0.057965
Adjusted R-squared	0.526900	S.D. dependent var		0.103854
S.E. of regression	0.087700	Akaike info criterion		-1.869355
Sum squared resid	0.176900	Schwarz criterion		-1.631462
Log likelihood	31.17098	Hannan-Quinn criter.		-1.796629
F-statistic	3.715709	Durbin-Watson stat		1.941459
Prob(F-statistic)	0.017881			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E-Views 7.1

الجدول رقم (4 - 19): نتائج اختبار ADF للجذور الوحدوية لبواقي الانحدار

Level (Trend and Intercept	Level (Intercept)	المتغيرات
-3.550*	-4.489*	E

*denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

○ التحليل القياسي الاقتصادي لنتائج التقدير:

قبل اعتماد نتائج التقدير أعلاه، لابد من إجراء بعض الاختبارات الضرورية لذلك.

✓ **الدراسة الاقتصادية:** اعتمادا على الجدول أعلاه، نلاحظ أن كل المعاملات أخذت قيما موجبة، وهو ما لا يتعارض مع الفرضيات النظرية لنموذج دالة الانتاج.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

✓ الدراسة الإحصائية:

▪ **معامل التحديد R^2:** تدل القيمة 0.5925 على أن 59.25% من التغير الإجمالي الحاصل في (GDP)مفسر امن قبل المتغير ات المستقلة (OILEXP, NOILEXP, INV, LAB) والباقي أي 40.75%مفسر ا من طرف متغيرات أخرى.

▪ **اختبارات *Student* t :**

يتم الاختبار عند مستوى دلالة $\alpha = 05\%$ و درجة حرية $N-K=30-5$ ، حيث تقدر قيمة t الجدولية بـ : 2.060

الجدول رقم (4 - 20): نتائج اختبار t على المتغيرات المستقلة

variables	Coefficients	T_{cal}	T_{tab}	P.Value	Decision
constant	0.0267	1.2505	2.060	0.2097	Can not be rejected
OILEXP	0.1803	2.6697	2.060	0.0086	Rejected
NOILEXP	0.0778	1.4375	2.060	0.0640	Can not be rejected
KS	0.3202	2.4710	2.060	0.0213	Rejected
LAB	0.0002	0.0009	2.060	0.5993	Can not be rejected

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E-Views 7.1

انطلاقا من الجدول رقم (4 - 19)، نلاحظ ما يلي:

- ظهور متغير الصادرات النفطية OILEXP ذا دلالة إحصائية إذ أن القيمة المحسوبة لـ t أكبر من القيمة الجدولية عند درجة حرية =25 ومستوى معنوية α=05%، كما أن معلمة المتغير أخذت الإشارة الموجبة وهذا دليل على العلاقة الطردية بين الصادرات النفطية و الناتج المحلي الإجمالي GDP التي تميز الجزائر، حيث أن زيادة 1% من الصادرات النفطية ستنعكس بزيادة تقدر بـ 18.03% على الناتج المحلي الإجمالي.
- عدم معنوية الصادرات غير النفطية NOILEXP حيث أن **P.Value>0.05**، بالإضافة إلى أن القيمة المحسوبة لاختبار t أقل من القيمة الجدولية عند درجة حرية =25 ومستوى

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معنوية α=05%، وهذا ما يعني أن الصادرات غير النفطية لا تؤثر على مستويات الناتج المحلي الإجماليGDPفي الجزائر خلال فترة الدراسة 2009.1980، و بالتالي فهي غير مسؤولة عن أي من تغيراته.

- معنوية عالية لمتغير تراكم رأس المال، حيث أن P.Value ≈0 عند درجة حرية مساوية لـ24 ومستوى معنوية مساو لـ 5% ما يعني بأن الاستثمار ذا تأثر قوي وا يجابي على المتغير التابع، حيث أن زيادة 1% من KS ستؤدي إلى زيادة قدرها 32.02% في إجمالي الناتج المحلي.

- عدم معنوية متغير العمل LABوهو ما يعني أن هذا المتغير لا يؤثر على تغيرات الناتج المحلي الإجماليGDPفي الجزائر خلال فترة الدراسة.

- **اختبار فيشر *F* Fisher:**

نلاحظ أن F_{cal} أكبر من F_{tab}، P.Value<0.05 ، وبالتالي فإن كل المتغيرات مجتمعة ثابتة معنويا.

$Ftab = 11.09$
$Fcal = 3.71$

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء *Durbin-Watson Test for Serial Correlation***

من خلال النتائج التي تم الوصول إليها سابقا: D.W = 1.94. ومن جدول *Durbin-Watson* **(n=30,k=4)** نستخرج القيمتين الجدوليتين. نلاحظ أن قيمة D.W المحسوبة أكبر من القيمتين الجدوليتين $d_2 = 1.77$ و2 وبذلك نستنتج عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- **إختبار عدم تجانس التباينات *ARCH Test for Heteroscedasticity* و *WHITE Test***

for Heteroscedasticity:

إن التأكد من عدم تجانس البيانات باستخدام اختبار *ARCH* يتم عن طريق الجدولين التاليين:

الجدول رقم (4 - 21) : نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.356976	Prob. F(1,25)	0.5556
Obs*R-squared	0.380107	Prob. Chi-Square(1)	0.5375

الجدول رقم (4 - 22): نتائج اختبار WHITE

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	3.005163	Prob. F(14,13)	0.0275
Obs*R-squared	21.39050	Prob. Chi-Square(14)	0.0920
Scaled explained SS	15.35003	Prob. Chi-Square(14)	0.3547

من خلال الجدولين أعلاه، نلاحظ أن P.Value>0.05 ، وبالتالي لا يمكن رفض H_0، أي أن تباينات الأخطاء متجانسة.

- **اختبار الارتباط المتعدد Multicolliniarity**

الجدول رقم (4 - 23): اختبار الارتباط المتعدد Multicolliarity test

	GDP	OILEXP	NOILEXP	LAB	INV
GDP	1	0.42	-0.40	0.22	0.58
OILEXP	0.42	1	-0.30	0.19	0.11
NOILEXP	-0.40	-0.30	1	0.03	-0.04
LAB	0.22	0.19	0.03	1	0.16
INV	0.58	0.11	-0.04	0.16	1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E-Views 7.1

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الارتباطات Correlations بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أكبر من الارتباطات بين المتغيرات المستقلة فيما بينها، وبالتالي غياب الارتباط المتعدد بين متغيرات الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من خلال التحليل السابق لنتائج النموذج المقدر، تبين أن النموذج خال تماما من مشكلتي الارتباط الذاتي بين الأخطاء وعدم تجانس تبايناتها ومشكلة الارتباط المتعدد، كما بين اختبار الدلالة الإحصائية العامة لـ فيشر F أن هناك معنوية كلية في النموذج، إلا أن اختبار المعنوية الوحدوية لـ t قد بين أن كلا من العنصر الثابت ومتغيري الصادرات غير النفطية والقوة العاملة لا تتميز بالمعنوية الاحصائية، وبالتالي لا تسهم في التأثير على تغيرات المتغير التابع موضوع الدراسة.

عادة، لا يتم اختبار إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة إلا في حالة تميزها كلها بالاستقرارية عند الفرق الأول (أنجل و جرانجر،1987)، ولكن توجد حالات يمكن فيها تواجد التكامل المشترك رغم عدم استقرارية جميع متغيرات الدراسة عند الفرق الأول بشرط وجود متغيرين مستقرين عند الفرق الأول على الأقل (Campbell et Perron, 1991).

ومن خلال نتائج استقرارية البيانات المبينة سابقا، لاحظنا أن كلا من متغيري الصادرات غير النفطية وتراكم رأس المال مستقرين عند الفرق الأول، وبالتالي يمكن اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

II. 2.3اختبار ات التكامل المشترك Cointegration Tests

تركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة، حيث يشير كل من Engel and Grenger (1987)إلى إمكانية توليد مز يج خطي يتميز بالسكون ((IN(0)، من السلاسل الزمنية غير الساكنة، و إذا أمكن توليد هذا الأخير، فإن السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من الرتبة نفسها (Cointegrated)،وبالتالي يمكن استخدام مستو ى المتغيرات في الانحدار دون أن يكون هذا الانحدار زائفا (spurious)، و توصف هذه العلاقة بـ: العلاقة التوازنية في المدى البعيد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويتم تكوين المزيج الخطي التالي: (Linear Combination) انطلاقا من نموذج الدراسة كما يلي

$$\varepsilon_t = GDP^* - \beta_0 - \beta_1 OILEXP^* - \beta_2 NOILEXP^{**} - \beta_3 KS^{**} - \beta_4 LAB^{*1}$$

بعد ذلك يتم التحقق من هذا المزيج الخطي، الذي تم توليده من متغيرات النموذج، متكاملا من الدرجة الصفرية ((I(0)) أي أنه عبارة عن سلسلة زمنية ساكنة، فإذا كان هذا المزيج متكاملا من الدرجة صفر، فإن متغيرات النموذج تحقق التكامل المشترك بينها، أي متكاملة من الدرجة نفسها.

- **اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة انجل و جرانجر Engel-Grenger Test**

يبدأ اختبار أنجل وجرانجر للتكامل المشترك بتقدير نموذج الانحدار موضع الدراسة، والمتمثل في المعادلة التالية:

$$GDP^* = \beta_0 + \beta_1 OILEXP^* + \beta_2 dNOILEXP^{**} + \beta_3 KS^{**} + \beta_4 LAB^* + \varepsilon_t$$

وتسمى بمعادلة انحدار التكامل المشترك (Cointegration regression)، وبعد الحصول على بواقي الانحدار المقدرة $\hat{\varepsilon}_t$ أو v_t، وهي المزيج الخطي المتولد من علاقة الانحدار طويلة المدى، يبحث الاختبار في استقرارية هذا المزيج ، أي على التكامل من الدرجة صفر ((IN(0)).

بتقدير نموذج الانحدار السابق، تم التوصل إلى النتائج التالية:

$$GDP^* = 0.0267 + 0.1803\ OILEXP^* + 0.0778\ NOILEXP^{**} + 0.3202\ KS^{**} + 0.0002 LAB^*$$

t-stat (1.2905) (2.6691)* (1.4375) (2.4710)* (0.0009)

R-squared=0.5925 ; Adjusted R-squared=0.5269 ; S.E. of regression=0.0877

Sum squared resid=0.1769 ; Durbin-Watson stat=1.9414 ; F-statistic=3.715708*

** indicate rejection of Null Hypothesis (signification).*

بعد الحصول على بواقي الانحدار (residuals)، تم إجراء اختبار الجذر الوحدوي باستخدام الاختبارين السابقين: ADF و PP ، بالإضافة إلى اختبار Kwiatowski-Phillips-Schmidt and Shin (1992) وتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

[1] (**) المتغير مستقر عند الفرق الأول

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم (4 - 24): اختبارات الجذور الوحدوية لبواقي الانحدار

	ADF		PP		KPSS	
	Intercept	Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept
T-statistique	-4.8923*	-4.2647*	-4.8614*	-4.6916*	0.1103*	0.1089*
Null Hypothesis	Rejection	Rejection	Rejection	Rejection	Acceptation	Acceptation
Decision	CI(0)	CI(0)	CI(0)	CI(0)	CI(0)	CI(0)

** indicate rejection of Null Hypothesis (signification)*

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج Eviews 7.1

يؤكد الجدول أعلاه، الذي يخص نتائج اختبارات الجذور الوحدوية unit root tests باستخدام اختبار ADF و PP و KPSS على وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي و محدداته أي الصادرات النفطية OILEXP، والصادرات غير النفطية NOILEXP، والاستثمار KSو العملLAB ، وبما أن هذه النتيجة تعتبر هامة جدا في التحليل الحالي، فسوف نحاول التأكد من ذلك، من خلال الاستعانة باختبارات أخرى للتكامل المشترك، مثل اختبار دربن واتسون للتكامل المشترك CRDW Test، واختبار جوهانسون جسلس Johansen-Juseluis Test الذي يعد الأحدث من بين الاختبارات السابقة.

- **اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة دربن واتسون (CRDW Test)**

يعتبر اختبار دربن واتسون للتكامل المشترك من أسهل وأسرع اختبار على الإطلاق، إذ يكون هذا الاختبار بمقارنة إحصائية DW المحسوبة مع القيم الجدولية التي وضعها Sargan-Bhargava (1983)، ويتم رفض أو قبول فرضية العدم حسب القاعدة التالية:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- إذا كانت قيمة DW المحسوبة في المدى الطويل أقل من مستوى DW الجدولية عند مستوى المعنوية المحدد، فإننا نرفض فرضية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

- وفي حالة العكس، فإن ذلك يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المشمولة بالدراسة.

الجدول رقم (4 - 25): اختبارات CRDW للتكامل المشترك

CRDW	0.511	0.386	0.322
Null Hypothesis	Rejection	Rejection	Rejection
DW=1.9414			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E-Views 7.1

تبين نتائج اختبار دربن واطسون للتكامل المشترك أن إحصائية DW المحسوبة في المدى الطويل أكبر من مستوى DW الجدولية (CRDW) عند كل مستويات المعنوية المقترحة، وبالتالي نرفض فرضية العدم، وهذا يعني أن هناك تكاملا مشتركا بين المتغيرات، وبذلك يؤكد هذا الاختبار على نتائج اختبار Engel-Granger، في انتظار ما ستكون عليه النتائج في الاختبار الموالي.

- **اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة جوهانسون . جسلس: (Johansen-Juseluis Test)**

يعتبر هذا الاختبار الأقوى والأفضل من بين اختبارات التكامل المشترك المعروفة، نظرا لتناسبه مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في النماذج التي تحتوي على أكثر من متغيرين، إضافة إلى قدرته على اكتشاف ما إذا كان هناك تكامل مشترك فريد، أي وجود تكامل مشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا بالغ الأهمية في نظرية التكامل المشترك(Régis Bourbonnais, 2005) .

لتحديد متجهات التكامل المشترك يقترح **Johansen and Jeselus (1990)** اختبار إحصائيتين هما:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

▪ **اختبار الأثر(Trace test-$\lambda trace$)**: حيث يختبر الفرضية $_0$ القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة r يقل عن أو يساوي العدد q، أي $(r \leq q)$ مقابل الفرضية $H_1: q = r$، ويحسب هذا الأثر بالصيغة التالية:

$$\lambda_{trace} r = -T \sum_{i=r+1}^{p} In(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث: (□r+1, ...,□n) تمثل أقل المتجهات الكامنة (eigenvectors).

▪ اختبار القيمة العظمى الكامنة **(Maximal eigenvectors)**: ويتم هذا الاختبار بحساب الصيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -TIn\,(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

وعلى ضوء النتائج، يتم اختبار فرضية العدم القائلة بأن هناك متجها للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود $(r +)$ متجه للتكامل المشترك.

وبإجراء اختبار التكامل المشترك على متغيرات النموذج باستخدام اختبار **Johansen and Jeseluis** تارة بإدراج مركبة الاتجاه العام وتارة دون ذلك، توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (4 - 26): اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون-جيسيليس

(Johansen-juseluis Maximum likelihood Cointegration Tests)

Trace test							
Null Hypothesis	Alternative	Statistics		α=5%		Prob	
		Without trend	With trend	Without trend	With trend	Without trend	With trend
r=0	r≥1*	89.141	100.33	69.818	88.803	0.0007	0.0477
r≤1	r≥2*	41.754	41.599	28.681	47.856	0.0060	0.0573
Maximal Eingenvalues Test							
r=0	r=1*	37.387	37.480	33.876	38.331	0.0183	0.0624
r≤1	r=2*	26.272	31.707	27.584	32.118	0.0501	0.0574

*denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E-Views 7.1

بعد إجراء التكامل المشترك بين متغيرات النموذج باستخدام طريقة Johansen-Juseluisمر تين، الأولى باستخدام الاتجاه العام (With Trend)و الثانية دون ذلك (Without Trend)، بينت النتائج الموضحة في الجدول السابق أن هناك تكاملا مشتركا واحدا وفريدا بين متغيرات النموذج موضوع الدراسة، وهذا يعني أنه يجب أن تحظى هذه المتغيرات بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي ومحدداته المتمثلة في الصادرات النفطية، وتراكم رأس المال، والصادرات غير النفطية، والعمل.

II. 3.3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM Estimation)

- **مفهوم نموذج تصحيح Error Correction Model**

مفهوم نموذج تصحيح الخطأ مبني على قاعدة أساسها إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع في إطار محدداته. وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية (في المدى الطويل)، إلا أنه من النادر أن تتحقق، ومن ثم يأخذ الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع موضوع الدراسة) قيما مختلفة عن قيمه التوازنية، ويطلق على هذه الظاهرة بخطأ التوازن* Equilibrium error وهو الفرق بين القيمتين الأخيرتين عند كل فترة زمنية. ويتم تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. ويفترض هذا الأخير وجود نوعين من العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة المحددة له، كما يلي (Régis Bourbonnais,2005):

- علاقة طويلة المدى **(long-run relationship)**: أي علاقة على المدى البعيد بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وتقاس هذه العلاقة بمقياس مستوى التغير في متغيرات النموذج.

* عند الاقتصاديين، يستخدم التوازن للدلالة على مستوى توازني تتساوى عنده القيم الفعلية والمرغوب فيها. أما عند القياسيين، فيستخدم للدلالة على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات غير ساكنة ومتكاملة دون أن يتطلب ذلك أن يكون هذا التوازن متولدا عن عوامل اقتصادية كعوامل السوق أو القرارات السلوكية للأفراد.(طارق جدي، 2011)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

▪ علاقة قصيرة المدى (short-run relationship): وهي العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين التابع ومحدداته، وتقاس هذه العلاقة من خلال المتغيرات فيما بينها في كل فترة زمنية.

وبما أن شروط إجراء نموذج تصحيح الخطأ متوفرة في دراستنا، أي التحقق من رتبة استقرارية المتغيرات موضوع الدراسة، وكذا من وجود تكامل مشترك واحد فريد بينها، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها، يمكن تصحيح خطأ التوازن بين إجمالي الناتج المحلي، والصادرات النفطية، وتراكم رأس المال، والصادرات غير النفطية، والعمل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ وفق الآتي.

○ **نتائج التقدير باستخدام طريقة الخطوتين لـ: انجل–جراجر Engel-Granger TSM**

يعتمد منهج انجل–جرانجر على خطوتين كما يلي:

▪ **الخطوة الأولى:** يتم في هذه المرحلة تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، ثم حساب البواقي **Residuals**.

▪ **الخطوة الثانية:** يتم فيها تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعكس العلاقة في المدى القصير أو الاضطراب (التذبذب) قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى الطويل، ويتم ذلك بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى البعيد كمتغير مفسر متباطئ بفترة واحدة.

في إطار اختبارنا لأثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي . حالة الجزائر، تمثل نموذج العلاقة طويل المدى في المعادلة التالية:

$$GDP^{*} = \beta_0 + \beta_1 OILEXP^{*} + \beta_2 NOILEXP^{**} + \beta_3 KS^{**} + \beta_4 LAB^{*} + \varepsilon_t$$

والذي يفترض وجود علاقة تكامل مشترك (Cointegration relationship) بين إجمالي الناتج المحلي ومحدداته، الصادرات النفطية، وتراكم رأس المال، والصادرات غير النفطية، والعمل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبعد التحقق من ذلك بإجراء اختبارات الجذور الوحدوية واختبارات التكامل المشترك، سيتم في الخطوة الثانية تقدير نموذج تصحيح الخطأ، حسب **Engel-Granger Two Step Method** باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك (ECT_t) كما يلي:

$$ECT_t = GDP^* - (\widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1 OILEXP^* + \widehat{\beta}_2 NOILEXP^{**} + \widehat{\beta}_3 KS^{**} + \widehat{\beta}_4 LAB^*)$$

ويمثل ECT_t في هذا النموذج: حد تصحيح الخطأ (Error Correction Term)، الذي ستتم إضافته كمتغير مفسر ذي فترة إبطاء واحدة إلى نموذج العلاقة قصيرة المدى، بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة في المستوى، وذلك كما يلي:

$$GDP^* = \theta_1 OILEXP^* + \theta_2 NOILEXP^{**} + \theta_3 KS^{**} + \theta_4 LAB^* + \gamma\, ECT_{t-1}$$

ويسمى هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ، حيث تمثل المعلمة γ قوة استعادة التوازن، التي يجب أن تكون ذات معنوية سالبة.

وبعد تطبيق طريقة Engel-Granger Two Step وفق الخطوات السابقة على نموذجنا، توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4 - 27): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة الخطوتين لـ: انجل-جرانجر

(Engel-Granger two step method)

Dependant variable: $\Delta \ln c_t$			
Explanatory variables	**Parameters**	**t-statistic**	**p. value**
Constant	0.00778	0.309386	0.3598
OILEXP	0.18791	2.467286	0.0215
NOILEXP	0.06942	1.498786	0.1483
KS	0.36926	2.232812	0.0002
LAB	0.0002	0.0009	0.5993
ECT_{t-1}	-0.02155	0.09971	0.9218
R^2: 0.6304 ; $\overline{R^2}$: 0.6180 ; SE: 0.0851 ; SSR: 0.1740 ; F − stat: 3.642863 ; Prob (F − stat): 0.012 ; DW: 1.850361			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E-Views 7.1

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه سلامة النموذج إحصائيا بشكل عام، وذلك من خلال تفحص قيمة معامل التحديد R^2: 0.6304 الذي يبين أن 63.04% من التغير الحاصل في GDPناتج عن التغير في محدداته، أما الباقي 36.96% فهو مفسر من قبل متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج. وفيما يخص اختبارات المعنوية الإحصائية، فقد أكد اختبار المعنوية الإحصائية الوحدوية لـ Student أن الثابت غير دال إحصائيا، وأن المتغيرين المستقلين الصادرات النفطية و الاستثمار تميز ان بالمعنوية، أي أنهما يسهمان كل على حده في التأثير على المتغير التابع، أما المتغيران المستقلان الصادرات غير النفطية والعمل فلا يتميزان بالمعنوية، وبالتالي فهما لا يساهمان في التأثير على المتغير التابع، أما اختبار المعنوية الكلية لـ Fisher فقد أكد بدوره على المعنوية القوية للمتغيرات المستقلة مجتمعة في شرح التابع. كما بينت نتائج اختبارات المشاكل القياسية من خلال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (errors autocorrelation) لـ Durbin، واختبار تجانس الأخطاء لـ ARCH ، أن النموذج خال تماما من هذه المشاكل، وهذا ما بينه الجدولان التاليان.

الجدول رقم (4 - 28): اختبار DW للارتباط الذاتي للأخطاء

	D1	D2
DW	1.00	1.93
DW=1.85		
Null Hypothesis	Rejection	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E-Views 7.1

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجدول رقم (4 - 29): اختبار ARCH لتجانس البيانات

ARCH Test:			
F-statistic	1.162904	Probability	0.291159
Obs*R-squared	1.200112	Probability	0.273299

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E-Views 7.1

جـ. الاستنتاج:

على ضوء نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الجدول أعلاه، نلاحظ عدم معنوية حد تصحيح الخطأ المتباطئ ECT_{t-1} مع الإشارة السالبة المتوقعة إحصائيا، وهذا تأكيد على عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى في نموذج الدراسة، و بالتالي لا يمكن استخدامه في التنبؤ على المدى الطويل. وحتى في حالة ما تم التغاضي عن ما ذكر أعلاه، فإن حد معامل تصحيح الخطأ .0.02155 يدل على أن إجمالي الناتج الوطني يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة 2% من اختلال التوازن المتبقي من الفترة t-1، أي أنه عندما ينحرف إجمالي الناتج المحلي خلال المدى القصير في الفترة t-1 عن قيمته التوازنية في المدى البعيد، فإنه سيتم تصحيح ما يعادل 2% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة t وهي سرعة تعديل ضعيفة جدا نحو التوازن.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الخامس:

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بعد أن تناولنا بالدراسة والتحليل دور الصادرات النفطية في اقتصاديات الدول المنضوية تحت مظلة منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط المعرفة اختصارا بدول أوابك بوجه عام، واستعراض دور صادرات المحروقات في الاقتصاد الجزائري بوجه خاص، إضافة إلى عرض وتحليل الدراسة القياسية ذات الصلة، خلصت الباحثة إلى عدد من النتائج والتوصيات يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

I. النتائج

تعد منظمة الدول العربية المصدرة للنفط من أهم المنظمات الإقليمية التي أهلتها قدراتها الطاقوية لاكتساب بعد استراتيجي. ولا تكمن هذه الأهمية الإستراتيجية في ما تحوزه بلدان هذه المنظمة من احتياطات البترول الخام التي تتجاوز 50% من الاحتياطي العالمي، وفي ما تمثله قدرات إنتاج النفط فيها التي تزيد عن 30% من الإنتاج العالمي عام 2009 فحسب، بل لما تتيحه الصادرات النفطية لهذه البلدان من فرص تنمية اقتصادية واجتماعية فيها، على الصعيد المحلي، وللمكانة التي ستظل هذه البلدان تتبوؤها، لسنوات طويلة، وتجعلها محل استقطاب على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ومن النتائج التي خلصت إليها الدراسة تدني الصادرات غير النفطية في الدول العربية أعضاء منظمة الأوابك، واعتمادها الكبير أحيانا وشبه المطلق أحيانا أخرى على الصادرات النفطية في اقتصادياتها. ويتجلى إهمال متخذي القرار في هذه البلدان للصادرات غير النفطية من خلال النسبة الهامة التي تشكلها الصادرات النفطية بالنسبة لإجمالي الصادرات من جهة، ولإجمالي الناتج المحلي من جهة أخرى، حيث مثلت في الجزائر حوالي 98% من إجمالي الصادرات، و40% من إجمالي الناتج المحلي، وما يزيد عن 60% من الميزانية العمومية للدولة عام 2006 (البنك المركزي الجزائري، 2006).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

واستخلصت الدراسة عودة أغلب المؤشرات الاقتصادية الجزائرية إلى التحسن خاصة بعد إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001 إلى 2003، وكذلك إطلاق برنامج لدعم النمو للفترة 2005-2009، حيث أظهرت أغلبية مؤشرات الصحة الاقتصادية تطورات جد مريحة في السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بإجمالي الناتج المحلي، والمديونية الخارجية، ومعدلات البطالة التي حققت تراجعا ملحوظا، أي من حوالى 17% في 2001 إلى 10.2% في 2009، كما تم تسجيل تحسن كبير في احتياطي الصرف، إذ بلغ إجمالي الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي في نهاية عام 2010 157 مليار دولار أي ما يعادل أكثر من 3 سنوات من السلع والخدمات. لكن هذه الحالة تؤدي إلى طرح تساؤلات عدة عن مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بتذبذبات أسعار البترول، نظرا لتزامن هذا التحسن في تطورات المؤشرات المذكورة مع ارتفاع أسعار البترول في السنوات العشر الماضية.

وقد خلصت الدراسة كذلك إلى مجموعة من النتائج التطبيقية المستخلصة من الدراسة القياسية لخصت في ثلاث نقاط هي: حالة منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، وحالة مجوعات البلدان المصنفة حسب نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات، وحالة الجزائر.

1. حالة منظمة الدول العربية المصدرة للبترول

- أظهرت نتائج تحليل المعطيات الخاصة بمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول ارتباط كل من متغيري إجمالي الناتج المحلي وتراكم رأس المال بالفترة الزمنية الممتدة من 1980 إلى 1986، وقد يعود ذلك إلى الاستثمارات القاعدية التي كانت خلال هذه الفترة خاصة بناء المنشات النفطية والتنقيب واستخراج النفط، بالإضافة إلى معدلات النمو التي حققتها تلك الفترة.
- كما أظهرت نفس النتائج أيضا ارتباط متغيري الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية بالفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2009 نتيجة تزايد إيرادات صادرات المحروقات بسبب

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة وتطور أساليب الإنتاج، بالإضافة إلى تزايد اهتمام دول منظمة أوابك بالصادرات خارج المحروقات خاصة بعد إدراك معظمها أن أغلبية ميزانية الدولة مكونة من موارد الصادرات النفطية التي ترتبط بمستويات الأسعار المعروفة بعدم استقرارها.

- أظهرت نتائج التحليل القياسي أن للصادرات النفطية أثر ا إيجابيا ومعنويا على إجمالي الناتج المحلي ومن ثم على النمو الاقتصادي، وهذا ما يتفق مع الافتراضات النظرية للنموذج.
- أظهرت النتائج السابقة أيضا أن كلا من متغير تراكم رأس المال ومتغير الصادرات غير النفطية تتميز ان بأثر إيجابي ومعنوي على إجمالي الناتج المحلي ومن ثم على النمو الاقتصادي، بينما ظهر متغير العمل غير معنوي وبالتالي لا يمارس أي تأثير على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- كما ظهر من خلال النموذج المقدر أن متغير نمو تراكم رأس المال يعتبر أكثر أهمية من متغير نمو الصادرات النفطية، إذ تبين من الدراسة أن نمو هذا المتغير بمقدار 1% سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.30%، بينما نمو متغير الصادرات النفطية بمقدار 1% سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.22%.

إن هذه النتيجة تبين وجود حلقة مترابطة بين كل من تراكم رأس المال والصادرات النفطية، حيث أن أغلبية إيرادات صادرات المحروقات توجه نحو المشاريع التنموية، وبالتالي تسهم في زيادة الاستثمارات، أي نمو تراكم رأس المال، والذي بدوره سيؤثر على إجمالي الناتج المحلي ومن ثم على النمو الاقتصادي، و هذا ما يفسر التأثير الكبير لمتغير تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

• أما فيما يخص الصادرات غير النفطية، فلم تشكل سوى 6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في مجموع الدول العربية المصدرة للنفط، وهذا دليل على ضعف قطاع التصدير خارج المحروقات، ما يفسر ضعف تأثيره على النمو.

• وبالنسبة لمتغير العمل فقد ظهر غير دال إحصائيا في النموذج المقدر سابقا، وقد يعود ذلك إلى تناقص إنتاجية الأيدي العاملة بالتوازي مع اللجوء المفرط للتوظيف، وبالتالي ارتفاع الميزانية المخصصة لدفع الأجور دون تحقيق عوائد ملموسة ذات تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.

2. حالة مجموعات البلدان المصنفة حسب نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات:

في هذا الجزء من الدراسة وبالاستعانة بالبرنامج XL-STAT، تم تصنيف البلدان العربية أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول حسب نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات إلى ثلاث مجموعات، أخذت منها مجموعتان منهما فقط بعين الاعتبار وتمثلتا في:

المجموعة الأولى وتضم كلا من: السعودية، وليبيا، والكويت، والجزائر، وقطر.

المجوعة الثانية وتضم كلا من: البحرين والإمارات.

وقد أظهرت نماذج التقدير القياسية لكل من المجموعتين الأولى والثانية مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها كالتالي:

• جميع متغيرات الدراسة أكثر أهمية في نموذج المجموعة الثانية باستثناء متغير العمل الذي لم يظهر معنويا في نماذج كلا المجموعتين.

• الصادرات النفطية ذات أثر إيجابي ومعنوي على إجمالي الناتج المحلي ومن ثم على النمو الاقتصادي وهذا ما يتفق مع الافتراضات النظرية للنموذج.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- تكتسي الصادرات النفطية في المجموعة الثانية أهمية أكبر مقارنة مع المجموعة الأولى، حيث تبين بأن زيادة صادرات المحروقات في النموذج الأول بمقدار 1% ستؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.23% ، بينما زيادتها في النموذج الثاني بالمقدار نفسه ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.31%.
- ارتفاع نسبة تأثير الصادرات غير النفطية في دول المجموعة الثانية، حيث قدرت بـ 13%، كدليل على تنوع صادراتها بالمقارنة مع دول المجموعة الأولى حيث لا تشكل الصادرات غير النفطية سوى 3% من إجمالي الصادرات.
- أدى التنويع في الصادرات بالنسبة للمجموعة الثانية إلى زيادة تأثير الصادرات غير النفطية إيجابا على إجمالي الناتج المحلي، ومن ثم على النمو الاقتصادي، بالمقارنة ببلدان المجموعة الأولى التي بقيت مستويات صادراتها النفطية عالية جدا (حيث تتعدى نسبتها 95% من إجمالي الصادرات)، لكن وعلى الرغم من ذلك فإن تأثيرها على النمو الاقتصادي يبقى أقل إذا ما قورنت بدول المجموعة الأولى والتي لا تتعدى نسبة الصادرات النفطية فيها 60% من إجمالي الصادرات.

إن هذه النتيجة تبين أن تعظيم حجم الصادرات النفطية لا ينعكس بالضرورة على زيادة إجمالي الناتج المحلي ومن ثم على النمو الاقتصادي، وإنما لابد من الاستعمال الرشيد لإيرادات صادرات المحروقات في بناء قاعدة اقتصادية قوية لا تعتمد على الصادرات النفطية فحسب، وإنما تهتم بالإنتاج وبالتالي تنويع الصادرات من جهة، وفي تمويل مشاريع التنمية والاستثمارات ومن ثم تعظيم تراكم رأس المال من جهة أخرى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- تأثير تراكم رأس المال على إجمالي الناتج المحلي ومن ثمة على النمو الاقتصادي يبقى أكبر في بلدان المجموعة الثانية، إذ قدر بـ 45%، في حين أنه لم تتعد نسبة تأثيره 34% في بلدان المجموعة الأولى.

ويمكن أن يرجع هذا أيضا لكيفية استعمال إيرادات الصادرات النفطية في كلتا المجموعتين، إذ أن المجموعة الثانية استعملت هذه الإيرادات بشكل أفضل، حيث لم تكتف فقط بالصادرات النفطية وإنما شجعت الصادرات غير النفطية، الأمر الذي انعكس إيجابا على تراكم رأس المال من ناحية حيث أن تمويل الاستثمارات أصبح يرد من إيرادات الصادرات النفطيةو الصادرات غير النفطية، وعلى النمو الاقتصادي من ناحية أخرى.

- لم يظهر متغير العمل ذو معنوية إحصائية في كلا النموذجين الأول والثاني.

يمكن أن تعود عدم معنوية عنصر العمل إلى ما يسمى بالبطالة المقنعة، خاصة في اقتصاديات الدول التي اعتمدت خلال فترات طويلة نسبيا، نمط الاقتصاد الاشتراكي، حيث ما يزال دور المؤسسات الحكومية رائدا فيها، ما يعني وجود عدد من الموظفين أكبر من شواغر العمل دون تحقيق إنتاجية تذكر، وبالتالي فإن هذه الأعداد الإضافية ستشكل عبئا على الاقتصاد من خلال تخصيص جزء من ميزانية الدول لدفع أجور هذه الفئة. وهذا ما قد يؤدي إلى عدم التأثير على مستويات النمو الاقتصادي، أو إلى خفضه إذا ما استمرت هذه الحالة، وهذا يناقض افتراضات النظرية الاقتصادية التي تنص على أن متغير العمل من شأنه رفع مستويات النمو الاقتصادي وليس العكس.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3. حالة الجزائر

أظهرت نماذج التقدير القياسية مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها بما يلي:

- الصادرات النفطية ذات أثر إيجابي ومعنوي على إجمالي الناتج المحلي ما ينعكس على النمو الاقتصادي وهذا ما يتفق مع الافتراضات النظرية للنموذج.

- متغير نمو تراكم رأس المال أكثر أهمية من متغير نمو الصادرات النفطية، حيث تبين من الدراسة أن نمو هذا المتغير بمقدار 1% سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.36%، بينما نمو متغير الصادرات النفطية بمقدار 1% سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.18%.

من المعروف أن قدرات الاستثمار في الجزائر تتوقف إلى حد كبير على التوظيف الرأسمالي لإيرادات الصادرات النفطية، وإذا ما علمنا بأن صادرات المحروقات تمثل أغلبية صادرات هذا البلد، فإن قدرات تمويل التنمية ومن ثم تعظيم قدرات الاستثمار وزيادة تراكم رأس المال عادة ما تكون كبيرة نسبيا، وهذا ما يفسر التأثير الكبير لمتغير تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي.

أيضا، وكما هو معروف أنه فإن عددا من البلدان النفطية على غرار الجزائر، لا تسهم إيرادات النفط فيها في تمويل الاستثمار فحسب، بل أن جزءا هاما منها يوجه للاستهلاك النهائي، حيث تشكل الجباية البترولية نحو 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة التي يخصص الجزء المتعلق بالتسيير منها لأغراض الاستهلاك النهائي (كتلة الأجور)، ولأغراض ضمان سير المرافق والإدارات العمومية (نفقات التسيير).

- لم تتميز الصادرات غير النفطية بالمعنوية الإحصائية، وهذا دليل على عدم تأثيرها على إجمالي الناتج المحلي وبالتالي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (من 1980 إلى 2009).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- ظهر العمل غير معنوي خلال فترة الدراسة، وبالتالي فهو لا يؤثر على إجمالي الناتج المحلي، ومن ثم على النمو الاقتصادي.

وقد تُرد عدم المعنوية الإحصائية لمتغير العمل إلى لجوء الجزائر، تحت تأثير مطالب التشغيل الملحة، من جهة أولى، وزيادة تعدادات طالبي الشغل كل سنة في سوق العمل، من جهة ثانية، وعجز القطاعات المنتجة على استقطاب عمالة إنتاجية جديدة، من جهة ثالثة، إلى فتح شواغر عمل ما انفكت تتزايد في القطاعات الحكومية والأجهزة الإدارية، ما يؤدي إلى تضخم تعداد العاملين في هذه القطاعات والأجهزة على حساب قطاعات العمل المنتج، الأمر الذي ينجم عنه بروز ظاهرة البطالة المقنعة وتفاقمها.

II. التوصيات:

من خلال ما خلصت إليه الدراسة، يمكن الخروج بتوصيات نوجزها فيما يلي:

- أن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول مُطالبة إذا ما أرادت تحقيق معدلات نمو متزايدة، بإحداث تغيرات في فروعها الاقتصادية، والخدمية، والإنتاجية خارج المحروقات، والعمل على تحسين نوعية إنتاجها وخدماتها وزيادة قدراتها التنافسية، بهدف رفع قيمة الصادرات خارج المحروقات. ولعل هذا المطلب يزداد إلحاحا حينما نعرف أن المحروقات تصنف ضمن الطاقات غير المتجددة الآيلة إلى التناقص، في المدى المنظور، وهو الأمر الذي يستدعي استثمار موارد المحروقات استثمارا عقلانيا بهدف بناء اقتصاد متنوع وتنافسي.

وينبغي أن لا يقتصر تنويع اقتصاديات هذه البلدان على الفروع الاقتصادية الأخرى خارج المحروقات فحسب، بل يتعين أن يشمل هذا التنويع أيضا قطاع المحروقات ذاته، من خلال إنشاء وتطوير صناعة بتروكيماوية حقيقية تقع في مصب القطاع النفطي الاستخراجي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- كما أن المنظمة مطالبة أيضا بضرورة الاستخدام الرشيد لإيرادات الصادرات النفطية في دعم الاستثمار، أساسا، من أجل تمويل المشاريع التنموية وانجازها، ومن ثم تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي.
- تقليل اعتماد الجزائر على صادرات النفط الخام الذي يعد من الموارد الناضبة، والتوجه نحوإقامة صناعات تر تكز على استخدام المواد الخام وموارد الطاقة المتوفرة محليا وهذا من شأنه تحقيق تنمية سريعة للصادرات التي تعتمد أساسا على الموارد المحلية.
- الاهتمام بقطاع الصناعات التصديرية الجزائرية ودعمها، وتنويع التركيب السلعي بقصد تحقيق هدف أساسي يتمثل في تخفيف أثر التقلبات الاقتصادية وتدعيم قوة البلد في مجال التجارة الخارجية، وزيادة حصيلة الدخل القومي لتمويل عمليات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
- التخفيف من ظاهرة البطالة المقنعة وذلك من خلال التركيز على الاستثمار المنتج القادر على إحداث فرص عمل إنتاجية حقيقية. ويمكن في هذا السياق العمل باتجاه إحداث نسيج متكامل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه، أو عبر شركات بين القطاع الخاص والقطاع العام، أو من خلال اللجوء إلى الشر اكة الدولية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

المراجع:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قائمة المراجع

1. المراجع العربية

- إبراهيم، البطاينة.1997. "التجارة الخارجية ودورها في تنمية الاقتصاد الأردني للفترة 1980 . 1995"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد ،الأردن.
- أحمد، الكواز.2001. "تطور مفهوم التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، دراسة منشورة، الكويت . www.arab-api.org/course34/pdf/p34-5.pd
- أحمد، عتيقة.1987."الطاقة والتنمية في الوطن العربي: الوضع المالي والأفاق المستقبلية"، النفط والمصالح العربية:1972.1987، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص 189.219.
- الشوك والدليمي. 2010. "أهمية النفط في الحياة الاقتصادية لدول العالم"، الحوار المتمدن، العدد 3225، دراسة منشورة، http://www.ahewar.org/debat/show .
- الأمجد.2009. "مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية"، جامعة بسكرة، ورقة منشورة، الجزائر، http://forum.univbiskra.net .
- بنك الجزائر.2007. "التقرير السنوي 2006: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".
- جلال، الحمري.2008. "مذكرة حول التجارة الخارجية"،جامعة ورقلة، ورقة منشورة، الجزائر، http://etudiantdz.net/vb/t44447.html .
- جميل، طاهر.1997. "النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات"، دراسة منشورة، http://www.arab-api.org .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

• حجاج، لواتي.2005. "ميزانية الدولة بين الجباية العادية والجباية البترولية"، مذكرة ليسانس غير منشورة ، إشراف بن شعيب نصر الدين، جامعة الجزائر، الجزائر، ص64.

• حسن ، خلف.2001. **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق، عمان، ص57.

• خالد بن حمد، القدير.2005. "اختبار نظرية كالدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، مجلة الملك ال سعود، م17، العلوم الإدارية (2)، الرياض، ص 189.

• خالد، بن جلول.2008. "أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر1970. 2006"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 65.

• دومنيك سلفاتور، بوجين دوليور، ترجمة علي أحمد علي طه. 2004. **الاقتصاد الكلي**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ص115.

• رانيا، محمد.2010. "البترول"، ورقة منشورة، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث، http://www.minshawi.com/node/1451.

• رشاد،العصار، عليان الشريف، حسام داود، مصطفى سلمان.2000. **التجارة الخارجية**، دار الميسرة، عمان، ص12.

• رضوان، عبد الحميد.2009. "سياسة تنمية الصادرات"، مجلة سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، العدد الأول، ص3.

• زروق، جمال الدين."واقع السياسات التجارية العربية و آفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، دراسة منشورة، أبو ظبي http://www.arab-api.org/jodep/products/mag/v1-1.pdf .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

• سامي، حاكم.1993. **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، الدار اللبنانية المصرية، القاهرة، ص36.

• سعد، الكواز.1998. تقدير أثر الصادرات الإجمالية والتفصيلية على النمو الاقتصادي في العراق لفترة (1973 . 1990)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 55، العدد 30، ص ص 276 . 287.

• صدر الدين، صواليلي.2006. "النمو و التجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، ص26.

• طارق، جدي.2011. "اختبار فرضية التوقعات العقلانية في النماذج الاقتصادية الكلية من خلال دراسة سلوك الاستهلاك للعائلات الجزائرية خلال الفترة 1975 . 2007"، إشراف عمر صخري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، جامعة الجزائر.

• عابد، العبدلي. 2005. "تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية : دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد 27.

• عبد الحفيظ، محبوب.2007. "علاقة نمو الصادرات الصناعية بالنمو الاقتصادي "، دراسة منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،

http://uqu.edu.sa/page/ar/85784

• عبد الرحمن، بن عنتر. 2002." مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية"،مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني، الجزائر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

• عبد العزيز، وطبان.1992. "الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 151.

• عبد العظيم، حمدي.1996. **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ص18.

• عبد اللطيف، بن اشنهو.2004. **الجزائر اليوم بلد ناجح**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، الجزائر.

• عبد الله، شامية.1991. "الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد الليبي: دراسة تطبيقية (1980 . 1990) "، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص ص 139 . 141.

• عصام، شريف.1981. مقدمة في القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، ص 314.

• عمر، صخري. 1993. **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، ص ص 50-54.

• عيسى، مقيلد.2008. "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، إشراف مصطفى عقاري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

• .قاسم، الحموري.2000. "أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في دولة قطر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980 . 1998)"، دراسة غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد.

• قاسم، الحموري وعهود، خصاونة. "الأداء التصديري الأردني وأثره على النمو الاقتصادي (1982 . 1996) "، دراسة منشورة، مجلة جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

• قصي، ابراهيم.2010. "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دراسة منشورة، دمشق.

• قصي، الطلافحة.2005. "الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تطبيقية (1976 . 2002)، إشراف أنور القرعان، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد ،الأردن.

• قيس، غزال.1999. أثر الصادرات العراقية (النفطية وغير النفطية) على النمو الاقتصادي للمدة (1970 . 1990)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 58، العدد 21، ص ص 131. 141.

• مالكولم جليز، مايل رومر، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى.1995. **اقتصاديات التنمية**. دار المريخ للنشر، الرياض.

• محمد أزهر سعيد، السماك.1986. **اقتصاديات النفط والسياسة النفطية: أسس وتطبيقات**، جامعة الموصل، الموصل.

• محمد رضا الشوك، حيدر علي الدليمي.2010. " أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية"، الحوار المتدن، العدد 3225 ، دراسة منشورة، دمشق، *almaktaba.net/wp content/uploads/downloads/2010/.../petrol-sy* .

• محمد زاهر، السماك. 1980. **اقتصاديات النفط**. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ص31.

• محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي.2001. **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 70.64.

• محمد، فضل. 1995. "سياسات تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library Yarmouk University

• محمود صلاح الدين، الدعوشي،1983. "دور البترول فى التنمية فى الجزائر"، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر.

• مدني، بن شهرة.2010. "سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر"، مذكرة ليسانس غير منشورة، جامعة بن خلدون، الجزائر.

• مساعد ناصر جاسم، العواد.2008. "نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط"، قسم هندسة البترول والغاز الطبيعي، كلية الهندسة، جامعة الملك سعود، دراسة منشورة، الرياض،

http://faculty.ksu.edu.sa/Malawad/Documents/Mansourah%20Paper.pdf .

• موسى، معمري.2011. "أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو: دراسة تطبيقية على الحالة الجزائرية من 1989 إلى 2009"، إشراف أنور القرعان، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، الأردن.

• نجيب، بلعيد.1998. "أثر تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1981 . 1994، مذكرة ماجستير غير منشورة، إشراف رياض المومني، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد ،الأردن.

• نسرين، أمحمد.2005. "تحديات سونطراك في السوق النفطية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، إشراف بن شعيب نصر الدين، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 5.

• وجدي، محمود حسين. 1983. **نشاط التصدير و الإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية**، دار الجامعات المصرية للنشر و التوزيع، الاسكندرية، ص30.

• ورقة خاصة بقطاع المحروقات في الجزائر في مؤتمر الطاقة العربي الثامن. 2006. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص1، www.aopec.org.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

• رصاف، سعيدي، 2002، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع والتحديات"، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص ص 6-17.

• وفا، عبد الباسط. 2000. **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريا ت النمو الذاتي**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص8.

2. المراجع الأجنبية

أ. المراجع باللغة الإنجليزية:

• Bela, Balassa. 1978. "Exports and Economic growth", Journal of Development Economics, Vol.5, No.2 PP 181- 189.

• Biko. 2003. "causality between exports and economic growth: empirical estimates for Slovenia prague", economic papers, vol.2003, issue2.

• Brayan, Walsh. 2011. "Crude Forecast: Oil Prices in 2012", Time Magazine, Econometric http://www.vcharite.univ mrs.fr/PP/lubrano/cours/Ch4.pdf.

• Campbell, J and P, Perron.1991. "Pitfalls and Opportunities: What Macroeconomists should know about Unit Roots", in NEBER macroeconomics annual 1991, ed, by O.G Blanchard, and S. Fischer, Mit Press, Cambridge and London, PP 141- 201.

• Ebrahim, Merza. 2007. "OIL EXPORTS, NON-OIL EXPORTS AND ECONOMIC GROWTH: TIME SERIES ANALYSIS FOR KUWAIT (1970-2004) ", by B.S., Kuwait University, Kuwait, 1996 M.A., University of Illinois at Urbana-Champaign, Illinois, 2000 M.A., University of Houston, Texas.

• Engel, R and Granger, C.1987. "Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross- Spectral Methods, Econometrica, (22), PP 117-129.

• Emery, R. 1967. "The Relation of Exports and Economic Growth", Kyklos, 2.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library Yarmouk University

• Feder, G. 1983. "on exports and economic growth", journal of development economics, volume12, Issues 1-2.

• Gemmell, N.1987. "Surves in development economic", Basil Blacks Well, Ltd.PP 71-87.

• J. M, Keynes. 1936. " The General Theory of Employment, Interest and Money ", Harcourt Brace Jovanovich, Inc, New York, PP 114-117.

• M. A, Hossain and N. D, Karunaratne. 2004. "Exports and economic growth in Bangladesh: Has manufacturing exports become a new engine of export-led growth", The International Trade Journal, XVIII, 4, PP 303-34.

• Michael, Michaely. 1977. "Exports and growth ", Journal of development Economics, vol. 4. No. 1 PP 49-53.

• Mosayeb, Pahlavani.2005. "The Relationship Between Trade and Economic Growth in Iran : An Application of a New Cointegration Technique in The Presence of Structural Breaks", University of Wollongong, Economic Working Paper Series, WP 05-28, Australia.

• P.c Axfention and A Serletis. 1991. " Exports and Gnp causality in Inductriel countries: 1950- 1985", Kykolos , PP 79- 167.

• R, Nurkes.1961. "Trade theory and development policy", Economic development of latin Americe, Ellis,H,S, St Martin Press ,New York,1961, PP 236-245.

• R, Solow. 1956. "A Contribution to the Theory of Economic Growth. Quarterly." Journal of Economics, 70, No. 1, PP 65-94.

• Sargan, Bhargava. 1983. "Recursive and Sequential Tests of the Unit Root and Trend Break Hypothesis: Theory and International Evidence". National Bureau of Economic Research, 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138, U.S.A.

• Simo, Kuznets.1971. " Notes on Economic Growth as System Determinant ", California University Press, pp 259-260.

• William, Tyler.1981. "Growth and Export Expansion In Development Countries", Journal of Development Economics, Vol.12, PP 59- 73.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

• Yousif Khalifa, Al-Yousif. 1997. "Exports and Economic Growth : Some Empirical Evidence from the Arab Gulf Countries", Applied Economics, Vol.29, PP 693- 697.

ب. المراجع باللغة الفرنسية

• Daniel, Johnson .2006. "Exportations et Croissance Economique: une Analyse Empirique sur le Togo", Revue du CAMES - Nouvelle Série B, Vol. 007 N° 2, (2ème semestre) 267, Université de Kara Faculté des Sciences Economiques et de Gestion (FASEG) Kara , Togo.

• Gilbert, Saporta.2000. **Probabilité et Analyse de données,** ECONOMICA, Paris, 2000, P 166.

• Henry, Lizona. 2005. "Exportations, Croissance Economique, Politique", African Institute for Economic Development and Planning (IDEP) B.P. 3186 – CP 18542 Publication P 95 , Dakar, Sénégal. http://krex.k-state.edu/dspace/bitstream/2097/293/1/EbrahimMerza2007.pdf.

• J.Johnston et J.Dinaro.2002. **Méthode Econométrique.** 4ième édition, Chapitre5.

• Jean, Jacques Croutsche.1997. **Pratique de l'analyse de données,** Edition ESKA, Paris , P 298.

• Jean-Luc, Dacut.2005. **Les notions économiques indispensables,** édition study rama, Paris , page53 .

• KPMG ALGERIE SPA. 2010. "Algerie guide des hydrocarbures" , Alger.

• Michel, Lubrano.2008. "Modélisation Multivariée et Cointégration", cours universitaires, Université de Marseille http://www.vcharite.univ-mrs.fr/PP/lubrano/cours/Ch4.pdf.

• Régis, Bourbonnais.2009. **Econométrie : Manuel et exercices corrigés,** 6ième Edition, DUNOD, Paris, France.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library Yarmouk University

3. المواقع الإلكترونية

- http://www.imf.org
- http://www.oapecorg.org
- http://www.opec.org
- http://www.worldbank.org
- http://www.eia.gov
- http://www.ons.dz
- http://www.wikipedia.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملاحق:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملحق رقم 1:

مثال عن استقرارية متغير الصادرات النفطية . حالة منظمة الدول العربية المصدرة للبترول

1. التمثيلات البيانية:

الشكل رقم 1 الشكل رقم 2

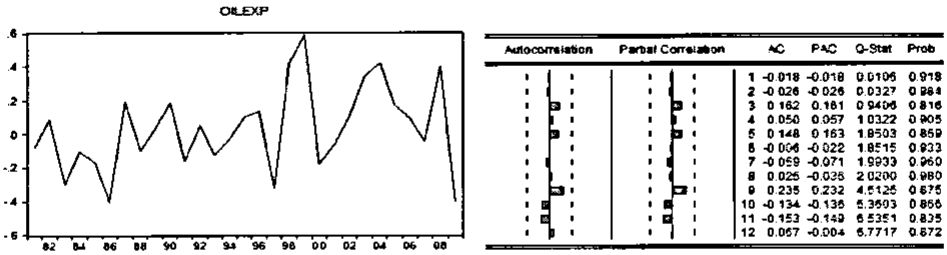

من خلال الشكلين تبدو سلسلة الصادرات النفطية مستقرة عند المستوى، حيث أن من خلال الشكل 1 نلاحظ بأن المنحنى البياني موازي للمعلم الأفقي أي معلم السنوات وبالتالي إمكانية غياب الاتجاه Trend. أما من خلال الشكل الثاني أو ما يسمى بـ Correlogram، فنلاحظ بأن كل التمثيلات Pics لا تتجاوز مجال الثقة Confidence Intervalالممثل بالخطوط المتقطعة.

ومن أجل التأكد من هذه النتيجة، لابد من إجراء اختبارات الجذور الوحدوية.

2. اختبار ADF للجذور الوحدوية:

يسمح اختبار ADF بالكشف عن استقرارية متغيرات الدراسة من عدمها، وهو مكون من النماذج التالية:

Model [6] : $\Delta X_t = \varphi X_{t-1} + \sum_2^p \varphi j \ \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$

Model [5] : $\Delta X_t = \varphi X_{t-1} + \sum_2^p \varphi j \ \Delta X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$

Model [4] : $\Delta X_t = \varphi X_{t-1} + \sum_2^p \varphi j \ \Delta X_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 7 ، نبدأ أولا باختبار النموذج رقم 4 والذي يحتوي على اتجاه وقاطع معا ونقوم باختبار الاتجاه أولا، وذلك بإتباع المنهجية المبسطة لاختبار الجذر الأحادي في الملحق رقم 2.

النموذج 4:

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.542910	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OILEXP)
Method: Least Squares
Date: 03/30/12 Time: 16:26
Sample (adjusted): 1982 2009
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OILEXP(-1)	-1.239947	0.223700	-5.542910	0.0000
C	-0.145100	0.101393	-1.431064	0.1648
@TREND(1981)	0.013237	0.006541	2.023669	0.2538

الاتجاه غير معنوي P.Value>0.05 وبالتالي قبول الفرضية العدمية أي $b=0$ ، والانتقال إلى النموذج 5.

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.928458	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OILEXP)
Method: Least Squares
Date: 03/30/12 Time: 16:27
Sample (adjusted): 1982 2009
Included observations: 28 after adjustments

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OILEXP(-1)	-1.021492	0.207264	-4.928458	0.0000
C	0.036504	0.049924	0.731188	0.4712

القاطع غير معنوي P.Value>0.05 وبالتالي قبول الفرضية العدمية والانتقال إلى النموذج 6.

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.922460	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OILEXP)
Method: Least Squares
Date: 03/30/12 Time: 16:27
Sample (adjusted): 1982 2009
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OILEXP(-1)	-0.991752	0.201475	-4.922460	0.0000

P.value=0، وبالتالي نستخلص بأن السلسلة الزمنية الخاصة بالصادرات النفطية مستقرة عند المستوى بدون اتجاه وقاطع معا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملحق (2): منهجية مبسطة لاختبار الجذر الأحادي

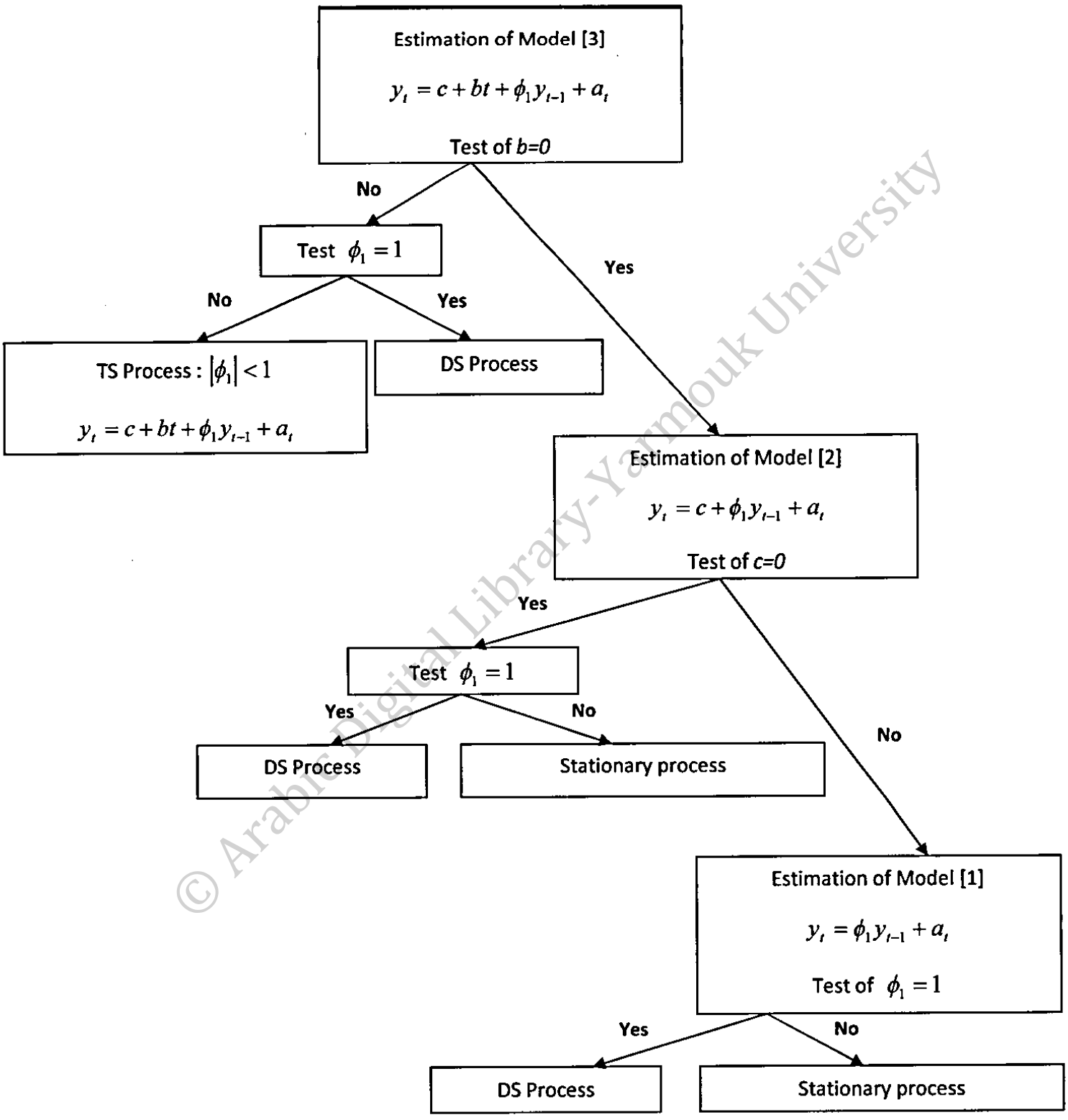

Unit root Test strategy

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملحق (3)

احتياطات وا ٍنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي لكل دولة من دول المنظمة ولمجموع الدول، ونصيب المنظمة من إجمالي العالم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجدول رقم 1: الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام من إجمالي العالم(%)في نهاية السنة

2009	2008	2007	2006	2005	
8.31	8.33	8.34	8.42	8.33	الإمارات
0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	البحرين
0.04	0.04	0.03	0.03	0.03	تونس
1.04	1.04	1.04	1.05	1.05	الجزائر
22.48	22.50	22.53	22.76	22.51	السعودية
0.19	0.19	0.19	0.26	0.26	سوريا
9.77	9.80	9.81	9.91	9.80	لعراق
2.16	2.16	2.14	2.26	2.15	قطر
8.62	8.65	8.65	8.74	8.65	الكويت
3.94	3.77	3.72	3.57	3.53	ليبيا
0.37	0.36	0.33	0.32	0.32	مصر
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الأردن
0.42	0.43	0.43	0.43	0.08	السودان
0.47	0.47	0.49	0.49	0.43	عمان
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	المغرب
0.25	0.26	0.26	0.26	0.34	اليمن
56.9	56.8	56.8	57.3	56.6	أوابك
1.1	1.2	1.2	1.2	0.8	الدول العربية الأخرى
58.1	58.0	58.0	58.5	57.7	إجمالي الدول العربية
56.3	56.2	56.2	56.7	56.0	دول أوبك العربية
80.9	81.0	80.8	80.6	78.7	أوبك
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	إجمالي العالم

المصدر:منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي،2010 الصفحة 10

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم2: الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي من إجمالي العالم (%) في نهاية السنة

2009	2008	2007	2006	2005	
3.25	3.40	3.47	3.34	3.36	الإمارات
0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	البحرين
0.03	0.04	0.03	0.04	0.04	تونس
2.41	2.51	2.57	2.49	2.50	الجزائر
4.23	4.22	4.17	3.95	3.83	السعودية
0.15	0.16	0.17	0.16	0.17	سوريا
1.69	1.77	1.81	1.75	1.76	لعراق
13.55	14.20	14.64	14.16	14.22	قطر
0.95	1.00	1.02	0.98	0.87	الكويت
0.83	0.86	0.88	0.78	0.83	ليبيا
1.14	1.19	1.16	1.06	1.05	مصر
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الأردن
0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	السودان
0.51	0.53	0.54	0.51	0.46	عمان
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	المغرب
0.26	0.27	0.32	0.28	0.27	اليمن
28.3	29.4	30.0	28.8	28.7	أوابك
0.8	0.8	0.9	0.8	0.8	الدول العربية الأخرى
29.1	30.2	30.9	29.6	29.5	إجمالي الدول العربية
26.9	28.0	28.6	27.5	27.4	دول أوبك العربية
48.4	50.4	50.5	47.9	48.1	أوبك
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	إجمالي العالم

المصدر:منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي،2010 الصفحة 13

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجدول رقم 3: إنتاج النفط الخام من إجمالي العالم (%)

2009	2008	2007	2006	2005	
3.18	3.02	2.93	3.15	3.29	الإمارات
0.26	0.21	0.21	0.22	0.26	البحرين
0.12	0.10	0.08	0.12	0.09	تونس
1.76	1.59	1.62	1.75	1.87	الجزائر
11.62	10.03	10.40	11.29	12.92	السعودية
0.53	0.46	0.43	0.46	0.59	سوريا
3.31	2.68	2.36	2.40	2.56	العراق
1.10	0.99	0.98	0.98	1.06	قطر
3.21	3.15	2.98	3.24	3.56	الكويت
2.09	2.02	1.94	2.15	2.34	ليبيا
0.94	0.78	0.73	0.76	0.80	مصر
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الأردن
0.71	0.54	0.56	0.44	0.41	السودان
1.00	0.88	0.82	0.84	1.07	عمان
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	المغرب
0.40	0.35	0.37	0.45	0.57	اليمن
28.1	25.0	24.7	26.5	29.3	أوابك
2.1	1.8	1.8	1.7	2.0	الدول العربية الأخرى
30.2	26.8	26.4	28.3	31.4	إجمالي الدول العربية
26.3	23.5	23.2	25.0	27.6	دول أوبك العربية
41.0	37.7	36.0	38.7	43.2	أوبك
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	إجمالي العالم

المصدر:منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي،2010 الصفحة 20

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم 4: الغاز الطبيعي المسوق من إجمالي العالم (%)

2009	2008	2007	2006	2005	
1.64	1.64	1.70	1.69	1.72	الإمارات
0.30	0.31	0.31	0.30	0.29	البحرين
0.12	0.11	0.10	0.10	0.10	تونس
2.73	2.83	2.87	3.10	3.21	الجزائر
2.63	2.63	2.52	2.55	2.56	السعودية
0.20	0.20	0.20	0.18	0.19	سوريا
0.04	0.06	0.05	0.05	0.05	لعراق
2.99	2.52	2.14	1.76	1.65	قطر
0.38	0.41	0.41	0.43	0.44	الكويت
0.53	0.52	0.52	0.46	0.41	ليبيا
2.10	1.93	1.89	1.90	1.53	مصر
0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	الأردن
0.82	0.82	0.85	0.87	0.78	عمان
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	المغرب
13.7	13.1	12.7	12.5	12.1	أوابك
0.8	0.8	0.9	0.9	0.8	الدول العربية الأخرى
14.5	14.0	13.6	13.4	12.9	إجمالي الدول العربية
10.9	10.6	10.2	10.0	10.0	دول أوبك العربية
18.2	16.2	15.8	15.5	15.4	أوبك
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	إجمالي العالم

المصدر:منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي،2010 الصفحة 23

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملحق (4): هيكل الواردات الجزائرية

	2002	2003	2004	2005	2006
	لواردات بملايين الدولارات الأمريكية				
المواد الغذائية	2572	2516	3385	3374	3372
الطاقة	132	41	158	199	230
المواد الأولية	490	607	733	706	792
المواد نصف مصنعة	2186	2683	3422	3845	4637
التجهيزات الفلاحية	139	121	157	150	90
التجهيزات الصناعية	4146	4654	6681	7950	8015
السلع الاستهلاكية	1649	1984	2610	2922	2830
المجموع الجزئي	11314	12606	17146	19146	20166
الواردات بدون دفع+تصليحات التجهيزات	696	716	808	711	515
المجموع	12010	13322	17954	19857	20681

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

Sarah Djeddi. The impact of oil exports on economic growth: the case of the Organization of Arab Petroleum Exporting (OAPEC), An Empirical Study from 1980 to 2009. Master Thesis, Department of Economics, Yarmouk University, 2012, (Supervised by:Dr. Gasem Hammouri).

This study aims to assess the impact of oil exports on economic growth in the group of countries that belong to the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) during the period from 1980 until 2009. To achieve this, an econometric model was estimated, starting with an ordinary production function, then adding the variable of exports, that consists of gross domestic product (GDP) which stands as a representative of the economic growth and is a dependent variable as well as other four independent variables which are : oil exports (OILEXP), non-oil exports (NOILEXP), variable capital stock (KS), and labor (LAB). This research studies the impact of exports on economic growth in three different cases. The first case is the OAPEC countries, the second case is the OAPEC countries classified according to the percentage of oil exports to total exports, and the third case is the case of Algeria. Further more, two methods have been sued in the analyzing of the impact of oil exports on economic growth : the first is an analysis of data from 1980 to 2009 using XL-STAT 10, and the second method is regression analysis using E-VIEWS 7 by examining the stationarity of time series for each variable using the unit root test.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

In the first case, the OAPEC countries, the results show the existence of a positive relation between the GDP and both exports oil and the capital stock on the one hand, and the presence of positive relation between GDP and non-oil exports on the other hand. However, there is a negative relationship between the overall local production and variable of work , then the use of an estimation utilizing the method of least squares routine (OLS).The results show that there is a statistical significance of all the variables except for the variable of work, and it turns out that the accumulation of capital variable is more important than the one of oil exports.

In order to have two specified groups, the statistical program XL-STAT 10 was used. The first group includes countries that their proportion of oil exports exceeds 95% of total exports while the second group includes countries that their proportion of oil exports is between 60 and 70%. And after studying the stationarity of time series for each variable and estimating the models, the results shows the superior importance of all the variables in the second model compared to the first model, except for the work variable that appears to be non significant in both models.

In the third case of Algeria during the period (1980-2009), the cointegration of the model's variables and Error Correction Mechanism (ECM) were used. The results show that the capital stock variable is more important than the oil export one in terms of influencing the economic growth. Besides that, the results show that both the non-oil exports and work do not affect the GDP and therefore have no influence upon the economic growth in Algeria during the period of the study.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

The study recommended the need for rational use of oil export revenues to support investment, and work to improve the quality of production and services and increase competitiveness, in order to raise the value of exports outside hydrocarbons.

Key words: economic growth, oil exports, the Organization of Arab Petroleum Countries.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University